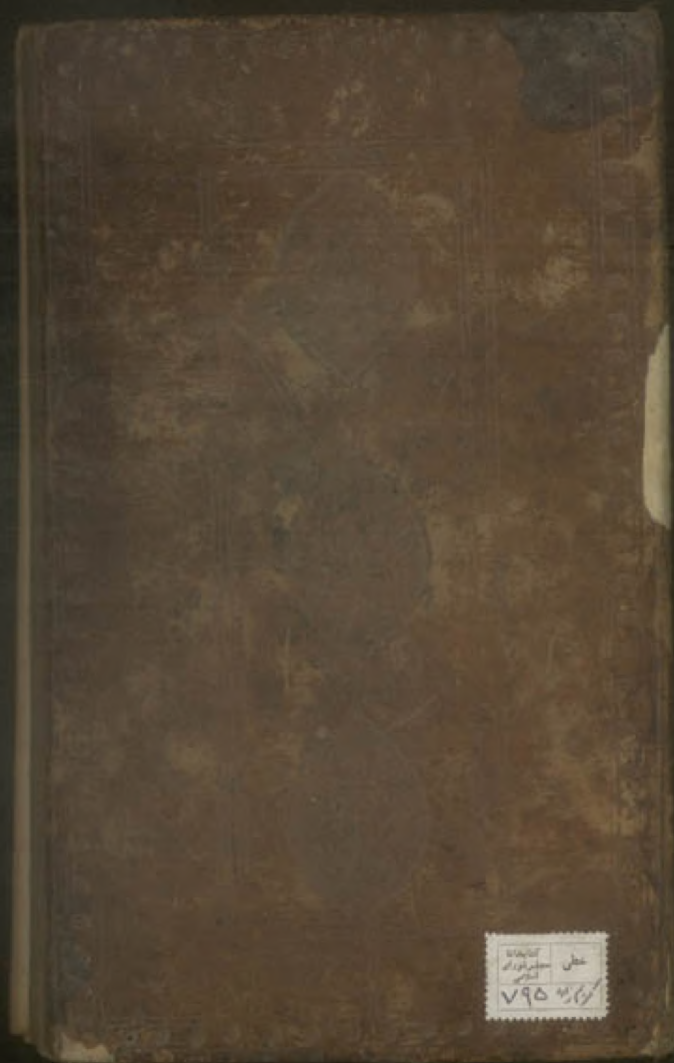

خطی
٧٩٥



کتابخانه مجلس شورای اسلامی
اهدایی
محمد علی کریم زاده
۱۳۷۷

وبه نستعين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلاة على نبيه وعلى آله وأصحابه المتأدبين بآدابه أما بعد فهذه
فوائد وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المشارق والمغارب الشيخ
ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه وأسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير وسمط
التحرير للولد العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله سبحانه عن موجبات التلهف
والتأسف وسميتها بالفوائد الضيائية لأنه لهذا الجمع والتأليف العلة الغائية
نفعه الله تعالى بها وسائر المبتدئين من أصحاب التحصيل وما توفيقي إلا بالله وهو حسبي ونعم
الوكيل ان الشيخ رحمه الله لم يصدر رسالته هذه بحمد الله سبحانه بأن جعله جزءا
منها هضما لنفسه بتخييل أن كتابه هذا من حيث أنه كتابه ليس ككتب السلف رحمهم الله
حتى يصدر به على سنتها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء بحمد مطلقا حتى يكون تركه
أقطع لجواز إتيانه به من غير أن يجعله جزءا من كتابه وبدأ بتعريف الكلمة والكلام
لأنه يبحث في هذا الكتاب من أحوالهما فما لم يعرفا كيف يبحث عن أحوالهما وقدم الكلمة

على الكلام

على الكلام لكون أفراده جزءا من أفراد الكلام ومفهومها جزءا من مفهومه
فقال الكلمة قيل هي والكلام مشتقان من الكلم بسكون اللام وهو الجرح لتأثير
معانيهما في النفوس كالجرح وقد نبه بعض الشعراء على بعض التأثير أعني الجرح حيث
قال جراحات السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان والكلم بكسر اللام
جنس الجمع كتمر وتمرة بدليل قوله تعالى إليه يصعد الكلم الطيب وقيل جمع حيث لا يقع
على الثلاث فصاعدا والكلم الطيب لا يدل على تعين الجمع واللام فيها للجنس والتاء
للوحدة ولا منافاة بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة بالجنسية فيقال هذا الجنس واحد
من الأجناس ويمكن حملها على العهد أي المعهود بإرادة الكلمة المذكورة على ألسنة
النحاة لفظ اللفظ في اللغة الرمي يقال أكلت التمرة ولفظت النواة أي رميتها
ثم نقل في عرف النحاة ابتداء أو بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق إلى ما يتلفظ
به الإنسان حقيقة أو حكما مهملا كان أو موضوعا مفردا كان أو مركبا واللفظ
الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالمنوي في زيد ضرب واضرب إذ ليس من مقولة الحرف
والصوت أصلا ولم يوضع له لفظ وإنما عبر عنه باستعارة لفظ المنفصل له من نحو هو
وأنت وأجري عليه أحكام اللفظ فكان لفظا حكما لا حقيقة والمحذوف لفظ حقيقة
لا حكما لأنه قد يتلفظ به الإنسان في بعض الأحيان وكلمات الله تعالى داخلة فيه إذ
هي مما يتلفظ به الإنسان وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن والدوال الأربع
أعني الخطوط والعقود والنصب والإشارات خارجة ودخلت في اللفظ فلا حاجة
إلى قيد يخرجها وإنما قال لفظ ولم يقل لفظة لأنه لم يقصد الوحدة والمطابقة
غير لازمة لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ أخصر وضع الوضع تخصيص شيء
بشيء بحيث متى أطلق أو أحس الشيء الأول فهم منه الشيء الثاني فقيل يخرج عنه

جراحات السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان

وضع الحرف حيث لا يفهم معناه متى اطلق بل انما اطلق مع ضم ضميمة واجيب لان المراد
متى اطلق الاطلاق صحيحاً واطلاق الحرف بلا ضميمة غير صحيح ولا يستعمله بقال المراد بالاطلاق
الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان في محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى
اعتبار قيد زايد لمعنى المعنى ما يقصد بشئ فهو اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد
او مصدر ميمي بمعنى المفعول او مخفف اسم مفعول كرمي فلما كان المعنى ماخوذ
في الوضع فذكر المعنى بعده مبنى على تجريده عنه فخرج به المهملات والالفاظ الدالة
بالطبع اذ لم يتعلق بها وضع وتشبيه اصلاً وبقيت حروف الهجاء الموضوعة لغرض
التركيب لا بازاء المعنى وخرجت بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى
فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض آخر فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى
قلنا المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون لفظاً او غيره فان قلت قد وضع
بعض الكلمات المفردة بازاء الفاظ المركبة كلفظ الجملة والخبر فكيف ان يكون
موضوعاً لمفرد قلت هذه الالفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة لها
لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعة بازائها مفردة وقد اجيب عن الاشكال الثاني
بانه ليس ههنا لفظ وضع بازائه لفظ آخر مفرد كان او مركباً بل بازاء
مفهوم كلي افراده الالفاظ كلفظ الاسم والفعل والحرف والجملة والخبر وغيرها ولا يخفى
عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال الضماير الراجعة الى الالفاظ المخصوصة مفردة
او مركبة فان الوضع فيها وان كان عاماً لكن الموضوع له خاص فليس هناك مفهوم كلي
هو الموضوع له في الحقيقة مفرد وهو اما مجرور على انه صفة لمعنى ومعناه حينئذ لا يدل
جزء لفظه على جزئه وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد والتركيب
قبل الوضع وليس الامر كذلك فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع

فينبغي

فينبغي ان يركب فيه تجوز كما يركب في مثل من قتل قتيلاً فله سلبه او مرفوع
على انه صفة اللفظ ومعناه حينئذ ما لا يدل جزؤه على جزء معناه ولا بد حينئذ من بيان
نكتة في ايراد احد الوصفين جملة فعلية والآخر مفرداً وكان النكتة فيه التنبيه
على تقدم الوضع على الافراد حيث اتى به بصيغة الماضي بخلاف الافراد واما
نصبه وان لم يساعده رسم الخط فعلى انه حال من المستكن في وضع او من
المعنى فانه مفعول بواسطة اللام ووجه صحته ان الوضع وان كان مقدماً على
الافراد بحسب الذات لكنه مقارن له بحسب الزمان وهذا القيد كاف
لتعريف الكلمة وقيد الافراد لاخراج المركبات مطلقاً سواء كانت كلامية او غير
كلامية فخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل وقائمة وبصري وامثالها مما يدل جزء
لفظه على جزء المعنى لكنه يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة واعرب باعراب واحد
ويبقى عبد الله علماً داخلاً فيه مع انه معرب باعرابين ولا يخفى على الفطن العارف
بالغرض من علم النحو انه لو كان الامر بالعكس لكان انسب وما اورده صاحب المفصل
في تعريف الكلمة حيث قال هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع فمثل عبد الله
خرج عنه فانه لا يقال له لفظة واحدة وبقي الرجل مثل قائمة وبصري مما يعد
لشدة الامتزاج لفظة واحدة داخلاً فيه فاخرجه بقيد الافراد ولو لم يخرجه بتركه
كان انسب كما عرفت واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة كون الشئ
بحيث يفهم منه شئ آخر فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة فبعد ذكر الوضع
لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب لكن الدلالة لا يستلزم الوضع لامكان
ان يكون بالعقل كدلالة لفظ مسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ وان يكون
بالطبع كدلالة اح اح على وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما في المفصل

مفعول

ضمير

وقع

وهي اي الكلمة اسم وفعل وحرف اي منقسمة الى هذه الاقسام الثلثة منحصرة
فيها لانها اي الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهي اما من
صفتها ان تدل على المعنى الكائن في نفسها اي نفس الكلمة والمراد بكون المعنى في
نفسها ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلاله
بالمفهومية او من صفتها ان لا تدل على معنى في نفسها بل على معنى يحتاج في الدلالة عليه
الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلاله بالمفهومية وسيجي تحقيق ذلك في بيان
حد الاسم انشاء الله تعالى القسم الثاني وهو ما لا يدل على معنى في نفسه الحرف لكون
والى فانهما يحتاجان في الدلالة على معنييهما اعني الابتداء والانتهاء الى كلمة اخرى كا
لبصرة والكوفة في قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمي هذا القسم حرفا لان
الحرف في اللغة الطرف وهو في طرف اي في جانب مقابل الاسم والفعل حيث يقعان عمدة
في الكلام وهو لا يقع كما ستعرف والقسم الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها اما ان
صفتها ان يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها باحد الازمنة الثلثة اي
الماضي والحال والاستقبال اي حين يفهم ذلك المعنى عنها يفهم احد الازمنة ايضا مقارنا له
او من صفتها ان لا يقترن ذلك المعنى في الفهم عنها مع احد الازمنة الثلثة القسم الثاني
وهو ما يدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة الاسم ماخوذ من السمو
وهو العلو لاستعلائه على اخويه حيث يتركب منه وحده الكلام دون اخويه وقيل من الو
سم وهو العلامة لانه علامة على مسماه والقسم الاول وهو ما يدل على معنى مقترن با
حد الازمنة الفعل سمي به لتضمنه معنى الفعل اللغوي وهو المصدر وقد علم بذلك اي بوجه
حصر الكلمة في الاقسام الثلثة حد كل واحد منها اي من تلك الاقسام الثلثة وذلك لانه
قد علم به اي بوجه الحصر ان الحرف كلمة لا يدل على معنى في نفسها بل يحتاج الى انضمام كلمة

اخرى

اخرى والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه مقترن باحد الازمنة الثلثة والاسم
كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فالكلمة مشترك بين الا
قسام الثلثة والحرف ممتاز عن اخويه بعدم الاستقلال في الدلالة والفعل ممتاز عن
الحرف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران فعلم ان كل منها معرف الجامع المانع وانه
ترك منه حيث اشار الى حدوده هذا ضمن دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك ثم صرح
بها فيما بعد بناء على تفاوت مراتب الطبايع الكلام في اللغة ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا وفي اصطلاح
النحاة ما تضمن اي لفظ تضمن كلمتين حقيقة او حكما اي يكون كل واحدة منهما في ضمنه فالمتضمن
اسم فاعل هو المجموع والمتضمن اسم مفعول كل واحدة من الكلمتين فلا يلزم اتحادهما بالاسناد
اي تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة احدى الكلمتين
حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة فقولنا لفظ يتناول المهملات
والمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية وبقيد تضمن الكلمتين خرجت المهملات والمفردات
وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية مثل غلام زيد ورجل فاضل وبقيت المركبات
الكلامية سواء كانت خبرية مثل ضرب زيد وضربت زيدا وزيد قائم او انشائية
مثل اضرب ولا تضرب فان كل واحد منها تضمن كلمتين بالاسناد احديهما ملفوظة والاخرى
منوية وبينهما اسناد يفيد المخاطب فائدة تامة وحيث كانت الكلمتان اعم من ان يكون
كلمتين حقيقة او حكما دخل في التعريف مثل زيد ابوه قائم او مقام ابوه او قائم ابوه فان الا
خبار فيها مع انها مركبات لكنها في حكم الكلمة المفردة اعني قائم الاب ودخل فيه مثل
جسق مهمل ودير مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما مهمل ليس بكلمة فانه في حكم هذا اللفظ
اعلم ان الكلام المصنف ظاهر في ان نحو ضرب زيد قائما مجموعه كلام بخلاف كلام صاحب
المفصل حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى فانه صريح

معرف جامع لافراده ومانع
عن دخول غيره فاحفظه والدليل
يا محمد حسن آه الاعلى الجامع المانع

وعن الاسم بالاقتران
والاسم ممتاز عن الحرف
بالاستقلال منهم

في ان الكلام هو ضرب والمتعلقين خارجة عنه ثم الامام صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة وكلام المصنف ايضا ينظر الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريفه بذكر الكلام الاسناد معه ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته ومن جعل اخص من الجملة قيد به فخرج يصدق الجملة على الجمل الجزئية الواقعة اخبارا او صفاتا بخلاف الكلام وفي بعض الحواشي ان المراد بالاسناد وهو الاسناد المقصود لذاته فرح بكون الكلام عند المصنف ايضا اخص من الجملة ولا يتأتى اي لا يحصل ذلك اي الكلام الا في ضمن اسمين احدهما مسند والاخر مسند اليه او في ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند وفي بعض النسخ الا في فعل واسم فان التركيب الثنائي العقلي بين الاقسام الثلثة يرتقي الى ستة ثلثة منها من جنس واحد اسم اسم
جنسين متنوعين
وفعل فعل وحرف حرف وثلثة منها من جنسين اسم وفعل واسم حرف وفعل حرف فمن البين ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد ولا بد له من مسند ومسند اليه وهما لا يتحققان الا في اسمين او اسم وفعل وان الاقسام الاربعة الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما مفقودان وفي الفعل والفعل او الفعل والحرف المسند اليه مفقود وان كان مسند
اليه مفقود وفي الاسم والحرف احدهما مفقود فان الاسم ان كان مسند اليه فلا مسند مفقود واما نحو يا زيد بتقدير ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم بل من تركيب الفعل والاسم الذي هو ضمير في ادعوا وهو انا الاسم ما دل اي كلمة دلت على معنى كائن في نفسه اي في نفس ما دل يعني الكلمة فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول قال المصنف في الايضاح شرح المفصل الضمير في ما دل على معنى في نفسه يرجع الى معنى اي ما دل على معنى حاصل باعتباره في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الذي في نفسها حكمها كذا اي لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل على معنى في غيره اي حاصل في غيره اي باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه وحصوله بذكره

بعض المحققين

بعض المحققين حيث قال كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما بغيره كذلك في الذهن معقول هو مدرك قصدا ملحوظ في ذاته يصلح لان يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعا وآلة لملاحظة غيره فلا يصلح لشيء منهما فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط لا حاجة في الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى اليه لتدل على متعلقه وهذا هو المراد بقولهم ان للاسم والفعل معنى كائنا في نفس الكلمة الدالة عليه واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة مثلا وجعله آلة لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية ولا يصلح ان يكون محكوما عليه وبه ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه بخصوصه ولا يمكن ان يدل عليه الا بضم كلمة دالة على متعلقه والحاصل ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئياته المخصوصة المتعلقة من حيث انها حالات لمتعلقاتها وآلات لتعرف احوالها وذلك المعنى الكلي يمكن ان يتعقل قصدا وبملاحظة في ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوما عليها وبها اذ لا بد في كل منهما ان يكون ملحوظا قصدا ليمكن ان يعتبر النسبة بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات لا يتحقق الا بذكر متعلقاتها ليكون آلة لملاحظة احوالها وهذا هو المراد بقولهم ان الحرف تدل على معنى في غيرها واذا عرفت علمت ان المراد بكينونة المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية وبكينونة المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من

لمتعلقاتها ۱۲ م م
لتعرف

الآلة م

وبالنظر اليه نفسه لا باعتباره م م م

غير حاجة الى ضم امر اخرى اليها لاستقلالها بالمفهومية فرجع كينونة المعنى فى نفسه وكينونته فى
نفس الكلمة الدالة عليه الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية ففى هذا الكتاب الضمير
المجرور فى نفسه يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة التى هى عبارة عن الكلمة وهذا هو الظاهر لكونه
على طبق ما سبق فى وجه الحصر من كينونة المعنى فى نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى
تنبيها على صحة ارادة كلا المعنيين ولكن عبارة المفصل ظاهرة فى معنى الاخير ارجاع الضمير
الى المعنى لعدم مسبوقيتها بما تدل على اعتبار كينونة المعنى فى نفس الكلمة ولهذا جزم المصنف
هناك برجوعه الى المعنى وبما سبق من التحقيق ظهر انه لا يختل حد الاسم جمعا ولا
حد الحرف منعا بالاسماء اللازمة الاضافة مثل ذو وفوق وتحت وخلف وقدام الى
غير ذلك لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية الملحوظة فى حد ذاتها لا يمنعها
تعقل متعلقاتها اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكرها لكن لما جرت العادة باستعمالها
فى المفهوم لها مضافة الى متعلقات مخصوصة لانه انما يؤتى بها لان يذكر بها
لتفهم هذه الخصوصيات لا لاجل فهم اصل المعنى فهى دالة على معانيها معتبرة فى حد
نفسها لا فى غيرها فهى داخلة فى حد الاسم لا فى حد الحرف ولما كان الفعل دالا على
معنى فى نفسه باعتبار معناه التضمنى اعنى الحدث وكان ذلك المعنى مقترنا مع الازمنة
الثلثة فى الفهم عن لفظ الفعل اخرجه بقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلثة اى
غير مقترن مع احد الازمنة الثلثة فى الفهم عن لفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة
لمعنى فالصفة الاولى تخرج الحرف عن الاسم وبالثانية الفعل والمراد بعدم الاقتران
ان يكون بحسب الوضع الاول فدخل فيه اسماء الافعال لان جميعها اما منقولة عن
المصادر الاصلية سواء كان النقل فيه صريحا نحو رويد فانه قد يستعمل مصدرا ايضا او
غير صريح نحو هيهات فانه وان لم يستعمل مصدرا الا انه على وزن قوقات الا انه على

حد الاسم م م

كان النقل فيه م

غيره

مصدر فرق

مصدر قوقى او عن المصادر التى كانت فى الاصل اصواتا نحو صه ومه او عن الظرف
او الجار والمجرور نحو امامك زيدا وعليك زيدا فليس لشىء منها الدلالة على احد الازمنة
الثلثة بحسب الوضع الاول وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد
الا فى ان معناها به بحسب اصل الوضع وخرج عنه المضارع ايضا فانه على تقدير
اشتراكه بين الحال والاستقبال يدل على زمان معين من الازمنة
الثلثة فيدل على واحد معين ايضا فى ضمنها اذ لا يقدح فى الدلالة على واحد
معين الدلالة على ما سواه نعم يقدح فى ارادة ما سواه او فى الدلالة من الا
رادة ولما فرغ من بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة
معرفة فقال ومن خواصه تنبيها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها دخول التعريف
على ان ما ذكره بعض منها وهى جمع خاصة وخاصة الشىء ما يختص به ولا يوجد
فى غيره وهى اما شاملة لجميع افراد ما هى خاصة له كالكاتب بالقوة للا
نسان او غير شاملة كالكاتب بالفعل له فمن خواص الاسم دخول اللام
اى لام التعريف ولو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم فى قوله
عليه السلام ليس من امبر امصيام فى امسفر لكنه لم يتعرض له
لعدم شهرته وفى اختياره اللام اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب
اليه سيبويه من ان اداة التعريف هى اللام وحدها زيدت عليها
همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن اما الخليل فقد ذهب الى انها أل
والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة وحدها زيدت عليها اللام للفرق بينها وبين همزة
الاستفهام وانما اختص دخول حرف التعريف بالاسم لانه موضوع لتعيين
معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة والحرف لا يدل على معنى

تنبيها

وحدها م

الكل

المستقبل والفعل يدل عليه نقضنا للاطابقة وهذه الخاصة ليست شاملة بجميع افراد الاسم فانّ حرف التعريف لا يدخل الضمائر واسماء الاشارة وغيرها كالموصولات وكذلك ساير الخواص الخمس المذكورة ههنا ومنها دخول الجرّ وانّما اختص دخول الجرّ بالاسم لانه اثر حرف الجر في المجرور به لفظا والمجرور به تقديرا كما في الاضافة المعنوية ودخول حرف الجر لفظا او تقديرا مختص بالاسم لانه موضوع لافضاء معنى الفعل الى الاسم فينبغي ان يدخل الاسم ليفضي معنى الفعل اليه والاضافة اللفظية فهي فرع للمعنوية فينبغي ان لا يخالف الاصل بان يختص بما يخالف ما يختص به الاصل اعني الفعل او يزيد عليه بان يعمّ الاسم والفعل ومنها دخول التنوين باقسامه الا تنوين الترنم وسيجيء في اخر الكتاب انشاء الله تعريف وبيان اقسامه على وجه يفهم جهة اختصاص ما عدا تنوين الترنم وجهة عدم اختصاص تنوين الترنم ومنها الاسناد اليه هو بالرفع عطفا على الدخول لا على المدخول لان متبادر من الدخول الذكر في الاول والحوق بالاخر وكلاهما منتفيان في الاسناد اليه وكذا الكلام في الاضافة والمراد به كون الشيء مسندا اليه وانما اختص هذا المعنى بالاسم لان الفعل وضع لان يكون به مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه ومنها الاضافة اي كون الشيء مضافا بتقدير حرف الجر لا بذكره لفظا ووجه اختصاصها بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف به وانما قلنا الاضافة بكون الشيء مضافا لان الفعل والجملة قد يقع مضافا اليه كما في يوم ينفع الصادقين صدقهم وقد يقال هذا بتاويل المصدر اي يوم النفع نفع الصادقين صدقهم فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا مختص بالاسم وانما قيدناه بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض

بقولنا مررت بزيد فان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا وهو اي

معرب ومبني

الاسم قسمان معرب ومبني لانه لا يخلو اما ان يكون مركبا مع غيره او لا والاول اما ان يشبه مبني الاصل او لا وهذا اعني المركب الذي لم يشبه مبني الاصل هو المعرب وما عداه اعني غير المركب والمركب الذي يشبه مبني الاصل مبني فالمعرب الذي هو قسم من الاسم المركب اي الاسم الذي ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله فيدخل فيه زيد وقائم وهؤلاء في قولك زيد قائم وقام هؤلاء بخلاف ما ليس بمركب اصلا من الاسماء المعدودة نحو الف با تا زيد عمرو بكر او وخالد الا ما هو مركب مع غيره لكن لا تركيبا يتحقق معه عامله كغلام في غلام زيد فان جميع ذلك من قبيل المبنيات عند المصنف الذي لم يشبه اي لم يناسب مناسبة مؤثرة في منع الاعراب مبني الاصل اي المبني الذي هو الاصل في البناء والاضافة بيانية هو الماضي والامر بغير اللام والحرف وبهذا القيد خرج مثل هؤلاء في اقسام هؤلاء لكونه مشابها للمبني الاصل كما يجيء في باب البناء انشاء الله تعالى اعلم ان صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك اعربت الكلمة فان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب على اخر الكلمة بعد التركيب بل هو المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو الظاهر من كلام الامام عبد القاهر واعتبر المصنف مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ التركيب في تعريفه واما وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم معربا فلم يعتبره احد ولذلك يقال لم تعرب الكلمة وهي معربة وانما عدل المصنف عما هو المشهور عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف اخره باختلاف العوامل لان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلم التي

على الاسم

لم يتتبع

من لم يتتبع لغة العرب ولم يعرف احكامها بالسماع منهم فان العارف باحكامها كذلك مستغن من النحو ولا فايدة له سوى الابتهاج بمعرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه مما يختلف آخره في كلامهم ليجعل آخره مختلفا فيطابق كلامه كلامهم فمعرفة نفس هذه على معرفة انه مما يختلف آخره فلو كان معرفة المتقدمة حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه وجب ان يعرف اولا بانه مما يختلف آخره ليعرف انه مما يختلف آخره فيلزم تقديم الشيء على نفسه فينبغي ان يعرف اولا بغير ما عرفه به الجمهور ويجعل ما عرفوه به من جملة احكامه كما فعله المصنف رحمه الله تعالى

حكما اي من جملة احكام المعرب واثاره المرتبة عليه من حيث هو معرب ان يختلف آخره اي الحرف الذي هو آخر المعرب ذاتا بان يتبدل حرف بحرف آخر حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحروف وصفة بان يتبدل صفة بصفة حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحركة باختلاف العوامل اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه في العمل بان يعمل بعض منها خلاف ما يعمل البعض الآخر وانما خصصنا اختلافهما بكونه في العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيدا مضروب وان ضربت زيدا واني ضارب زيدا فان العامل في زيدا في هذه الصور مختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان آخر المعرب لم يختلف لفظا او تقديرا نصب على التميز اي يختلف لفظ آخره او تقدير آخره او على المصدرية اي يختلف اختلاف لفظ او تقدير فالاختلاف لفظا كما في قولك جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد

آمد مرا زيد ديدم زيد را گذر كردم به زيد

وتقديره كما في قولك جاءني فتى ومررت بفتى فان

آمد مرا جوان ... گذر كردم بجوان

اصله فتي وفتيا وبفتي قلبت الياء الفا فصار الاعراب تقديرا والاختلاف اللفظي او

الحد من ان

الحد من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض بمثل قولنا رايت احمد ومررت باحمد وقولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين مثنى او مجموعا فانه قد اختلف العوامل فيه ولا اختلاف في آخر احمد حقيقة بل حكما فان فتحة احمد بعد الناصب علامة النصب وبعد الجار علامة الجر وكذا الحال في التثنية والجمع فان المعرب في هذه الصور يختلف باختلاف العوامل حكما لا حقيقة فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا في آخر المعرب ولا في العوامل اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير مشابهة لمبنى الاصل مع عامله ابتداء ولا يترتب عليه الاعراب بل هناك حدوث الاعراب بدخول العوامل قلت هذا حكم آخر من احكام المعرب والاختلاف حكم آخر ولم يدخل احد الحكمين في آخر الافساد فيه فان للمعرب احكاما كثيرة لم يذكر هنا فليكن هذا الحكم الغير من هذا القبيل غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواص الشاملة الاعراب ما اي حركة او حرف اختلف آخره اي آخر المعرب من حيث هو معرب ذاتا او صفة به اي بتلك الحركة وحين يراد بما الموصولة الحركة او الحرف لا يرد عليه العوامل والمقتضي ولو ابقيت ما الموصولة على عمومها خرجا بالسببية المفهومة من قوله به فان المتبادر هو السبب القريب والعوامل والمقتضي من الاسباب البعيدة وبقيد الحيثية خرج حركة نحو غلامي لانه معرب على اختيار المصنف لكن اختلاف هذه الحركة على آخر المعرب ليس من حيث انه معرب بل من حيث انه ما قبل ياء المتكلم وبهذا القيد ثم حد الاعراب جمعا ومنعا لكن المصنف اراد ان ينبه على فايدة اختلاف وضع الاعراب فضم اليه قوله ليدل على المعاني المعتورة عليه وكانه اراد هذا المعنى حيث قال ليس هذا من تمام الحد لانه خارج عن الحد واللام في ليدل متعلق بامر خارج عن الحد يعني وضع

الاعراب

الاعراب المفهومة من نحو الكلام فانه بعيد عن الفهم غاية البعيد واللام
فيه متعلق بقوله اختلف آخره ليدل الاختلاف او ما به الاختلاف على المعاني
يعني الفاعلية او المفعولية والاضافة المعتورة على صيغة اسم الفاعل عليه اى
على المعرب متعلق بمعتورة على تضمن معنى الورود او لاستيلاء يقال
اعتوروا الشيء وتعاوروه اذا تداولوه اى اخذوه جماعة واحد بعد واحد على
سبيل المناوبة والبدلية لا على سبيل الاجتماع واذا تداولت المعاني المقتضية
سبيل المناوبة م
للاعراب متناوبة غير مجتمعة لتضادها فينبغي ان يكون علاماتها ايضا كذلك
للاعراب المعرب
فوقع بسببها الاختلاف في آخر المعرب فوضع اصل الاعراب للدلالة على تلك
متنا فيه متناوبة م
المعاني ووضع بحيث يختلف به آخر المعرب لاختلاف تلك المعاني وانما جعل
اعرابه في آخر الاسم المعرب لان نفس الاسم يدل على المسمى والاعراب
على صفة ولا شك ان الصفة متأخرة عن الموصوفة فالانسب ان يكون الدال على
الصفة عليها ايضا متاخرا عن الدال عليه وهو ملحوظ في اعرابه لذا او نحوه فان
الدال عليها م
الاعراب يوضح المعاني المقتضية او من عربت معدته اذا فسدت على ان يكون
الهمزة للسلب فيكون معناه وازالة الفساد وسمى به لانه يزيل فساد الالتباس
بعض المعاني ببعض وانواعه اى انواع الاعراب الاسم ثلثة رفع ونصب وجر هذه
الاسماء الثلثة مختصة بالحركات والحروف الاعرابية ولا يطلق على الحركات البنا
ئية اصلا بخلاف الضمة والكسرة والفتحة فانها تستعمل في الحركات البنائية
غالبا وفي الحركات الاعرابية على قلة فالرفع حركة كان او حرفا علم الفاعلية اى
علامة كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما ليشتمل الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتدأ
والخبر وغيرهما والنصب حركة كان او حرفا علم المفعولية اى علامة كون الشيء مفعولا

حقيقة

حقيقة او حكما ليشتمل الملحقات به والجر حركة كان او حرفا علم الاضافة اى علامة كون الشيء
مضافا اليه واذا كانت الاضافة بنفسها مما لا يحتاج الى الحاق ياء المصدرية بها
مصدرية م
كما في الفاعلية والمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع ثقيل
والفاعل قليل لانه واحد فاعطى الثقيل للقليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لانها خمسة
فاعطى الخفيف للكثيرة ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر جعل علامة له العامل لفظيا
كان او معنويا ما به يتقوم اى يحصل المعنى المقتضى اى معنى من المعاني المعتورة على المعرب المقتضي
للاعراب ففي جاءني زيد جاء عامل اذ به حصل معنى الفاعلية في زيد فجعل الرفع علامة لها
وفي رأيت زيدا رأيت عامل اذ به معنى المفعولية في زيد فجعل النصب علامة لها وفي مررت بزيد
الباء عامل اذ به حصل معنى الاضافة في زيد فجعل الجر علامة لها فالمفرد المنصرف اى الاسم
المفرد الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد ورجل والجمع المكسر المنصرف اى الذي
لم يكن بناء الواحد فيه سالما لم يكن غير منصرف كرجال وطلبة فالاعراب في هذين القسمين
من الاسم على الاصل من وجهين احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب
فيهما بالحركة ثانيهما واذا كان الاعراب بالحركة فالاصل ان يكون بالحركات الثلث والاحوال
الثلث والاعراب فيهما بالحركات الثلث في الاحوال الثلث فالاعراب فيهما بالضمة رفعا
اى في حالة الرفع والفتحة نصبا اى في حالة النصب والكسرة جرا اى في حالة الجر فنصب في لفظ رفعا
ونصبا وجرا على الظرفية بتقدير المضاف او يحتمل النصب على الحالية او المصدرية فالقسم
الاول مثل جاءني رجل ورأيت رجلا ومررت برجل والقسم الثاني مثل جاءني طلبة
ورأيت طلبة ومررت بطلبة جمع المؤنث السالم وهو ما يكون بالالف والتاء
واحترز به عن المكسر فانه قد علم بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا لان النصب
فيه تابع للجر اجراء للفرع على نمط الاصل الذي هو جمع المذكر السالم فان النصب فيه

تابع للمرء لاستلزم ذكره منه نحو جاءني مسلمات ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات
غير منصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا بالتبعية تابع للنصب كما استلزم ذكره نحو جاءني
احمد ورأيت احمد ومررت باحمد واخوك وابوك وحموك بكسر الكاف لا بالفتح
لم قريب المراة من جانب زوجها ولا يستعمل الا مضافا وهنوك والهن الشيء المنكر الذي
ليستهجن ذكره كالعورة والصفات الذميمة والافعال القبيحة وهذه الاسماء
الاربعة منقوصات واوية وفوك وهو الفم وذو مال لان لامه [illegible] اصل فوه
[illegible] وهو اضيف معربة بالواو [illegible] اذا اضيف الى الاسم الظاهر
دون الضمائر [illegible] الدال الى الاسماء الاجناس [illegible] هذه الاسماء الستة
بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا ولكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة اذ مصغرها
معربة بالحركات اللفظية نحو جاءني اخيك ورأيت اخيك ومررت باخيك وموحدة
اذ المثنى والجمع منها معرب باعراب التثنية والجمع وانما لم يصرح بقيد السن
اكتفاء بالمثال وانما قال مضافة لانها اذا كانت منكرة [illegible] ولم يكن مضافة
اعلم فاعرابها بالحركات نحو جاءني اخ ورأيت اخا ومررت باخ فيجب ان يكون
مضافة ولكن الى غير ياء المتكلم لانها ان كانت مضافة الى ياء المتكلم [illegible]
المضافة اليها ولم يكتف في هذه الشرط بالمثال لئلا يتوهم [illegible]
بل هنا الى الكاف وانما جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثنى
والجمع المذكر السالم بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضا كذلك
لئلا يكون بينها وبين الاحاد وحشة ومنافرة تامة وانما اختاروا هذه الاسماء الستة
لان اعرابها [illegible] المثنى والجمع [illegible] اعراب [illegible] وانما اختار
هذه الاسماء الستة لمشابهتها المثنى والجمع في كون معانيها منبئة عن التعدد

بالوجود

بالوجود [illegible] صالح للاعراب في اواخرها اعني الاعراب [illegible] في سائر
الاسماء المذكورة الاعراب [illegible] لم يسمع فيها من العرب العادة [illegible]
[illegible] الاعراب المثنى وما يلحق به وهو كلا وكلتا [illegible]
[illegible] كلا مضافا اي حال كون كلا وكلتا — مضافا الى مضمر وانما قيد
بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضي الاعراب
بالحركات ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف فروعي فيه كلا الاعتبارين فاذا
اضيف الى المظهر الذي هو الاصل روعي جانب لفظه الذي هو الاصل اي اعرب
بالحركات التي هي الاصل لكن يكون حركاته تقديرية لان اخره الف [illegible]
لالتقاء الساكنين نحو جاءني كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف
الى المضمر الذي هو الفرع روعي جانب معناه الذي هو الفرع واعرب بالحروف التي
هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما [illegible] فيكون اعرابه
بالحروف كونه مضافا الى مضمر واثنان وكذا اثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ
وان كانت مفردة لكن [illegible] صورة التثنية ومعناها معنى التثنية فالحقت
بها بالالف رفعا والياء المفتوح ما قبلها نصبا وجرا [illegible] جمع المذكر السالم وانما
[illegible] بالواو والنون [illegible]
[illegible] بالواو والنون [illegible]
وعشرون واخواتها الى تسعين [illegible] وليس عشرون جمع
عشرة ولا ثلاثون جمع ثلاثة [illegible] عشرون على ثلاثين لان ثلاثين [illegible]
[illegible] على تسعة [illegible] ثلاث مقادير [illegible] وعلى هذا القياس
البواقي وانما هذه الالفاظ [illegible] على معان [illegible] ولا تعين في الجمع بالواو رفعا

وكذا جعلوا آخر[illegible] اعراب المثنى مع تحقيقه والجمع على حقيقته بالحروف لانهما فرعا
الواحد وفيه آخرها حرف يصلح للاعراب وهو علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل ذلك
الحرف اعرابهما ليكون اعرابهما فرعا لاعرابه كما انهما فرعان له لان الاعراب بالحروف
فرع الاعراب بالحركة [illegible] جعل اعرابهما بالحروف كان القياس ان يكون اعراب المثنى
[illegible] اعرابهما [illegible] للمثنى و[illegible] للجمع [illegible] واحد منهما [illegible]
[illegible] المثنى [illegible] الجمع [illegible] الاعراب [illegible] الجمع [illegible] المثنى [illegible]
[illegible] بان جعل الالف علامة الرفع في المثنى لانه [illegible] الرفع [illegible] في الفعل نحو يضربان
وجعل الواو علامة الرفع في الجمع لانه [illegible] الرفع [illegible] في الفعل نحو يضربون [illegible]
بالياء حالتي الجر [illegible] [illegible] المثنى [illegible] وكثرة التثنية [illegible] الجمع
[illegible] الجمع [illegible] النصب على الجر [illegible] الرفع [illegible] النصب [illegible]
في الكلام [illegible] في تقسيم الاعراب الى الحركة والحرف [illegible] بيان مواضع [illegible] شرع في بيان
مواضع الاعراب اللفظي والتقديري [illegible] [illegible] [illegible] كان التقدير
[illegible] ان [illegible] فقال التقدير اي تقدير الاعراب [illegible] في الاسم
المعرب الذي تعذر [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
الحركة الاعرابية [illegible] الاسم المعرب بالحركة [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] الحركة [illegible] الاسم المعرب بالحركة [illegible] [illegible] [illegible]
بالحركة [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] الاعراب [illegible] الاسم [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
الاعراب [illegible] [illegible] [illegible] الاسم المعرب [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] الاسم الذي [illegible] [illegible] الاعراب
في لفظه وذلك اذا كان [illegible] الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ولكن يكون ظهورها
في اللفظ [illegible] [illegible] الاسم الذي في آخره [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الرفع والجر
[illegible] النصب [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] تقدير الاعراب [illegible] [illegible] الاعراب بالحركة [illegible] بالحرف
[illegible] تقدير الاعراب [illegible] [illegible] الاعراب بالحركة [illegible] تقدير الا
عراب [illegible] [illegible] في حالة الرفع فقط دون النصب والجر [illegible] [illegible]
[illegible] سقوط النون بالاضافة فاجتمع الواو والياء [illegible] [illegible]
[illegible] الواو [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الرفع [illegible] النصب
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الاعراب في حالة الرفع
تقديرا [illegible] حالتي النصب والجر [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الاعراب [illegible] تقديرا في الاحوال الثلث
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الاعراب [illegible] تقديرا [illegible]
[illegible] الاعراب [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الاعراب [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الاعراب [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] المعرب [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

هذه العلة الواحدة مقامهما اي مقام العلتين بان تؤثر وحدها تأثيرهما وهي الى
العلل التسع فيما علم من البيتين من الامور التسعة لا غير واحد منها يقال لا يمنع
الحكم على الوزان التسع بكسر واحد من هذه الامور وذلك اي التسع عدل ووصف وتا
نيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والعدل عطف على ما قبل العطف من الواو والثم
الجر والالف مع الالف والنون زائدة من قبلها الف ووزن الفعل وهذا القول
تقريب فقوله زائدة منصوب على انه حال اما من ضمير النون المقدر حال كونها زائدة
وقوله الف فاعل الظرف اعني من قبلها او مبتدا خبره الظرف المقدم عليه والاظهر انه لا يفهم
من هذا التوجيه زيادة الالف مع انها ايضا زائدة ولهذا يعبر عنهما بالالف والنون الزا
ئدتين وهو جار الى وجه فاعلا لقوله زائدة والظرف متعلق بالزيادة والمراد بزيادة الا
لف قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة وتقدم الالف عليها في هذا الوصف فهم زيا
دتهما جميعا وهذا كما اذا قلت جاء زيد راكبا من قبله عمرو فانه يدل على اشتراكهما في وصف
الركوب وتقدم عمرو عليه في هذا الوصف وقوله وهذا القول تقريب يعني ان ذكر العلل
بصورة النظم تقريب لها الى الفهم لان حفظ النظم اسهل او القول بان العلل هي
الامور التسعة تقريب لا تحقيق اذ العلة في الحقيقة اثنتان منها لا واحد او القول
بانها تسع تقريب لها الى الصواب لان في عددها خلافا فقال بعضهم انه تسع وقال
بعضهم ثمان وقال بعضهم احد عشر لكن القول بانها تسع تقريب لها الى الصواب من
مذاهب [illegible] ثم انه ذكر امثلة العلل المذكورة على ترتيب ذكرها
في البيتين فقال مثل عمر مثال العدل واحمر مثال الوصف وطلحة مثال التانيث
وزينب مثال [illegible] ومساجد مثال الجمع ومعديكرب مثال التركيب وعمران
[illegible] ومثال الالف والنون [illegible] مثال وزن الفعل وحكمه اي حكم غير المنصرف [illegible]

لمنع الصرف

وذو امر لمنع صرف [illegible]
المعرفة بعد العلمية اشارة
الى قسمها [illegible] اللفظي
والمعنوي وابراهيم مثال
العجمة ومساجد مثال [illegible]

والا [illegible] الترتيب عليه من حيث اشتماله على علتين او واحدة تقوم مقامهما ان الا كر
فيه والا قوي وذلك لان الكثرة علة فرعية فاذا وقع في اسم علتان حصل فيه
فرعيتان فيشبه الفعل من حيث ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم احدهما افتقاره
الى الفاعل والاخرى الاشتقاق فانه من المصدر فمنع منه الاعراب المختص بالاسم وهو الجر
والتنوين الذي هو علامة التمكين فان قلت ان كلا منها علة فرعية فلان العدل
فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك تقول
قائم ثم قائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة في الكلمة
العربية فرع العربية لان الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان اخر والجمع فرع
الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون الزائدتان فرع ما زيدتا عليه
ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص
بنوع اخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعا [illegible]
كونه مقدرا [illegible] اي يستلزم حكم الفعل [illegible] ادخال الكسرة والتنوين فيه فاجعله
مقدرا حقيقة فان هذا الفرق [illegible] علتان او واحدة تقوم مقامهما
ادخال الكسرة والتنوين [illegible] الاسم [illegible] المعنوي [illegible]
[illegible]
[illegible] الوزن
[illegible]
[illegible]
[illegible]
ما كرهته يتقطع فانه لو فتح نون نعمان [illegible] الوزن الكسر

يقع غير الزحاف بل جرى في الشعر كما يحكم بسلامة الشعر فان قلت اذا قلنا يحق الى
حاف غير جرد [illegible] فكيف لينبغي ان [illegible] فمن الالف [illegible] من بعض [illegible] اذ لا يمكن الا
[illegible] حتى عند الشعراء [illegible] الواقعة برعاية القافية كما في قوله
سلاسل [illegible] وسعيرا [illegible] آنية الاوان [illegible] بر حاشيه [illegible]
[illegible] فانه [illegible] لا يخلو [illegible] كما في القافية [illegible]
[illegible] الآيات [illegible] والتناسب اي يجوز [illegible]
يحصل التناسب بينه وبين منصرف لان رعاية التناسب بين
الكلمات امر مهم عندهم وان لم يحصل بحصول الاحدى [illegible] مثل
سلاسلا سلاسلا واغلالا مثل اغلالا حيث صرف سلاسلا ليناسب
المنصرف الذي يليه اعني اغلالا في قوله سلاسلا واغلالا امثال الجمع
غير المنصرف الذي صرف والمنصرف الذي صرف غير منصرف لتناسبه
وما تقوم مقامها اي العلة الواحدة التي يقوم مقام العلتين التكرير بها
او احد منها الجمع البالغ الاصيغة منتهى الجموع فانه قد تكرر فيه الجمعية
حقيقة كالكلاب واسا [illegible] او حكما كالجموع الموافقة
لها في عدد الحروف والحركات والسكنات [illegible]
وثانيهما التانيث لكن لا مطلق [illegible]
المقصورة والممدودة اي [illegible] لا [illegible]
للكلمة وضعا لا [illegible] اصلا [illegible]
حمراء فيجعل [illegible] للكلمة [illegible] تانيث
مكررا بخلاف التاء فانها ليست لازمة للكلمة بحسب اصل

الوضع فانها وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث فلو حق الترزم [illegible]
[illegible] الوضع [illegible] مبني للمفعول اي كون الاسم [illegible]
[illegible] صيغة الاصلية اي من صورته التي [illegible]
[illegible] عليه ولا يخفى ان صيغ المصدر [illegible] المشتقات [illegible]
[illegible] المشتقات [illegible]
صيغ [illegible] والتغير [illegible] في الصورة [illegible]
[illegible]
[illegible] الصيغة الاصلية [illegible]
[illegible] تحت [illegible] قاعدة [illegible]
[illegible] وانما [illegible] صيغة
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

لتغير [illegible]

ويتغير العدل

الوضع

وجود تقسيم المعدول تبعا لاعتبار افراده منه وكذا الاصل اذا تحقق الفرعية بدون نسبة
ذلك للافراد فقد يتحقق تلك الاخيرة بوجود الفرع مع الآخر بدون وجود الاصل المعدول منه
وجود مطلق بلا شك في بعضها الا ولما فرع مع الاصل فيعرض له اصل لتحقق العدل الى افراده منه
ذلك الاصل فانقسام العدل الى التحقيقي والتقديري انما هو باعتبار كون ذلك الاصل
محققا او مقدرا اذا اعتبار افراد المعدول عن ذلك الاصل لتحقيق العدل فيه ولهذا عليه
الابنية محقق فيه اذا تحقق معناه فوجد كلاهما في اصل محقق يعدل عنه [illegible]
كثلاث ومثلث والتدبير مع اصلهما اثنان في معناهما تكرار دون لفظهما والاصل انه اذا كان
المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا كما في جاء القوم ثلثة ثلثة فعلم ان اصلهما ثلثة ثلثة او
[illegible] وكذا الى الواحد وموحد ومثنى [illegible] الرباع [illegible] خلاف في [illegible]
[illegible] خلاف الصواب [illegible] والسبب منع صرف ثلث ومثلث [illegible] العدل والوصف
لان الوصفية الوضعية التي كانت في ثلث صارت اصلية [illegible] ومثلث لاعتبارها
وشعاله [illegible] اخر واخر ومؤنث آخر وآخر اسم التفضيل لان معناه في الاصل
[illegible] لا معنى غيره وقياس اسم التفضيل ان يستعمل باللام او الاضافة
او بمن حيث [illegible] بواحدة منها علم انه معدول عن احد [illegible] فقال بعضهم [illegible]
[illegible] ای عن الآخر وقال بعضهم هذا معدول عما ذكر ومن [illegible] عن آخر من والتمام [illegible]
الى [illegible] الاضافة لانها [illegible] او اللام او اضافة آخر [illegible]
[illegible] ليس في آخر شيء من ذلك فتعين انه يكون معدولا عن [illegible]
وجمع وجمع جمعا مؤنث اجمع وكذلك كتع وبتع وبصع [illegible] افعل ان كانت صفة
ان تجمع على فعل [illegible] ان كانت اسما ان تجمع على فعالى او فعلاوات
[illegible] فعلاوات فاصل [illegible] جمع [illegible] فاذا [illegible]

وآخر

وقد [illegible] الآخرين [illegible]
[illegible]

واحدة [illegible] العدل فاحد السببين منهما العدل التحقيقي والآخر الصفة الاصلية وان
صارت بالغلبة في باب التاكيد اسما في اجمع واخواته احد السببين وزن الفعل والآخر
الصفة الاصلية [illegible] والجمع الشاذة [illegible] لم يعتبر افرادها
[illegible] ان اسباب [illegible] لو اعتبر جميعها [illegible] اسباب [illegible]
[illegible] وانما [illegible] فاجتمع [illegible] في [illegible] الشذوذ [illegible]
بحكم [illegible] الفرق بين [illegible] والمعدول [illegible] التقدير [illegible]
اصل [illegible] يكون الداعي الى التقدير [illegible] منع الصرف لا غير [illegible]
[illegible] فيه العدل [illegible]
العدل [illegible] وجود [illegible] منع الصرف [illegible] ان اصلها [illegible]
[illegible] قطام المعدول [illegible]
فعال [illegible] مؤنثة [illegible]
[illegible] الاسباب [illegible] والسببان [illegible]
العدل [illegible] السبب [illegible]
[illegible] منع الصرف [illegible]
[illegible] العدل [illegible] منع الصرف [illegible]
[illegible] باب قطام [illegible] الكلام [illegible] العدل [illegible] منع الصرف
وانما قال بنو تميم لان الحجازيين [illegible] فلا يكون [illegible] بنو تميم اكثرهم [illegible]
[illegible] قطام [illegible]
[illegible] والعلمية [illegible]
[illegible]

[illegible]

ووضع لذات ما اخذت مع بعض صفاتها التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال مثل اربع في مررت

بنسوة اربع فانه [illegible] عن [illegible] العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع [illegible]

لوجود الوصفية كالامثال المذكورة فانه [illegible] التي [illegible] العدد

[illegible] اما الاعداد [illegible] ان اربع معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعية [illegible] معنى

[illegible] في الاستعمال الا [illegible] بحسب الوضع والمعتبر في منع الصرف هو الوصف الاصلي

[illegible] قال [illegible] الوصف في منع الصرف [illegible]

[illegible] الاصلي الذي هو الوضع بان يكون وضعه على الوصفية لان [illegible]

بعد الوضع في الاستعمال [illegible] على الوصفية الاصلية [illegible] نسخه

[illegible] من العرف [illegible] الاسمية على الوصفية [illegible]

[illegible] بحيث لا يحتاج في الدلالة [illegible] كان [illegible] موضوعا

[illegible] السواد [illegible] السواد [illegible] لا يحتاج في [illegible]

[illegible] الاصالة [illegible] الوصفية وعدم [illegible] الوصفية [illegible]

[illegible] مررت بنسوة اربع [illegible] لعدم [illegible] اسود [illegible]

حيث صار [illegible] والاول [illegible] السواد [illegible] اسود [illegible]

وادهم حيث صار [illegible] القيد [illegible] السواد فان [illegible]

[illegible] الوصفية [illegible] بحسب اصل الوضع [illegible]

[illegible] معانيها الاصلية [illegible]

[illegible] الاصلية ووزن الفعل [illegible] معانيها الاصلية فلا [illegible]

[illegible] وزن الفعل والوصفية الاصلية [illegible] وضعف منع افعى

للحية مع [illegible] ووصفية لتوهم اشتقاقه من الفوعة التي هي [illegible] وكذلك منع

اجدل للصقر مع [illegible] ووصفية لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة واخيل للطائر

اي للطائر ذي خيلان على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه من الخال وجه ضعف منع الصرف

[illegible] في هذه الاسماء عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية فانها لم [illegible] بها الوصفية

[illegible] لا في الاصل ولا في الحال مع ان الاصل في الاسم الصرف التأنيث

اللفظي [illegible] بالتاء لا بالالف فانه لا شرط له [illegible] التأنيث بالتاء

[illegible] منع الصرف العلمية اي علمية الاسم المؤنث لتعيين التأنيث لازما

فان الاعلام محفوظة عن التغيير [illegible] ولان [illegible]

[illegible] عليه لا ينفك عنها [illegible] والتأنيث المعنوي كذلك اي كالتأنيث

اللفظي بالتاء في شرط العلمية [illegible] بينهما فرق فان [illegible] التأنيث اللفظي بالتاء

شرط الوجوب منع الصرف وفي المعنوي شرط الجواز [illegible] في وجوبه من شرط آخر كما اشار

[illegible] وشرط تحتم تأثيره اي [illegible] تأثير المعنوي في منع الصرف احد امور ثلاثة الزيادة

على الثلاثة او زيادة حروف الكلمة على ثلاثة مثل زينب او تحرك الاوسط

من حروفه الثلاثة مثل سقر او العجمة مثل ماه وجور [illegible] شرط في وجوب تأثير التأنيث

المعنوي احد الامور الثلاثة ليخرج الكلمة [illegible] احد الامور الثلاثة عن

[illegible] ان [illegible] احد السببين [illegible] تأثيره [illegible] الاول [illegible]

[illegible] ثقيل [illegible] فهند يجوز صرفه [illegible]

تأثير التأنيث المعنوي [illegible] احد الامور الثلاثة ويجوز عدم صرفه [illegible]

[illegible] زينب [illegible] من طبقات [illegible] وماه وجور [illegible]

[illegible] زينب [illegible] والتأنيث المعنوي مع شرط تحتم تأثيره وهو زيادة

على الثلاثة [illegible] والتأنيث المعنوي [illegible] تحتم تأثيره وهو تحرك الاوسط

واما ماه وجور فلما علمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو العجمة فان قيل
به اي بالمؤنث المعنوي فذكر شرطه وسببه منع الصرف الزيادة على الثلثة فلما
الموقوف [illegible] فاحكم [illegible] التانيث قائم مقامها فتقدم وهو مؤنث معنوي سماعي
باعتبار معناه وهو الجنس [illegible] والتسمية به رجل منصرف لان التانيث الاصلي [illegible]
مذكر من قبل انه يقوم شرط مقامه [illegible] العلمية وحدها يمتنع الصرف وعقرب [illegible]
معنوي سماعي باعتبار معناه [illegible] والتسمية به رجل منع صرفه لانه [illegible] التانيث
بجعله للمذكر فالحرف الرابع قائم مقامه [illegible] المقدرة
يحققه [illegible] التصغير فيقال [illegible] عقرب فانه [illegible]
[illegible] لان الحرف الرابع قائم مقامه فعقرب [illegible]
العلمية والتانيث الحكمي للمعرفة اي التعريف لان سبب منع الصرف [illegible]
[illegible] المعرفة شرطها [illegible] منع الصرف [illegible] يكون علمية [illegible]
النوع من جنس التعريف على [illegible] اليا [illegible] او [illegible]
[illegible] اليا [illegible] جعلت [illegible] العلمية لان تعريف [illegible]
[illegible] منع الصرف من احكام المعربات [illegible]
[illegible] الاضافة [illegible] فلا [illegible] منع الصرف
[illegible] العلمية [illegible] العلمية
[illegible] التعريف [illegible] العلمية [illegible]
[illegible] منع الصرف [illegible] علمية [illegible]
[illegible] العجمة [illegible] محققة [illegible]
[illegible] العلمية [illegible] الاسم

[illegible] لكنه [illegible] العرب [illegible] قبل ان يتصرف فيه العرب
[illegible] كان [illegible] العجمة [illegible] لئلا يتصرف فيها العرب [illegible]
[illegible] فيضعف [illegible] العجمة فلا يصلح سببا لمنع الصرف [illegible]
[illegible] منع صرفه لعدم العلمية [illegible] العجمة [illegible] الثلاثة [illegible] متحرك الاوسط [illegible]
[illegible] زيادة على الثلاثة [illegible] الثلاثة [illegible]
[illegible] الشرط الثالث [illegible]
[illegible] لان العجمة سبب [illegible] معنوي فلا يجوز اعتبار [illegible] سكون [illegible]
[illegible] التانيث فانه [illegible] مقدرة [illegible]
ان يجبر [illegible] سكون الاوسط [illegible] العجمة [illegible]
مع كون الاوسط [illegible]
[illegible] سكون الاوسط [illegible] التقوية بسبب [illegible]
[illegible] ابراهيم [illegible]
[illegible] متحرك الاوسط [illegible] الزيادة على الثلاثة [illegible]
[illegible] عنده من [illegible]
نوح [illegible] الشرط [illegible]
[illegible] الانبياء عليهم السلام [illegible]
[illegible] صالح وشعيب [illegible] عربية [illegible]
[illegible] العرب [illegible]
[illegible] الجمع
[illegible] قائم مقام الجمعين [illegible] الجمع

وهي صيغة الجمع لكون اولها مفتوحا وثالثها الفا وبعد الالف حرفان متحركان او ثلاثة احرف
اوسطها ساكن وهي التي لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع
وانما جعلت في بعض الكتب [illegible] تكريرا فاشتهر تكريرا [illegible] فاما جمع [illegible] فانه
لا يتغير الصيغة فيجوز ان يجمع جمع السلامة كما يجمع ايامن جمع ايمن على ايامنين وصواحب
جمع صاحبة على صواحبات [illegible] بهذا [illegible] يكون صيغة منتهى الجموع
[illegible] فانه لو [illegible] فلا [illegible] جمع فاعل
[illegible] لكانت جمع [illegible] على زنة المفردات [illegible]
[illegible] فانها جمع زنة [illegible] لا فرق [illegible]
[illegible] فانه مفرد [illegible] جمع [illegible]
وهو لفظ [illegible] بخلاف [illegible] فانها جمع [illegible] فعلم مما تحقق ان
صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما يكون [illegible] وثانيهما ما يكون بعد الالف [illegible]
[illegible] منع صرفه لوجود [illegible] بعد الالف حرفان متحركان ومفاعيل
مثال لما بعد الالف ثلاثة احرف اوسطها ساكن [illegible] على صيغة
منتهى الجموع مع الهاء فتصرف [illegible] وحكم [illegible]
على التصحيح هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان [illegible] جنس للجمع يطلق على
الواحد والكثير [illegible] جنس [illegible] وصيغة منتهى الجموع [illegible]
من الجواب منع [illegible] الجمعية فينبغي ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف
وتقرير الجواب ان [illegible] على التصحيح غير منصرف للجمعية الى [illegible] الجمعية
الاصلية [illegible] منقول عن الجمع فانه كان في الاصل جمع [illegible] العظيم [illegible]
[illegible] الجمع مبالغة في عظم [illegible] كان كل فرد منها [illegible] الجنس [illegible]

ومنع صرفه

ومنع صرفه هو الجمعية الاصلية فان قلت لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار
الجمعية الاصلية فان فيه العلمية والتانيث لان الجمع من [illegible]
[illegible] والتانيث [illegible] بعد التنكير [illegible] والتانيث غير مسلم لانه
علم الجنس التصحيح مذكرا كان او مؤنثا وانما [illegible] على اعتبار الجمعية
الاصلية بهذا القول ولم [illegible] الجمع [illegible] في الاصل كما قال في الوافي
[illegible] ان الجمعية [illegible] معتبرة وقد يكون
[illegible] فلا [illegible] الجمعية [illegible] سراويل
هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان [illegible] على الاشكال الوارد
على قاعدة الجمع [illegible] الجمع [illegible] ان يكون في الاصل [illegible]
[illegible] سراويل فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية [illegible] اي
في الاصل فاجاب بانه قد اختلف في صرفه ومنعه فمن لم يصرفه [illegible]
[illegible] على قاعدة الجمع كما قلت [illegible] التصحيح
منه انه اسم جنس ليس بجمع [illegible] في الاصل لكنه [illegible] منع صرفه على [illegible]
[illegible] من الجموع [illegible] فانه [illegible] من الوزن فهو وان
لم يكن من [illegible] الجمع حقيقة لكن من [illegible] حكما فالجمعية على هذا التقدير اعم من ان يكون
حقيقة او حكمية [illegible] على [illegible] الجمعية [illegible] اخرى على الاجابة
[illegible] على الوزن [illegible] اسم جنس ليس بجمع تحقيقا لانه اسم جنس يطلق
على الواحد والكثير [illegible] تقديرا [illegible] فانه [illegible] غير منصرف [illegible]
ان [illegible] الوزن [illegible] الجمعية [illegible] هذه القاعدة انه جمع سروالة
[illegible] من [illegible] سروالة ثم جمعت سراويل على سراويل [illegible]

در ... لم تكن صيغته تحقيقا بالاسم في الاسماء المعرف فلا اشكال بالتنوين على
قاعدة الجمع لتجيء الى المتقدم فيه ذلك جوار اي كل جمع ممنوع على قوله يا فتيا كان او ديا
كالجواري والغواشي ففيه جوار في حالة الرفع والجر كقاض اي حكمه حكم قاض في وجوب الصورة
في حذف الياء منه واو قال الشرح به عليه تقول هذه جوار ومررت بجوار كما تقول هذا
قاض ومررت بقاض وانما في حالة النصب فالياء متحركة مفتوحة نحو رأيت جواري فلا
اشكال في حالة النصب لان الاسم غير المنصرف الجمعية مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالة
الرفع والجر فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان هذا الاسم منصرف والتنوين فيه
تنوين الصرف لان الاعلال التعليل يجري العلة مقدم على منع الصرف الذي هو حكم
الكلمة بعد تمامها فاعل جوار قبل ذلك جاء على جواري في الغية والتنوين
بناء على ان في الاسم المعرف قبل الاعلال على [illegible] الاسماء ثم اسقط
الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار جوار على وزن سلام وكلام
فلم يبق فيه صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال ايضا منصرف والتنوين فيه [illegible]
كان قبل الاعلال لكن الاكثر ذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه
الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف بمنزلة المقدرة لهذا الاكثرون الاعراب
مع التنوين والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما سقط تنوين الصرف عوض من الياء
المحذوفة او من حركتها هذا التنوين وعلى هذا القياس حالة الجر بالنقادة في لغة بعض
العرب باثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب تقول مررت بجواري
كما تقول رأيت جواري وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الاعلال
الاعلال فلم يكون الياء مفتوحة في حالة الجر والفتحة خفيفة فلا وقع فيه الا
علال وانما في حالة الرفع فصار جوار جواري بالضمة بلا تنوين ثم حذف الضمة للثقل

وعوض عنها التنوين فسقط الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار وعلى هذه اللغة
لا اعلال الا في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة فان فيه الاعلال في حالتين
كما عرفت التركيب وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء
فلا يرد [illegible] ونحو [illegible] لعدم [illegible] من [illegible] فيهما فيجوز [illegible]
في منع الصرف ان لا يكون باضافة لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف او الى
حكم المنصرف في الصرف اليه بناء على انه يشترط العلمية ولهذا قال الاعلام المتحققة
من الكلمة من قبيل المركبات نحو بعلبك اذ [illegible] فيها حالة التركيب [illegible]
عليها قبل العلمية [illegible] التسمية بها [illegible] مع [illegible]
التركيب [illegible] ان يوجد [illegible] من قبيل المركبات [illegible]
فيها منع الصرف [illegible] الكلام [illegible] فان [illegible] ان يقول [illegible]
[illegible] التركيب [illegible] الى المضاف [illegible]
[illegible] عشر [illegible] الكثرة [illegible] بعد [illegible]
البعض [illegible] الاعلام المشتملة على [illegible]
في [illegible] علم [illegible] مع [illegible]
هذه [illegible] واحد من [illegible] الالف
والنون المزيدتان [illegible] منع الصرف [illegible] الحروف [illegible]
ولسببيتهما [illegible] الالف التأنيث [illegible]
عليهما [illegible] الالف [illegible]
عليه [illegible] الالف التأنيث [illegible] العلم [illegible]
الاسم [illegible] فان الاسم [illegible] الالف الا انه [illegible]

ذات ما مبهمة معه صفة من الصفات كرجل واحمر او بقول كاحمر وضارب ومضروب فانه

ذات مبهمة والنون في صفة فالمراد بالاسم المذكور ههنا هو ما يقابل الصفة لا الاسم الذي يقابل

للاسم والصفة فشرطه اي شرط الالف والنون في منعهما من الصرف وافراد الضمير باعتبار انهما

سبب واحد او شرطه في ذلك الاسم في امتناعه من التاء لتحقق اللزوم لزيادتهما

بمنع التاء وتحقق شبههما بالفي التانيث كعمران او كانتا في صفة فانتفاء فعلانة

اي ان كان الالف والنون في صفة فشرطه انتفاء فعلانة لانه بانتفاء فعلانة يتحقق امتناع دخول التاء

فيثبت حينئذ الشبه بينهما وبين الفي التانيث من هذا الوجه ولهذا الشرط جريان مع انه صفة لان

مؤنثه رحمانة وقيل شرطه وجود فعلى لانه حينئذ يكون فعلى كالمؤنث لها فيقوى شبههما بالفي

التانيث ولهذا ومن ثم اي ومن اجل الاختلاف في الشرط اختلف في رحمن انه منصرف او غير

منصرف فانه ليس له مؤنث لا فعلى ولا فعلانة لانه صفة خاصة به تعالى لا يطلق على غيره

تعالى لا مذكر ولا مؤنث فعلى المذهب الاول لانتفاء فعلانة فهو غير منصرف وعلى الثاني

منصرف لانتفاء وجود فعلى فهو منصرف دون سكران فانه لا خلاف في منع صرفه لوجود

الشرط على المذهبين فان مؤنثه سكرى لا سكرانة دون ندمان فانه لا خلاف في

صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لان مؤنثه ندمانة لا ندمى وهذا اذا كان ندمان

من النديم بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف بلا خلاف لان مؤنثه ندمى

لا ندمانة ووزن الفعل وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل وشرطه

ان يختص به اي بالفعل بان لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا من الفعل كشمر

بمعنى انه لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا من الفعل كشمر على صيغة الفعل الماضي

المعلوم من التشمير فانه نقل منه وسمي به فرس وكذلك بذر علما لماء ونحو

ذلك ثم جاء اي الفعل نقلت الى الكتب وما يوجد منها في نسخ [illegible] مما تقدم وسلم

ما اختص بالشام فهو من الاسماء العجمية المنقولة لا الوقيد فلا يقدح

في الاختصاص ومثل ضرب على البناء للمفعول اذا جعل علما لشخص

فانه ايضا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وانما قيدنا بالبناء

للمفعول لانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل ولم يذهب احد الى منع صرفه

الا بعض النحاة او يكون غير مختص لكن يكون في اوله اي في اول وزن

الفعل او اول ما كان على وزن الفعل زيادة اي زيادة حرف او حرف زائد

موجود كزيادته اي مثل زيادة حرف او حرف زائد في اول الفعل

غير قابل اي حال كون وزن الفعل او ما كان على وزن الفعل غير قابل للتاء

لا تخرج الوزن بسبب التاء لاختصاصها بالاسم من اوزان الفعل

ولو قال غير قابل للتاء قياسا او بالاعتبار الذي امتنع من الصرف لاجله

لم يرد عليه اربع اذا سمي به رجل فان لحوق التاء به للمذكر فلا يكون

قياسا ولا اسود فان لحوق التاء في اسودة للحية الانثى ليس باعتبار

الوصف الاصلي الذي لاجله يمتنع من الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية العارضة

ومن ثم اي ومن اجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع احمر من الصرف

للزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء وانصرف يعمل لقبوله التاء واليعمل الناقة

القوية على العمل والسير وما فيه علمية مؤثرة اي كل اسم غير منصرف يكون فيه

علمية مؤثرة في منع صرفه بالسببية المحضة او مع شرطيتها لسبب آخر واحترز

بذلك عما يجامع العلمية التانيث او صيغة منتهى الجموع فان كل واحد منهما

كاف في منع الصرف لا تاثير فيه للعلمية اذا نكر بان يأول العلم بواحد من

المسمى به نحو [illegible] زيد ورأيت زيدا آخر فانه اريد به المسمى بزيد [illegible]

عبارة عن الوصف المستور راجعه نحو قولهم لكل فرعون موسى اى لكل مبطل محق معرف لما تبين اى ظهر حين تبيين اسباب منع الصرف وشرايطها فيما سبق من انها اى العلمية لا تجامع مؤثرة الا مع ما اى السبب الذى هو اى العلمية شرط فيه وذلك فى التانيث بالتاء لفظا او معنى والعجمة والتركيب والالف والنون المزيدتين ان كانا فى اسم فان كل واحد من هذه الاسباب الاربعة مشروطة بالعلمية الا العدل ووزن الفعل استثناء مما بقى من الاستثناء الاول اى لا تجامع مؤثرة شرط ما هى شرط فيه الا العدل ووزن فان العلمية تجامعهما مؤثرة كما فى عمر واحمد وليست شرطا فيهما المنافاة واحمد فيهما اى العدل ووزن الفعل متضادان لان الاسماء المعدولة بالاستقراء على اوزان مخصوصة ليس شى منها من اوزان الفعل المعتبرة فى منع الصرف فلا يكون معها اى لا يوجد شى من الامر الدائر بين هذين السببين و بين احدهما فقط الا احدهما فقط لا مجموعهما فاذا نكر غير منصرف الذى هو حد اسبابه العلمية بقى بلا سبب اى لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب فيما هى شرط فيه من الاسباب الاربع المذكورة لانه قد انتفى احدهما الذى هو العلمية بذاتها والباقى الاخر المشروط بالعلمية من حيث هو وصف سببية فلا يبقى فيه سبب من حيث هو سبب او على سبب واحد فيما هى ليست شرط فيه من العدل ووزن الفعل هذا وقد قيل على قوله وهما متضادان ان احمد بكسر ثين على المغايرة من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه فانه امر عن حمت يصت وفيما سمه ان يجاب بمنتقبين فلما جاء بكرين على انه معدولا عندنا

بمجرد

والجواب ان هذا امر غير محقق لجواز ورود اصمت بكسر الميم وان لم يشتهر فالاوزان التى تحقق فيها العدل تحقيقا كان او تقديرا لم تجامع وزن الفعل وايضا قد عرفت فيما تقدم ان تجرد وجود اصل محقق لا يكفى فى اعتبار العدل التحقيقى بل لا بد من اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار خروج الصيغة عن ذلك الاصل وههنا لا يقتضيه لوجود السببين فى من دون اعتبار العدل وهما العلمية والتانيث ثم انه اشار الى استثناء مثل احمر علما اذا نكر عن هذه القاعدة على قول سيبويه وخالف سيبويه الاخفش الاخفش الاوسط ابو الحسن تلميذ سيبويه ولما كان قول التلميذ اظهر مع موافقته لما ذكر من القاعدة جعله اصلا واسند الخلاف الى الاستاذ وان كان غير مستحسن ظاهرا فى مثل ذلك اى افعل الذى هو نحو احمر علما اذا نكر فيما احمر لما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية فلا يتحقق فيه فى اخبر سكران واشار العدل فى عند افعل التاكيد نحو اجمع فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق لفقد معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذلك افعل التفضيل المجرد من التفضيل فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لفقد معنى الوصفية فيه حتى صار افعل اسما وان كان معه من فلا ينصرف بلا خلاف لوجود معنى الوصفية فيه بسبب من التفضيل انما كان اعتبار الصفة الاصلية اى انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير فانه لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية الا صلية فاعتبرها وجعله غير منصرف للصفة الاصلية وسبب اخر كوزن الفعل

او الالف والنون المزيدتين فان قلت كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية
الاصلية لا باعث على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها وذهب الى ما هو خلاف
الاصل اعني منع الصرف قيل الباعث على اعتبارها امتناع اسود وارقم
مع زوال الوصفية عنهما احتراز عن خبث لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية
بل بقي فيهما شائبة من الوصفية لان الاسود اسم للحية السوداء والارقم
للحية التي فيها سواد وبياض وفيها شمة من الوصفية فلا يلزم من
اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في احمر بعد التنكير لانها قد زالت عنه بالكلية
ولهذا الاخفش فذهب الى انه منصرف فان الوصفية قد زالت بالعلمية وا
لعلمية بالتنكير والزائل لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد وهو
وزن الفعل او الالف والنون وهذا القول اظهر وانما اعتبر سيبويه الوصف
الاصلي بعد التنكير وان كان زائلا لزمه ان يعتبر في حالة العلمية ايضا او
يمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف الاصلي والعلمية فاجاب عنه المصنف بقوله
ولا يلزمه اي سيبويه من اعتبار الوصفية بعد التنكير في مثل احمر على اعتبار
في باب حاتم اي كل علم كان في الاصل صفة مع بقاء العلمية بان اعتبر فيه ايضا
الوصفية الاصلية وحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية الاصلية لما يلزم في باب حاتم
على تقدير منعه من الصرف من اعتبار المتضادين يعني الوصفية والعلمية فان
العلم للخصوص والوصف للعموم في حكم واحد وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف
ما اذا اعتبرت الوصفية الاصلية مع سبب آخر كما في اسود وارقم فان قلت
التضاد انما هو بين الوصفية المحققة والعلمية لا بين الوصفية الاصلية الزائلة
والعلمية فلو اعتبرت الوصفية الاصلية والعلمية في منع الصرف مثل حاتم لا

يلزم

يلزم اجتماع متضادين قلنا نقول احد المتضادين بعد زواله ضد آخر
في محل واحد وان لم يكن من قبيل الاجتماع متضادين لكنه يشبهه فاجتناب
عنه مستحسن وجميع الباب اي باب غير منصرف باللام اي بدخول اللام
التعريف عليه او الاضافة الى غيره ينجر اي ينجر بالكسر اي يقبل
الكسر لفظا او تقديرا وانما لم يكتف بقوله ينجر لان الانجرار قد يكون
بالفتح ولا بان يقول ينكسر لان الكسرة يطلق على الحركات البنائية
ايضا ولكن لا خلاف في ان هذا الاسم في هذه الحالة منصرف او غير
منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا لان عدم الصرف انما
كان لمشابهته الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص
الاسم اعني اللام او الاضافة قويت جهة الاسمية فرجع الى الاصل
الذي هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام والا
ضافة فمنهم من ذهب الى انه مطلقا والممنوع من غير المنصرف بالاصالة
هو التنوين وسقوط الكسر انما هو تبعه التنوين وحيث ضعف مشابهة
الفعل لم يؤثر الا في سقوط التنوين دون تابعه الذي هو الكسر فعاد الكسر
الى حاله وسقوط التنوين لاجتماعه من اللام ومنهم من ذهب الى ان
العلتين ان كانتا باقيتين مع اللام او الاضافة كان الاسم غير منصرف
وان زالتا معا او زالت احديهما كان منصرفا وبيان ما ذكر ان العلمية تزول
باللام والاضافة فان كانت العلمية شرطا لسبب آخر زالتا معا كما
في ابراهيم وان لم يكن شرطا كما في احمر زالت احديهما وان لم يكن هناك علمية
كانت العلتان باقيتين وهذا القول اضبط [illegible] المرفوعات

جميع المرفوع لا المرفوعة لان موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل وجمع هذا الجمع مطرد في
صفة المذكر الذي لا يعقل كالشامخات للمذكور من الجبال والجبال الراسيات اي الثابتات
كالايام الخاليات هي اي المرفوع الفاعل قدمه على المرفوعات لان التعريف انما يكون
للحقيقة لا للافراد ما اشتمل اي اسم اشتمل على علم الفاعلية اي علامة كون
الاسم فاعلا وهي الضمة او الواو والالف والمراد باشتماله اي الاسم عليها ان يكون
موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلي او
رفع المحل الذي هو محل لو كان معربا كان مرفوعا لفظا او تقديرا فكيف يجعل الرفع تابعا
الى الرفع المحلي وهو مبحث منفصل عن احوال الفاعل فكان مقتضاه كالمسبوق اي من
مرفوع او ما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل وانما قدمه لانه اصل المرفوعات عند
الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التي هي الاصل في الجمل او لان عامله اقوى من عامل المبتدا
وقيل اصل المرفوعات المبتدا لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم
بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل
فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو اي الفاعل ما اي اسم حقيقة او حكما ليدخل
فيه مثل قولهم اعجبني ان ضربت زيدا اسند اليه الفعل بالاصالة لا بالتبعية ليخرج
عنه توابع الفاعل كما هو المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات
والمجرورات بغير تابع بقرينة ذكر التوابع بعدها او شبهه اي ما يشبه
الفعل في العمل وانما قال ذلك ليتناول فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة
المصدر واسم الفعل وافعل التفضيل والظرف وقدم اي الفعل او شبهه عليه اي
على ذلك الاسم واحترز به عن نحو زيد في زيد ضرب لانه مما اسند اليه الفعل
لان الاسناد الى ضميره اسناد اليه في الحقيقة لكنه مؤخر عنه عند من اراد تقديمه

عليه

عليه وهو الخبر عن المبتدا المقدم عليه جنس يحكم من باب فان قلت
قد يجب تقديمه عليه اذا كان المبتدا نكرة والخبر ظرفا نحو في الدار رجل قلت
المراد وجوب تقديم نوعه والخبر نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع ما اسند
الى الفاعل على جهة قيامه به اي اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل
او شبهه به اي بالفاعل وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم او
على ما في حكمه كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز بهذا القيد عن مفعول
ما لم يسم فاعله كزيد في ضرب زيد على صيغة المجهول والاحتياج الى
هذا القيد بل يجب ان لا يقدم مثل زيد قام فيخرج هذا المثال لما اسند
اليه الفعل ومثل ابوه في زيد قائم ابوه فهذا المثال لما اسند اليه شبهه
الفعل والاصل في الفاعل اي ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع
ان يلي الفعل المسند اليه اي يكون بعده من غير ان يتقدم عليه شيء اخر
من معمولاته لانه كالجزء من الفعل لشدة احتياج الفعل اليه يدل على انه
اسكان اللام في ضربت لئلا يتوالى اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة
ولهذا اي لان الاصل الذي يقتضي تقديم الفاعل على سائر معمولات الفعل جاز ضرب
غلامه زيد لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا
بل لفظا فقط وذلك جائز وامتنع ضرب غلامه زيدا لتأخر مرجع الضمير وهو زيد
لفظا ورتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جائز خلافا للاخفش
وابن جني وتمسكهما في قول الشاعر جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب
العاويات وقد فعل واجيب عنه بان هذا لضرورة الشعر والمراد عدم جوازه في
سعة الكلام وبانه لا نسلم ان الضمير راجع الى عدي بل الى المصدر الذي يدل

انا هو على مذهب من لم يجعل [illegible] اطلاق الفاعل
كالمتمم واما على مذهب من جعله [illegible] صاحب
المفصل فلا حاجة الى هذا القيد بل [illegible] ١٢

عليه الفعل اى جزءا اى رتبة الجزء واذا انتفى الاعراب الدال على الفاعلية
والمفعولية المفصول بالوضع لفظا فيهما اى فى الفاعل المتقدم ذكره صريحا وفى ضمن
الامثلة وفى المفعول المتقدم ذكره فى ضمن الامثلة والقرينة اى الامر الدال عليهما
لا بالوضع اذ لا يبعد ان يطلق على ما وضع بازائه شيء انه قرينة عليه فلا يرد عليه انه
ذكر الاعراب مستغنى عنه لان القرينة شاملة له وجب تقديمه نحو ضرب موسى عيسى او
معنوية نحو اكل الكمثرى يحيى او كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل بارزا نحو ضربت زيدا او
مستكنا كزيد ضرب غلامه بشرط ان يكون المفعول متأخرا عن الفعل والا فيجوز مثل زيدا
ضربت او وقع مفعوله اى مفعول الفاعل بعد الا بشرط توسطها بينهما فى صورة التقديم
والتأخير نحو ما ضرب زيد الا عمرا او بعد معناها اى معنى الا نحو انما ضرب زيد عمرا او
وجب تقديمه اى تقديم الفاعل على المفعول فى جميع هذه الصور اما فى صورة
انتفاء الاعراب فيهما والقرينة فللتحرز عن الالتباس واما فى صورة كون الفاعل ضميرا
متصلا فلانه لو أخر لآل الاتصال الى الانفصال واما فى صورة وقوع المفعول بعد الا فى شرط
توسطها فى صورة التقديم والتأخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب فان المفهوم من قولنا
ما ضرب زيد الا عمرا انحصار ضاربية زيد فى عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا
لشخص آخر والمفهوم من قولنا ما ضرب عمرا الا زيد انحصار مضروبية عمرو فى زيد مع جواز ان
يكون زيد ضاربا لشخص آخر فلو انقلب احدهما بالآخر انقلب الحصر المطلوب فان قلت
قلنا اشترط توسطها بينهما فى صورة التقديم والتأخير انما لو قدم المفعول على الفاعل
مع الا فيقال ما ضرب الا عمرا زيد فالظاهر ان معناها انحصار ضاربية زيد فى
عمرو اذ الحصر انما هو فيما يلى الا فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل لكن لم يستحسنه
بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها الى الموصوف ما تقدم الا بعد كذا

الاحتمال

الاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احد احدا الا عمرو زيد فيفيد الحصر
فقط على انحصار الآخر وهو ايضا خلاف المقصود واما وجوب تقديمه عليه
فى صورة وقوع المفعول بعد معنى الا لان الحصر هنا فى الجزء الاخير فلو
اخر الفاعل انقلب المعنى فيهما واذا اتصل به اى بالفاعل ضمير المفعول نحو
ضرب زيدا غلامه او وقع اى الفاعل بعد الا المتوسطة بينهما فى صورة
التقديم والتأخير نحو ما ضرب عمرا الا زيد وتأويله على القصد مثل ما
ضربت انما او وقع الفاعل بعد معناها اى معنى الا نحو انما
ضرب عمرا زيد او اتصل مفعوله به بان يكون المفعول
ضميرا متصلا بالفعل وهو اى الفاعل غيره متصل نحو ضربك
زيد وجب تأخيره اى الفاعل عن المفعول فى جميع هذه
الصور اما اتصال ضمير المفعول به فلئلا يلزم الاضمار قبل
الذكر لفظا ورتبة واما فى صورة وقوعه بعد الا او معناها
فلئلا ينقلب الحصر المطلوب واما فى صورة كون المفعول ضميرا متصلا
والفاعل غير متصل لمنافاة الاتصال الانفصال بتوسط الفاعل
الغير المتصل بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا
متصلا فانه يجب تقديم الفاعل نحو ضربتك وقد يحذف
الفعل اى الواقع للفاعل لقيام قرينة دالة على تعيين
المحذوف جوازا اى حذفا جائزا فى نحو زيد اى فيما كان جوابا
لسؤال محقق او مقدر مثل من قام سائلا عمن يقوم به القيام فيجوز
ان يقال زيد بحذف قام اى قام زيد ويجوز ان يقول قام زيد

بذكره وانما قدرنا الفعل دون الجملة لان تقديرها يوجب حذف الجملة
وتقدير الفعل يوجب حذف احد جزئيها والتقليل في الحذف
اولى وكذا يحذف الفعل جوازا فيما كان جوابا للسؤال المقدر
نحو قال الشاعر في مرثية يزيد بن نهشل ليبك على البناء للمفعول
يزيد مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله ضارع اي عاجز ذ
ليل وهو فاعل الفعل المحذوف اي يبكيه ضارع بقرينة السؤال
المقدر وهو من يبكيه واما على رواية ليبك يزيد على البناء للفاعل
ونصب يزيد فليس مما نحن فيه لخصومة متعلق بضارع اي يبكيه
من يذل ويعجز عن مقاومة الخصماء لانه كان ظهيرا للعجزة والا
فلا واخر البيت ومختبط مما تطيح الطوائح والمختبط السائل من غير
وسيلة والاطاحة الاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير
القياس كاللواقح جمع ملقحة ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية يعني
ويبكيه السائل بغير وسيلة من اجل اهلاك المهلكات
ماله وما يتوسل بها الى تحصيل الامال لانه كان معطي السائلين بغير
وسيلة وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل بقيام قرينة دالة على
تعينه وجوبا اي حذفا واجبا في مثل وان احد من المشركين استجا
رك فاجره اي في كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام الناشي
من الحذف فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا لحصول
المقصود الذي هو رفع الابهام بدون حذفه فانه لا يجوز الجمع بين
مفسر ومفسر كقولك جاءني رجل اي زيد فتقدير الآية وان استجارك

احد من

احد من المشركين استجارك فاحد فيها فاعل فعل محذوف وجوبا وهو ا
ستجارك الاول المفسر باستجارك المذكور لانه فسر وانما وجب حذفه لا
ن مفسره قائم مقامه مغن عنه ولا يجوز ان يكون احد مرفوعا بالا
بتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل لا بد له من الفعل
وقد يحذفان اي الفعل والفاعل معا دون الفاعل وحده في مثل نعم
جوابا لمن قال أقام زيد اي نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية وذ
كر نعم مقامها وهذا الحذف جائز بقرينة السؤال لا واجب لعدم قيام
ما يقوم مقامه في قيامه كالمفسر فيلزم في الكلام المسند ذلك وانما قدر
الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال اي نعم زيد قائم ليكون الجوا
ب مطابقا للسؤال في كونه جملة فعلية وان تنازع الفعلان بل العا
ملان اي ان تنازع مجردا عن الفعل اليه نحو زيد معط ومكرم عمرا ا
بكر كريم وضربني ابوه واقتصر على الفعل لاصالته واتفاق العمل وانما قال
الفعلان مع ان التنازع قد يقع في اكثر من فعلين اعتمادا على اقل مراتب
التنازع وهو الاثنان ظاهرا اي اسما ظاهرا واقعا بعدهما اي بعد
الفعلين اذ المتقدم عليهما والمتوسط بينهما معمول للفعل الاول اذ
هو يستحقه قبل الثاني فلا يكون فيه مجال تنازع ومعنى تنازعهما فيه انهما
بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصح ان يكون بوجه من الوجوه
معمولا لكل واحد منهما على البدل فخرج لا يتصور تنازعهما في الضمير المتصل
الواقع بعدهما لان المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل الثاني ومع
كونه متصلا بالفعل الثاني لا يجوز ان يكون معمولا للفعل الاول الا بتجوز

وأما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب وأكرم إلا أنا ففيه تنازع لكن
لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو إضمار الفاعل في الأول عند البصر
يين وفي الثاني عند الكوفيين لأنه لا يمكن إضماره مع إلا لأنه حرف لا يقع إثباته
ولا بد منه لفساد المعنى لأنه يصير نفي الفعل عن الفاعل والمقصود إثبا
ته له والحصر بالتنازع فيه إنما يكون طريق قطعه إضمار الفاعل فلهذا اختص بالا
سم الظاهر وأما التنازع الواقع في الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائي يقطع با
لحذف وعلى مذهب الفراء فيعملان معا وأما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه
لأن طريق القطع عندهما الإضمار وهو ممتنع كما عرفت فقد يكون أي التنازع
الفعلين في الفاعلية بأن يقتضي كل منهما أن يكون الاسم الظاهر فاعلا
له فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية مثل ضربني وأكرمني زيد وقد يكو
ن تنازعهما في المفعولية بأن يقتضي كلاهما أن الاسم الظاهر مفعولا له فيكونا
ن متفقين في اقتضاء المفعولية مثل ضربت وأكرمت زيدا وقد يكون تنا
زعهما في الفاعلية والمفعولية وذلك يكون على وجهين أحدهما أن يقتضي
كل منهما فاعلية اسم الظاهر ومفعولية اسم الظاهر آخر فيكونان متفقين
في ذلك الاقتضاء مثل ضرب وأهان زيد عمرا وليس هذا قسما ثالثا من التنا
زع بل هو اجتماع القسمين الأولين وثانيهما أن يقتضي أحد الفعلين فاعلية
اسم ظاهر والآخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر بعينه ولا شك أنهما اختلفا في
اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث المقابل للأولين
فقوله مختلفين لتخصيص هذه الصورة بالإرادة يعني قد يكون تنازع الفعلين
في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء

ومثاله

ومثاله لا يتصور إلا إذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا وإنما
لم يورد مثال القسم الثالث لأنه إذا أخذ فعل من المثال الأول
وفعل من المثال الثاني حصل مثال القسم الثالث ومثاله يتصور
على وجوه كثيرة مثل ضربني وضربت زيدا وأكرمني وأكرمت زيدا وضربني
وأكرمت زيدا وأكرمني وضربت زيدا ونحو ذلك مما يكون الاسم
الظاهر بعدهما مرفوعا فاختار النحاة البصريون إعمال الفعل الثاني لقربه
مع تجويز إعمال الأول واختار النحاة الكوفيون الأول أي إعمال الفعل
الأول مع تجويز إعمال الثاني لسبقه والاحتراز عن الإضمار قبل الذكر
فإن أعملت الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين وبه بدأ لأنه المذ
هب المختار والأكثر الاستعمال لأنه أضمرت الفاعل في الفعل الأول
إذا اقتضى الفاعل بجواز الإضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير و
للزوم التكرار بالذكر وامتناع الحذف على وفق الاسم الظاهر ا
لواقع بعد الفعلين أي على موافقة الإفراد والتثنية والجمع والتذكير و
التأنيث لأنه مرجع الضمير والضمير يجب أن يكون موافقا للمرجع في هذه ا
لأمور دون الحذف لأنه لا يجوز حذف الفاعل إلا إذا أسند شيء
مسده خلافا للكسائي فإنه لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزا عن الإضمار قبل
الذكر ويظهر أثر الخلاف في ضرباني وأكرمني الزيدان عند البصريين
وضربني وأكرمني الزيدان عند الكسائي وجاز أي إعمال الفعل الثاني مع
اقتضاء الفعل الأول الفاعل لأنه يلزم تقدير إعماله إما الإضمار قبل الذكر
كما هو مذهب الجمهور أو حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي بل يجب عنده

خلافا للفراء فإنه لا
يجوز إعمال الفعل الثاني
عند اقتضاء الفعل الأول
الفاعل لأنه

أعمال الفعل الأول لكان في مثل الثاني الفاعل اضمر فهو دان اقتضى المفعول
حذف فقط او اظهر نقول ضربني واكرمني الزيدان ولا يلزم حذف وتشكل
ودون تفسير يلزم لا فعلين او اخبار بعد الاضمار كما في صورة ما جرى الثاني
نقول ضربني واكرمني زيد هو وضربني واكرمت زيدا هو رواية المقرب
مشهورة عنه وحذفت المفعول في الاول لتحرز عن التكرار او ذكره مع
الاضمار قبل الذكر في الفضيلة لو اضمرت استغنى عنه والا اى وان لم
يستغن عنه فاظهرت اى المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا
لانه لا يجوز حذف احد المفعولين باب حسبت ولا يجوز اضماره للاضمار
قبل الذكر في الفضيلة وان اعملت الفعل الاول كما هو مختار الكوفيين
اضمرت الفاعل في الفعل الثاني لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني زيد اذا
جعلت زيد فاعل ضربني واضمرت في اكرمني راجعا الى زيد لتقدمه
رتبة فلا يحذف لانه قبيح لا يحذف الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة
بل لفظا فقط وهو جائز واضمرت المفعول في الفعل الثاني لو اقتضاه على
المذهب المختار ولم تحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان مفعول الفعل
الثاني مغاير للمذكور ويكون الضمير راجعا الى لفظ تقدم رتبة
كما تقول ضربني واكرمته زيد الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو قول
المختار ومن الحذف كما هو القول الغير المختار فتظهر اى المفعول فانه
اذا امتنع الاضمار والحذف لا سبيل الا الا اظهار حسبني وحسبتهما
منطلقين الزيدان منطلقا حيث اعمل حسبني في الزيدان
فاعلا له ومفعولا له وضمير المفعول الاول لحسبتهما واظهر المفعول الثاني وهو

لو اقتضاه

ومنطلقا

منطلقين

خالف

منطلقين المانع وهو انه لو اضمر مفردا المفعول الثاني ولو اضمر مثنى خالف الى
جمع وهو قوله منطلقا ولا يخفى انه لا يتصور التنازع في هذه الصورة الا اذا
لا حذف للمفعول الثاني في اسماء الافعال الناقصة واما بالاتفاق من غير ايراد
حمله تثنيته وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني لان
الاول يقتضي مفعولا مفردا والثاني مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع
[illegible] واستدل الكوفيون على اولوية اعمال الفعل الاول بقول امرئ القيس ولو
ان ما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال حيث توافق توجها
الفعلين اعني كفاني ولم اطلب الى الاسم مفعول واحد وهو قليل
من المال فاعمل الاول رفعه بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية وامرؤ القيس الذي
من فصحاء الشعراء العرب اعمل الاول ولو لم يكن الاعمال للاول اولى لما اختاره ولا
قال [illegible] فاجاب المصنف عن طرف البصريين وقال وقول امرئ القيس
كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس منه اى من باب التنازع لفساد المعنى على تقدير
توجههما كذا ولم اطلب قليل من المال لاستلزام عدم السعي لادنى معيشة
وانتفاء كفاية قليل من المال وثبوت طلبه اذ ذلك متضاد لان لو يجعل حرف
المثبت منفيا [illegible] والمنفي مثبتا [illegible] فعلى
هذا ينبغي ان يكون مفعول لم اطلب محذوفا اى الملك [illegible] ولا يدل عليه
البيت [illegible] ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي
[illegible] يستقيم المعنى يعني انما اسعى لادنى معيشة لا يكفيني قليل من المال ولكن الطلب
المجد الاصيل الثابت واسعى له [illegible] فاعله او مفعول [illegible]
[illegible] فاعله [illegible] الفاعل [illegible] كالاصل البيت [illegible]

يكفي

قال ومنها المتعلق لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا كل مفعول
حذف فاعله اى فاعل ذلك المفعول وانما اضيف المفعول للملابسة كونه
فاعلا الفعل متعلق به واقيم هو اى المفعول مقامه اى مقام الفاعل في اسناد الفعل
او شبهه اليه وشرطه اى شرط المفعول ما لم يسم فاعله في حذف فاعله واقامته مقام
الفاعل ان كان عاملا فعله ان تغير صيغة الفعل الى فعل اى الماضي المجهول او يفعل
اى المضارع المجهول او ما يتناول مثل افتعل واستفعل او يفتعل ويستفعل ونحوهما
لافعال المجهولة ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثاني من مفعولي باب
علمت لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل اليه ولا يكون مسندا
الفاعل لانه لازم كونه مسندا ومسندا اليه مع كونه كذلك من الاسناد من تمام الجملة
حسبت ضرب زيد عمرا لان احد الاسنادين وهو اسناده الى غيره تام ولا
المفعول الثالث من مفاعيل باب اعلمت اذ حكمه حكم المفعول الثاني من باب علمت
في كونه مسندا او المفعول له بلا لام لان النصب فيه مشعر بالعلية فلو اسند اليه
فات النصب المشعر بالعلية بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضرب للتأديب والمفعول
معه كذلك اى لا يقع المفعول له والمفعول معه كذلك اى كالمفعول الثاني والثالث
من باب علمت واعلمت فانهما لا يقعان موقع الفاعل اما المفعول له فلما عرفت واما
المفعول معه فلانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو لان اصلها العطف وهو دليل
الانفصال والفاعل كالجزء منه ولا بدون الواو فانه لم يعرف كونه مفعولا معه واذا
وجد المفعول به في الكلام مع غيره من المفاعيل التي يجوز وقوعها موقع الفاعل
تعين اى المفعول به له اى لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل في توقف
تعقل الفعل عليهما فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا

يمكن تعقله

لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف سائر المفاعيل
فانها ليست بهذه الصفة تقول ضرب زيد باقامته
المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف زمان
امام الامير ظرف مكان ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع
باعتبار الصفة وفائدة وصف الضرب بالشدة التنبيه
على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد يخصصه
اذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه في داره جار ومجرور
شبيه بالمفاعيل اقيم مقام الفاعل مثلها فتعين زيد
وان لم يكن اى لم يوجد في الكلام المفعول به فالجميع
اى جميع ما سوى المفعول به سواء في جواز وقوعها
موقع الفاعل والمفعول الاول من باب اعطيت اى الفعل
المتعدى الى مفعولين ثانيهما غير الاول اولى بان يقام
مقام الفاعل من المفعول الثاني لان فيه معنى الفاعلية
بالنسبة الى الثاني لانه عاط اى اخذ نحو اعطى زيد درهما
مع جواز اعطى درهم زيدا وذلك عند الامن من اللبس واما
عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطى زيد عمرا
ومنها المبتدأ والخبر في بعض النسخ ومنه يعني من جملة المرفو
عات او من جملة المرفوع المبتدأ والخبر جمعهما في فصل واحد
للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما ولاشتراكهما
في العامل المعنوي فالمبتدأ هو الاسم لفظا او تقديرا

ليتناول نحو وان تصوموا خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية
اي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي واحترز به عن الاسم الذي
فيه عامل لفظي كاسمي ان وكان وكانه اراد بالعامل اللفظي
ما يكون مؤثرا في المعنى لئلا يخرج عنه مثل بحسبك درهم
مسندا اليه احترز به عن الخبر وثاني قسمي المبتداء الخارج عن
هذا القسم فانهما لا يكونان الا مسندين او الصفة سواء كانت
مشتقة كضارب ومضروب وحسن او جارية مجراها كقرشي
الواقعة بعد حرف النفي كما ولا او الالف الاستفهام ونحوه كهل
وما ومن وعلى سيبويه جواز الابتداء بها من غير استفهام ونفي
مع قبح والاخفش يرى ذلك حسنا وعليه قول الشاعر فخير
نحن عند الناس منكم فخير مبتداء ونحن فاعله ساد مسد الخبر فلو
جعل خبرا عن نحن لفصل بين الاسم التفضيل ومعموله الذي
هو منكم باجنبي وهو غير جائز لضعف عمله بخلاف ما لو كان فاعلا
لكونه كالجزء رافعة للظاهر وما يجري مجراه وهو الضمير المنفصل لئلا
يخرج عنه نحو قوله اراغب انت عن آلهتي يا ابراهيم
واحترز به عن نحو اقائمان الزيدان لان قائمان رافع لضمير عائد
الى الزيدان ولو كان رافعا للظاهر لم يجز تثنية مثل زيد قائم
مثال للقسم الاول من المبتداء وما قائم الزيدان مثال للصفة الوا
قعة بعد حرف النفي واقائم الزيدان مثال الصفة الواقعة بعد
حرف الاستفهام فان طابقت اي الصفة الواقعة بعد حرف النفي

والاستفهام

والاستفهام اسما مفردا مذكورا بعدها نحو ما قائم زيد واقائم
زيد واحترز به اعمال لا اذا طابقت مثنى نحو اقائمان الزيدان
او جمعا نحو اقائمون الزيدون فانها [illegible]
عليه [illegible] مفردا جاز الامران كون الصفة مبتداء
ليت الاخير جاز الامران
وما بعدها فاعلها سادا مسد الخبر وكون ما بعدها مبتداء والصفة
خبرا مقدما عليه فهذه ثلث صور احدها اقائمان الزيدان
ويتعين ح ان يكون الزيدان مبتداء واقائمان خبرا مقدما عليه و
ثانيها اقائم الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان فاعلا للصفة
قائم مقام الخبر وثالثها اقائم زيد ويجوز فيه الامران كما عرفت والخبر
هو المجرد اي هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان الكلام في مرفو
عات الاسم فلا ينتقض بمثل يضرب في يضرب زيد انه المجرد
المسند به المغاير للصفة المذكورة لانه ليس باسم المسند به اي الذي يقع
به الاسناد واحترز به عن القسم الاول من المبتداء لانه مسند اليه لا
مسند به المغاير للصفة المذكورة في تعريف المبتداء واحترز به عن القسم
الثاني من المبتداء وللسائل ان يقول المراد المسند به مسند به الى المبتداء
وتجعل الباء بمعنى الى والضمير المجرور في به راجعا الى المبتداء وعلى التقدير
لم يخرج به القسم الثاني من المبتداء ويكون قوله المغاير للصفة المذكورة
تاكيدا واعلم ان العامل في المبتداء والخبر هو الابتداء اي
تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند اليه شيء او ليسند الى شيء فمعنى
الابتداء عامل في المبتداء والخبر رافع لهما عند البصريين واما عند غيرهم

ليت الاخير جاز الامران
اي كون الصفة مبتداء وما
بعدها فاعلا له سد مسد الخبر
وكون ما بعدها مبتداء والصفة
خبرا مقدما

فقال بعضهم الابتداء عامل في المبتدا والمبتدا عامل في
الخبر وقال الاخرون ان كل واحد من المبتدا والخبر عامل في
الاخر وعلى هذا الاكثر ان تجرده عن العوامل اللفظية واصل
المبتدا اى ما ينبغى ان يكون المبتدا عليه اذا لم يمنع مانع ان
تقدم على الخبر لفظا لان المبتدا ذات والخبر حال من احوالها
والذات متقدمة على احوالها ومن ثم اى ومن اجل ان الاصل
في المبتدا التقديم لفظا جاز قولهم في داره زيد مع كون الضمير عائد
الى زيد المتاخر لفظا لتقدمه رتبة الاصالة التقديم وامتنع قولهم
صاحبها في الدار لعود الضمير الى الدار وهو في حيز الخبر الذى اصله التا
خير فيلزم عود الضمير الى المتاخر لفظا ورتبة وهو غير جائز وقد يكون المبتدا
نكرة وان كان الاصل فيه ان يكون معرفة لان للمعرفة معنى معينا والمطلق
المبهم النكرة والوقوع في الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة ولكنه لا يقع
نكرة على الاطلاق بل اذا تخصصت تلك النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص
لتخصيص اذ بالتخصيص يقل الاشتراك فيها فتقرب من المعرفة مثل قوله تعالى و
لعبد مؤمن خير من مشرك فان العبد متناول للمؤمن والكافر وحيث وصف
بالمؤمن تخصص بالصفة فجعل مبتدا وخير خبره ومثل قولك ارجل في الدار
ام امرأة فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما في الدار فيسأل المخاطب
عن تعيينه فكانه قال اى من الامرين المعلوم كون احدهما في الدار كائن
فيها فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة فجعل مبتدا وفي الدار خبره
ومثل قولك ما احد خير منك فان النكرة فيها وقعت في حيز النفي فافادت

عموم

عدم الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت فانه لا تعلق
في جميع الافراد بل هو امر واحد وكذا كل نكرة في الاثبات
قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة ومثل قولهم شر
اهر ذا ناب لتخصيصه بما يخصص به الفاعل لشبهه به اذا
يستعمل في موضع ما اهر ذا ناب الا شر وما يخصص به الفا
عل قبل ذكره هو صحة كونه محكوما عليه بما اسند اليه فانك
اذا قلت قام علم منه ان ما يلى بعده امر يصح ان يحكم عليه
بالقيام فاذا قلت رجل فهو في قوة رجل موصوف لصحة الحكم
عليه بالقيام واعلم ان الهر للكلب بالنباح المعتاد وقد يكون
هريرا كما اذا كان يجىء جنب مثلا او يكون عدوا والمقصود
بنباح غير معتاد فيقتسم بيد بكون شرا لاخيرا فعلى الاول لا يصح
القصر بالنسبة الى الخبر فمعناه شر لا خير اهر ذا ناب وعلى
الثاني لا يصح القصر فتقدر وصف حتى يصح القصر ويكون
المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب وهذا مثل يضرب لحلول
فورا امر كما العجز في جاده ومثل قولك في الدار رجل
لتخصصه بتقديم الخبر لانه اذا قيل في الدار علم ان ما يذكر
بعده موصوف بحصول استقراره في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة
ومثل قولك سلام عليك لتخصصه بنسبته الى المتكلم
اذ اصله سلمت سلاما فحذف الفعل وعدل الى الرفع بقصد
الدوام والاستمرار فكانه قال سلامي اى سلام من قبل

وقد يكون شرا كما اذا كان يجىء جنب مثلا

بقتام
[illegible]

[illegible]

عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة وقال بعض المحققين منهم
من بعض الاخبار عن النكرة على الفائدة لا على ما ذكر من ا
لتخصيصات التي يحتاج في توجيهها الى هذه التكلفات التي
ليكة الواهية فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب انقض الساعة
لحصول الفائدة ولا يجوز ان يقال رجل قائم لعدمها وهذا
القول اقرب الى الصواب ولما كان الخبر المعرف فيما سبق
مختصا بالمفرد لكونه قسما من الاسم فلم تكن الجملة داخلة فيه
اراد ان يشير الى ان خبر المبتداء قد يكون جملة ايضا فقال
والخبر قد يكون جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم وفعلية مثل
زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية واذا كان
الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها لا يقتضي الارتباط بغيرها
فلا بد في الجملة الواقعة خبرا عن المبتداء من عائد يربطها
بالمبتداء العائد اما ضمير كما في المثالين المذكورين او غيره كاللام
في نعم الرجل زيد ووضع المظهر في موضع المضمر في نحو الحاقة ما
الحاقة وكون الخبر تفسيرا للمبتداء نحو قل هو الله احد وقد يحذف
من العائد اذا كان ضمير القيام قرينة نحو البر الكر بستين درهما اي
لسمن منوان بدرهم اي الكر منه ومنوان منه بقرينة ان بايع البر
والسمن لا يسعرغيرهما وما وقع ظرفا اي الخبر الذي وقع ظرف
زمان او مكان او جارا او مجرورا فالاكثر من النحاة وهم
البصريون على انه اي الخبر الواقع ظرفا مقدرا اي ماول

بجملة

بجملة بتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر فيه الفعل يصير جملة
فعلية بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب
الاقلين وهم الكوفيون فانه حينئذ يصير مفردا ووجه الاكثرانه
الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل في العمل هو الفعل
فاذا وجب التقدير فالاصل اولى ووجه الاقل انه خبر والاصل
في الخبر الافراد ثم ان الاصل في المبتداء التقديم وجاز تاخيره لكنه
قد يجب لعارض كما اشار اليه بقوله واذا كان المبتداء مشتملا
على ما له صدر الكلام اي على معنى وجب له صدر الكلام كالا
ستفهام فانه يجب تقديمه حفظا للصدر نحو من ابوك
فان من مبتداء مشتمل على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام
فان معناه اهذا ابوك ام ذاك وابوك خبره هذا مذهب
سيبويه وقد ذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتداء لكونه
معرفة ومن خبره الواجب تقديمه على المبتداء لتضمنه معنى الا
ستفهام او كانا اي المبتداء والخبر معرفتين متساويين في
التعريف وغير متساويين والا قرينة على كون احدهما مبتداء
والاخر خبرا نحو زيد المنطلق او كانا متساويين في اصل التخصيص
لا قرينة حتى لو قيل اغلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه
ايضا نحو افضل منك افضل مني وقصدا للاشتباه او كان الخبر فعلا
له اي للمبتداء احترازا عما لا يكون فعلا له كما في قولك زيد
قام ابوه فانه لا يجب فيه تقديم المبتدا لجواز قام ابوه زيد لعدم

الالتباس نحو زيد قام وجب تقديمه اى تقديم المبتدا على
الخبر فى هذه الصور اما فى الصور الاول فلما ذكرنا واما فى صورة
الاخير فلئلا يلتبس المبتدا بالفاعل اذا كان الفعل مفردا مثل زيد قام
فانه لو قيل قام زيد التبس المبتدا بالفاعل او بالبدل عن الفاعل اذا
كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل فى مثل الزيدان قاما والزيدون
قاموا قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون
بدلا عن الفاعل فالتبس المبتدا به او بالفاعل على هذا
التقدير ايضا على قول من يجوز كون الالف والواو حرفين دالين على
تثنية الفاعل وجمعه كالتاء فى ضربت هند واذا تضمن الخبر
المفرد اى الذى ليس بجملة صورة سواء كان بحسب الحقيقة
جملة او غير جملة ما له صدر الكلام اى معنى وجب له صدر الكلام
كالاستفهام مثل اين زيد فزيد مبتدا واين اسم متضمن للاستفهام
خبره وهو ظرف فان قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة وعلى التقديرين
ليس بجملة صورة واحترز به عن نحو زيد اين ابوه اذ لا يبطل بتاخير
خبره صدارة ما له صدر الكلام لتصدره فى الجملة او كان الخبر
مصححا له اى للمبتدا من حيث انه مبتدا فتقديمه
يصحح وقوعه مبتدا مثل فى الدار رجل فان فى الدار خبر
يخصص المبتدا بتقديمه كما عرفت فلو اخر بقى المبتدا نكرة
غير مخصصة او كان لمتعلقه بكسر اللام اى كان لما تعلق الخبر
التابع له بتبعيته يمتنع معها تقديمه على الخبر فلا يجوز نحو

مصححا

على الله

على الله عبده متوكل فخبره كائن فى جانب المبتدا راجع الى ذلك
المتعلق اذ لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى مثل على التمرة
مثلها زبدا فقوله مثلها اى مثل التمرة مبتدا وفيه ضمير راجع
الى المتعلق بالخبر وهو التمرة لان الخبر هو قوله على التمرة والتمرة
متعلق به مثل تعلق الجزء بالكل او كان الخبر خبرا عن ان المفتوحة
الواقعة مع اسمها وخبرها المأول بالمفرد مبتدا اى اما خبره نحو
لئلا تلتبس ان المفتوحة بالمكسورة فى التلفظ اذا كان الذهول عن الفتحة
لخفائها او فى الكتابة مثل عندى انك قائم وجب تقديمه اى تقديم
الخبر على المبتدا فى جميع هذه الصور كما ذكرنا وقد يتعدد الخبر من
غير تعدد المخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا او ذلك التعدد اما
بحسب اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف
مثل زيد عالم وعاقل وبغير العطف مثل زيد عالم عاقل واما
بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض فانهما فى الحقيقة خبر واحد
اى مز وفى هذه الصورة ترك العطف اولى ونظر بعض النحاة الى
صورة التعدد وجوز العطف ولا يبعد ان يقال ان المراد
بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف لان التعدد بالعطف
خطابه لا فى الخبر ولا فى المبتدا ولا فى غيرهما وانما التعدد فى العطف
ليس بخبر بل هو من توابعه ولهذا اورد فى المثال الخبر المتعدد
بغير عاطف ولو جعل التعدد اعم فالاقتصار عليه لذلك وقد
يتضمن المبتدا معنى الشرط وهو سببية الاول للثانى والحكم به

ظرف وعليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله فيشبه المبتداء والشرط في
سببية للخبر كسببية الشرط للجزاء فيصح دخول الفاء في الخبر ويصح عدم
دخوله فيه نظرا الى مجردة تضمنه المبتداء معنى الشرط واما اذا قصد
لدلالة على ذلك المعنى في اللفظ فيجب دخول الفاء فيه واما اذا
لم يقصد لم يجب دخوله فيه بل يجب عدمه وذلك المبتداء المتضمن
معنى الشرط واما الاسم الموصول بفعل او ظرف اي الذي جعلت صلته
جملة فعلية او ظرفية ماولة بجملة فعلية ههنا بالاتفاق وانما
شترط ان يكون صلته فعلا او ظرفا ماولا بالفعل ليتاكد مشابهته
الشرط لانه لا يكون الا فعلا او في حكم الاسم الموصول المذكور الاسم
الموصوف بهما اي النكرة الموصوفة بهما اي باحدهما او في حكمها الاسم
المضاف اليها مثل الذي يأتيني هذا مثال للاسم الموصول بفعل
او الذي في الدار هذا مثال للاسم الموصول بظرف فله درهم واما
مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى قل ان الموت
الذي تفرون منه فانه ملاقيكم مثل كل رجل يأتيني هذا مثال للا
سم الموصوف بفعل او كل رجل في الدار هذا مثال الاسم الموصوف بظرف
فله درهم واما مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما فنحو
كل غلام رجل يأتيني او في الدار فله درهم وليت ولعل من ا
الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتداء الذي يصح دخول الفاء
على خبره تمنعان بالاتفاق من دخوله عليه لان صحة دخوله
عليه انما كانت لمشابهة المبتداء والخبر بالشرط والجزاء وليت

ولعل

ولعل يزيلان تلك المشابهة لانهما يخرجان الكلام من الخبرية
الى الانشائية والشرط والجزاء من قبيل الاخبار وذلك المنع
انما هو بالاتفاق بين النحاة فلا يقال ليت ولعل الذي يأتيني
او في الدار فله درهم فان قيل باب كان وباب علمت ايضا
مانعان بالاتفاق فاوجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما
ببيان الاتفاق انما هو من بين الحروف المشبهة بالفعل
لا مطلقا ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الوا
قع فيها والحق بعضهم قيل هو سيبويه ان المكسورة بهما اي
بليت ولعل في المنع عن دخول الفاء على الخبر والاولى انها لا
تمنع عنه لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية بدليل
قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن تقبل توبتهم فان
قيل قد الحق بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت ولعل فاوجه تخصيص ان
المكسورة بالالحاق قيل بعضهم الحق ان المكسورة هو سيبويه
فاهتم بقوله دون ذكر ولم يعتد بقول من سواه فلم يذكر مع ان
كلا القولين لا يساعدهما القرآن وكلام الفصحاء فانه دل على عدم
منع ان المكسورة عن دخول الفاء على الخبر فيما سبق وما يدل على
عدم منع ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء قوله تعالى واعلموا
انما غنمتم من شيء فان لله خمسه وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم
قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون وقد يحذف المبتداء
لقيام قرينة لفظية او عقلية جوازا او حذفا جائزا الاولى

حكم

وقد يجب حذفه اذا قطعت النعت بالرفع نحو الحمد لله اهل
الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع
لقصد المدح او الذم او غير ذلك فلو ظهر المبتداء لم يتبين
ذلك ويجب حذفه ايضا عند من قال في نعم الرجل زيد ان
تقديره هو زيد كقول المستهل اي المبتداء المحذوف جوازا
مثل المبتداء المحذوف في قول المستهل المبصر للهلال الرفع
موضع صفة ابصار الهلال والله اي هذا الهلال واقسم
بالقرينة الحالية وليس من باب حذف الخبر بتقدير هذا
لان مقصود المستهل تعيين شخص بالاشارة والحكم عليه
بالهلالية ليتوجه اليه الناظر وان لم يره كما يراه وانما اقسم
بالقسم جريا على عادة المستهلين غالبا ولئلا يتوهم نصب الهلال
عند الوقف وقد يحذف الخبر جوازا اي حذفا جائزا لقيام
قرينة من غير اقامة شيء مقامه مثل الخبر المحذوف جوازا في مثل
قولك خرجت فاذا السبع فان تقديره على المذهب الصحيح كما نص
عليه صاحب اللباب خرجت فاذا السبع واقف على ان يكون
اذا ظرف زمان للخبر المحذوف وفي غيرها دستوره اي ففي وقت خروجي
جي السبع واقف ثم قد يحذف الخبر لقيام قرينة وجوبا اي حذفا
واجبا فيما التزم اي في تركيب التزم في موضعه اي موضع الخبر
غيره اي غير الخبر وذلك في اربعة ابواب على ما ذكره المصنف
اولها المبتداء الذي بعد لولا مثل لولا زيد لكان كذا اي لولا

زيد موجود

زيد موجود لان لولا لامتناع الشيء لوجود غيره فيدل على الوجود
فلما التزم في موضع الخبر جواب لولا وجب حذفه لقيام قرينة
والتزام قائم مقامه هذا اذا كان الخبر عاما واما اذا كان الخبر
خاصا فلا يجب حذفه كما في قوله ولولا الشعر بالعلماء يزري
لكنت اليوم اشعر من لبيد هذا على مذهب البصريين
وقال الكسائي الاسم الذي بعدها فاعل لفعل مقدر اي لو
لا وجد زيد وقال الفراء لولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها
وثانيها كل مبتداء كان مصدرا صريحا او مأولا به منسوبا الى
الفاعل او المفعول او كليهما وبعده حال او كان اسم التفضيل
مضافا الى ذلك المصدر وذلك مثل ضربي زيدا قائما او ضرب
زيد قائما اذا كان زيد مفعولا به ومثل ضربي زيدا قائما او قائمين
وان ضربت زيدا قائما او اكثر شربي السويق ملتوتا واخطب ما يكون
الامير قائما فذهب البصريون الى ان تقديره ضربي زيدا حاصل اذا
كان قائما فحذف حاصل كما يحذف المتعلقات الظرفية نحو
زيد عندك فبقي اذا كان قائما ثم حذف اذا مع شرطها العامل
في الحال واقيم الحال مقام الظرف لان في الحال معنى الظرفية
فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فكان حذفه واجبا
قال الرضي هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة وهي حذف اذا
مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان والعدول
عن ظاهر المعنى لان ناقصة الى معنى تامة ولان الذي يظهر لي ان

تقديره نحو ضربي زيدا بلا لبس قائما اذا اردت الحال عن ا
لمفعول وضربي زيدا بلا لبس قائما اذا كانت الحال عن الفاعل
اولا ثم تقول لحذف المفعول الذي هو ذو الحال فبقي ضربي زيدا
بلا لبس قائما ولا يجوز حذف ذي الحال مع قيام القرينة كما تقول
الذي ضربت قائما زيد اي ضربته ثم حذف بلا لبس الذي هو خبر ا
لمبتدا والعامل في الحال وقام وقام الحال مقامه كما تقول راشدا
مهديا اي سر راشدا مهديا فعلى هذا يكونون مترجحين من تلك
التكلفات البعيدة وقال الكوفيون تقديره ضربي زيدا قائما حاصل
يجعل قائما من متعلقات المبتدا ويلزم منهم حذف الخبر من غير سد
مسد وتقييد المبتدا المقصود عمومه بدليل الاستعمال وذهب الا
خفش الى ان الخبر الذي سدت الحال مسده مصدر مضاف صاحب
الحال اي ضربي زيدا ضربه قائما وذهب بعضهم الى ان المبتدا لا خبر له
لكونه بمعنى الفعل ما اضرب زيدا الا قائما وثالثها كل مبتدا اشتمل
خبره على معنى المقارنة وعطف عليه شيء بالواو التي بمعنى مع وذلك
مثل كل رجل وضيعته اي كل رجل مقرون مع ضيعته فعند الخبر واجب
حذفه لان الواو تدل على الخبر الذي مقرون واقيم المعطوف في
موضعه ورابعها كل مبتدا يكون مقسما به وخبره القسم وذلك
مثل لعمرك لافعلن كذا اي لعمرك يمينا وقسمي اي ما اقسم
به فلا شك ان لعمرك يدل على القسم المحذوف وجواب القسم
قائم مقامه فيجب حذفه والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع ا

اللام الا

اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعما
له خبر ان واخواتها اي من المرفوعات خبر ان واخواتها اي
اشباهها من الحروف الخمسة الباقية وهي ان وكان ولكن
وليت ولعل ونحوهم فرفع هذه الحروف لا بالابتدا خلافا
لمذهب الاصح لانها لما شابهت الفعل المتعدي كما يجيء عملت
رفعا ونصبا فهو اي خبر ان واخواتها المسند الى شيء آخر
بعد دخول احد هذه الحروف عليها فقوله المسند شامل
لخبر كان وخبر المبتدا وخبر لا التي لنفي الجنس وخبرها وقوله بعد
دخول هذه الحروف خرج جميعها عنه والمراد بدخول هذه
الحروف عليها ورودها عليها لا ايراث اثرها فيها لفظا
او معنى فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم في مثل قولنا ان زيدا
يقوم ابوه فان يقوم هنا من حيث اسناده الى ابوه ليس مما
يدخل عليها ان بهذا المعنى بل انما دخل على جملة يقوم ابوه
فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند المسند الى
اسماء هذه الحروف ويلزم منه استدراك قوله بعد دخول
هذه الحروف ولا الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند الاسم
المسند فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها جملة
مثل ان زيدا يقوم ابوه مثل قائم في ان زيدا قائم فانه المسند
بعد دخول هذه الحروف وامره كامر خبر المبتدا اي حكمه كحكم
خبر المبتدا في اقسامه من كونه مفردا وجملة ونكرة ومعرفة

وفي احكامه من كونه واحدا او متعددا او مثبتا او محذوفا او في
شرائط من انه اذا كان جملة فلا بد من عائد ولا يحذف الا اذا
علم المراد امر كان بعد ان صح كونه خبر المبتداء ويصح ان يقع
خبر الباب ان حتى يرد انه يجوز ان يقال ان زيدا من ابوك
ولا يجوز ان يقال ان ابي زيدا وانه من اباك الا في تقديمه
اي الا في امر كان من خبر مبتداء في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه
على الاسم وقد جاز تقديم الخبر على المبتداء وذلك لان هذه
الحروف فرع على الفعل في العمل فاريد ان يكون عملها فرعيا
ايضا والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع
والاصل ان يتقدم المرفوع على المنصوب فلما اعملت عمل
فرعي لم يتصرف في معمولها بتقديم ثانيهما على الاول كما تصرف
في معمولي الفعل لنقصانها عن درجة الفعل الا اذا كان الخبر ظرفا
اي ليس امر كان خبر المبتداء في تقديمه الا اذا كان ظرفا فان حكمه
اذن كحكمه في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى
ان الينا ايابهم وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من
الشعر او ان من الشعر لحكمة وذلك للتوسع في الظرف ما لا يتوسع
في غيرها خبر لا التي لنفي الجنس اي لنفي صفة الجنس لان لا رجل
قائم مثلا ينفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه هو الا المسند
الى شيء اخر هذه شامل لخبر المبتداء وخبر ان وكان وغيرها
بعد دخولها اي دخول لا فخرج به سائر الاخبار والمراد بدخولها

مثل

المنصوبات

ما عرفت من خبر ان فلا يرد نحو يضرب في لا رجل يضرب ابوه
نحو لا غلام رجل ظريف انما عدل عن المثال المشهور وهو قولهم
لا رجل في الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل في الدار صفة بخلاف
ما ذكر لان غلام رجل معرب منصوب لا يجوز ارتفاع صفته
على ما هو الظاهر فتعين اي في الدار خبر لا ظرف ظريف ولا حال وهو انه
ان الظرافة لا تتقيد بالظرف ونحوه وانما اتى به لئلا يلزم الكذب
بنفي الجنس كل رجل ولكون مثال النفي نوع خبرها الظرف
ويحذف خبر لا هذه حذفا كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود
والحاصل لدلالة النفي عليه نحو لا اله الا الله اي لا اله موجود الا الله
وبنو تميم لا يثبتونه اصلا اي لا يظهرون الخبر في اللفظ لان الحذف
عندهم واجب والمراد انهم لا يثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا
فيقولون معنى قولهم لا اهل ولا مال انتفى الاهل والمال فلا حاجة
الى تقدير خبر وعلى التقديرين يكون ما يرى خبرا في مثل لا رجل
قائم على الصفة دون الخبر اسم ما ولا المشبهتان بليس في معنى
النفي والدخول على المبتداء والخبر ولهذا يعملان عمله هو المسند
اليه هذا شامل للمبتداء وكل مسند اليه بعد دخولها اخرج بعده
اسم ما ولا بما عرفت من معنى الدخول لا يرد ما ابي في ما زيد ابوه
قائم مثل ما زيد قائما ولا رجل افضل منك وانما اتى بالنكرة بعد لا
لان لا يعمل الا في النكرة بخلاف ما فانه يعمل في المعرفة والنكرة هذا
لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون لها العمل ويقولون الاسم

نظم ٣

والخبر بعد دخولها مرفوعان بالابتداء كما كانا قبل دخولها وعلى
لغة الحجاز ورد القرآن نحو ما هذا بشرا وهو اي عمل ليس قليل
دون ما شاذ اي قليل لنقصان المشابهة لا ليس لان ليس لنفي
الحال ولا ليس كذلك فانه للنفي مطلقا بخلاف ما فانها لنفي الحال
فيقتصر على الاورد السماع نحو قوله من صد عن نيرانها فانا ابن قيس
لا براح اي لا براح لي ولا يجوز ان يكون لا لنفي الجنس لانه لو كان
لنفي الجنس لا يجوز فيما بعدها التي هي ما لم يتكرر ولا تكرار في البيت
اعلم ان المراد بالمسند والمسند اليه في هذه التعريفات ما
يكون مسندا او مسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية ترقية ذكرا
للتوابع فيما فاد يختص بالتوابع ولما فرغ من تعريف المرفوعات
شرع في المنصوبات وقدمها على المجرورات لكثرتها ولخفة
النصب فقال المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية قد فرع
شرحه بما ذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامة
كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهي اربعة والفتح والكسر
والالف والياء نحو رايت زيدا ومسلمات واباك ومسلمين
فمنه اي من المنصوبات او مما اشتمل على علم المفعولية المفعول
المطلق سمي مطلقا لانه لا قيد صيغة المفعول عليه من غير تقييد بالبا
لباء او في او مع او اللام بخلاف المفاعيل الاربع الباقية فانه
لا يقع الا صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها بواحد منها
فيقال المفعول به او فيه او معه او له وهو اي المفعول المطلق اسم

ما فعله فاعل فعل والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه به بحيث يصح
اسناده اليه لا ان يكون مؤثرا فيه موجدا اياه فلا يرد عليه مثل
مات موتا وجسم جسامة وشرف شرافة وانما قيل لفظ الا
لان ما فعله الفاعل وهو المعنى والمفعول المطلق من اقسام اللفظ
ويدخل فيه المصادر كلها مذكورا صفة للفعل وهو اعم من ان يكون
مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربت ضربا او حكما
كما اذا كان مقدرا نحو فضرب الرقاب او اسما فيه معنى الفعل نحو
ضارب ضربا وخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة
ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد بمعناه صفة ثانية للفعل و
ليس المراد به ان الفعل كائن بمعنى ذلك الاسم فان معنى الاسم
جزء معناه بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل
على الجزء فخرج به مثل تاديبا في قولك ضربته تاديبا فانه وا
ن كان مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل عليه الفعل
وكذلك خرج به مثل كراهتي في نحو كرهت كراهتي فان الكراهة
اعتبارين احدهما كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور
واشتق منها فعل اسند اليه ولا شك ان معنى الفعل مشتمل عليها
ح وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت
بعد الفعل بالاعتبار الاول كما في قولك كرهت كراهة فهو مفعول
المطلق واذا ذكرت بعده بالاعتبار الثاني كما في قولك كرهت
كراهتي فهو مفعول به لا مفعول مطلق اذ ليس ذلك الفعل مشتملا

عليه بهذا الاعتبار بل من هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به فرضنا
بهذا الاعتبار عن الحمد واشتق الحمد على الحمد وجاء حامدا ايضا وقد
يكون المفعول المطلق للتأكيد ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم
من الفعل وللنوع ان دل على بعض انواعه وللعدد ان دل على
عدده مثل جلست جلوسا للتأكيد وجلسته بكسر الجيم للنوع وجلسته
بفتحها للعدد فالاول اي الذي للتأكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دال
على الماهية المعراة عن الدلالة على العدد والتثنية والجمع يستلزمان
التعدد فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات الا اذا قصد به
النوع والعدد بخلاف اخويه اللذين هما النوع والعدد نحو جلست
جلستين او جلسات بكسر الجيم وفتحها وقد يكون المفعول المطلق
بغير لفظه اي مغايرا للفظ فعله اما بحسب المادة مثل قعدت جلوسا
واما بحسب الباب نحو انبته الله نباتا حسنا وسيبويه يقدر له
عاملا من بابه اي قعدت وجلست جلوسا وانبته الله فنبت
نباتا وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة جوازا
كقولك لمن قدم من سفره خير مقدم اي قدمت قدوما خير مقدم
نحو اسم التفضيل ومصدرية باعتبار الموصوف او المضاف اليه لان
اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه ووجوبا اي حذفا واجبا سماعا
اي سماعيا موقوفا على السماع لا قاعدة له يعرف بها نحو سقيا
اي سقاك الله سقيا ورعيا اي رعاك الله رعيا وخيبة وجدعا
واي خاب خيبة من خاب الرجل اذا لم ينل ما طلبه وجدع الى

جدع

اوجدع جدعا والجدع قطع الانف والاذن والشفة واليد
وحمدا اي حمدت حمدا وشكرا اي شكرت شكرا وعجبا اي عجبت
عجبا فانه لم يوجد في كلامهم استعمال الافعال العاملة في هذه
المصادر وهذا معنى وجوب الحذف سماعا فقيل عليه قد قال
احمدت الله حمدا وشكر شكرا وعجبت عجبا فاجاب بعضهم
بان ذلك ليس من كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب الحذف
انما هو فيما استعمل باللام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له وقد يحذف
الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا قياسا اي حذفا قياسيا
مما يعلم له ضابط كلي يحذف معه الفعل لزوما في مواضع متعددة
منها اي من هذه المواضع ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع مثبتا
اي اريد اثباته لا نفيه فانه لو اريد نفيه نحو ما زيد سير الا سير
حذفه بعد نفي او بعد معنى نفي داخل على الاسم لا يكون المفعول
المطلق خبرا عنه اي عن ذلك الاسم دالا على اسم لانه لو دخل
على فعل نحو ما سرت الا سيرا وانما سرت سيرا لا يكون منه وانما
وصف الاسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا
عنه نحو ما سيري الا سير شديد كان مرفوعا على الخبرية او وقع
المفعول المطلق مكررا اي في موضع الخبر عن الاسم لا يتعلق بهم
خبرا عنه ظاهرا نحو دكت الارض دكا دكا فانما جمع بين القابلين
لانه اكد اي في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو ما انت الا
سيرا اي تسير سيرا وما انت الا سير البريد هذان مثالان لما

ما دخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه

بيان لام

اقام

اي تسير سير البريد هذان مثالان

وقع مثبتاً بعد نفي وانّما او وقع مثنى تنبيهاً على انّ الاسم الواقع
موقع الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة والى ما هو فعل المبتدأ والى
ما يشبه بفعل والى مفرد ومضاف وانّما انت سيراً اى تسير سيراً
مثال لما وقع بعد النفي وزيد سيراً سيراً اى يسير سيراً سيراً مثال
لما وقع مكرراً ومنها اى ومن المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب
للمفعول المطلق واقع فيها ما وقع اى وقع مفعول مطلق واقع
تفصيلاً لاثر مضمون جملة متقدمة والمراد بمضمون الجملة مضمون الجملة
مصدرها المضاف الى الفاعل او الى المفعول وبالاثر غرضها المطلوب
عقده وبتفصيل الاثر بيان انواعه المحتملة نحو قوله تعالى فشدّوا الوثاق
فامّا منّاً بعد اى بعد شدّ الوثاق وامّا فداءً فقوله شدّوا الوثاق
جملة مضمونها شدّ الوثاق والغرض المطلوب من شدّ الوثاق امّا
المنّ او الفداء وقد فصّل الله سبحانه هذا الغرض المطلوب بقوله فامّا
منّاً وامّا بعد فداءً اى فامّا تمنّون منّاً بعد الشدّ وامّا تفدون فداءً
ومنها اى من تلك المواضع ما وقع اى موضع مفعول مطلق وقع
للتشبيه اى لانّه يشبه به امر آخر واحترز به عن نحو لزيد صوت صوت
حسن لانّه لم يقع للتشبيه علاجاً اى الكائن علاجاً اى على فعل من افعال
الجوارح بعد جملة احترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار
مشتملة تلك الجملة على اسم كائن بمعناه اى بمعنى المفعول المطلق واحترز
به عن نحو مررت بزيد فاذا له ضرب صوت حمار وعلى صاحبه
اى صاحب ذلك الاسم اى الذي قام به معناه واحترز به عن نحو مررت

واحترز به عن نحو لزيد زهد زهد العلماء لانّه اى الزهد ليس من افعال الجوارح بعد جملة م

بالبلد

بالبلد فاذا له صوت صوت حمار نحو مررت بزيد فاذا له صوت
صوت حمار اى يصوت صوت حمار من صات الشيء صوتاً
بمعنى صوّت تصويتاً وصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجاً بعد
جملة هي قوله له صوت وهي مشتملة على ذلك الاسم بمعنى المفعول
المطلق وهو صوت ومشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور
في له ونحو مررت به فاذا له صراخ صراخ الثكلى اى تصرخ صراخ
الثكلى وهي امرأة مات ولدها ومنها اى من تلك المواضع ما
وقع اى موضع مفعول مطلق وقع مضمون جملة لا محتمل لها اى لهذه
الجملة غيره اى غير المفعول المطلق نحو له على الف درهم اعترافاً
اى اعترفت اعترافاً فاعترافاً مصدر وقع مضمون جملة وهي قوله له على الف
درهم لانّه مضمونها الاعتراف ولا تحتمل ما سواه وتسمى هذا النوع
من المفعول المطلق تاكيداً لنفسه اى نفس المفعول المطلق لانّها
يؤكّد نفسه وذاته لعدم تغايرهما ولو بالاعتبار ومنها اى تلك المواضع
ما وقع مضمون جملة لها اى لهذه الجملة محتمل غيره اى غير المفعول
المطلق نحو زيد قائم حقاً اى احقّ حقاً من حقّ يحقّ اذا ثبت ووجب
فحقّاً مصدر وقع مضمون جملة وهي قوله زيد قائم والمحتمل غيره
لانّها تحتمل الصدق والكذب والحقّ والباطل ويسمّون هذا النوع
من المفعول المطلق تاكيداً لغيره اى غير مفعول المطلق لانّه من
حيث انّه منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكّد نفسه من حيث هو
محتمل الجملة فالمؤكّد اسم مفعول من حيث احتماله ومن احتمال

صاحب ذلك

فيه تغاير المؤكد اسم فاعل من حيث انه متفق عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد بالتاكيد انه لاجل غيره ليدفع غيره وعلى هذا ينبغي ان يكون المراد بالتاكيد لنفسه انه ما كان لاجل نفسه نحو اي تقرير حتى الحسن المقابل وفيه ما او قع منفي اي على صيغة التثنية وان لم يكن التثنية بل التكثير والتكرير ولا تلاقي بين تقييم هذا القاعدة من قيد الاضافة اي مثنى مضافا الى الفاعل المفعول لتكرير ومثل قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين ينقلب اليك حاسئا كيلا دفع جعل المثال من قسم التعريف الافادة هذا القيد تكلف مثل لبيك اصله الب لك الباب اي اقيم لخدمتك وامتثال امرك ولا ابرح عن مكاني اقامة كثيرة متتالية فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه ورد الى الثلاثي بحذف زوائده ثم حذف الكاف للجر من المفعول واضيف المصدر اليه ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوائد وعلى هذا القياس سعديك اي من الجر بمعنى ساعدك اسعادا بعد اسعاد بمعنى اعينك الدالة اسعد يتعدى بنفسه بخلاف الب فانه يتعدى باللام المفعول به هو ما وقع اي هو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل ولم يذكره اكتفاء بما سبق في المفعول المطلق والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف فانهم يقولون في ضربت زيدا ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل ملتبس به فخرج بها المفاعيل الثلاثة الباقية فانه لا يقال في واحد منها ان الفعل واقع عليه الا فيه اولا او معه والمفعول المطلق بما

بخصوص مغايرته مغايرة لفعل الفاعل فان المفعول المطلق عين فعله والمراد بفعل الفاعل فعلا عتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة او حكما فخرج به زيد في ضرب زيد على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعل ولا يبطل بمثل اعطي زيد درهما فانه يصدق على درهم انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر اسناد الفعل اليه فان مفعول ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل وهذا ذكرنا نحو فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه الفعل لا حصر نحو ضربت زيدا فان زيد فقد وقع عليه بلا واسطة حرف فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم وقد يتقدم اي المفعول به على الفعل العامل فيه لقوة الفعل في العمل فيعمل فيه مقدرا و مؤخرا اما جوازا مثل الله اعبد ووجه الحبيب اتمنى واما وجوبا فيما تضمن معنى استفهام او شرط نحو من رايت ومن تكرم اكرمه هذا اذا لم يكن مانع من التقديم كوقوعه في حيز ان نحو من الى ان تكف لسانك والمانع ان الفعل في تاويل المصدر فيضعف الى العمل وقد يحذف الفعل العامل في المفعول به لقيام قرينة مقالية او حالية جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب اي اضرب زيدا لحذف الفعل للقرينة المقالية التي هي السؤال ونحو مكة للمتوجه اليها اي تريد مكة فحذف الفعل للقرينة الحالية ووجوبا في اربعة مواضع مع تخصيصها بالذكر ليبين الحصر لوجوب الحذف في باب الاغراء والامر المنصوب على المدح والذم والترحم بل الكلام مباحثها الى

هذه الابواب الاول من ذلك المواضع الاربعة سواء اعني اى مفعول
على التسماء لانجادذب عن امثلة محدودة مسموعة بان يقاس عليها
امثلة اخرى نحو امرءًا ونفسه او اترك امرءًا ونفسه وانتهوا خيرا
لكم او انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد وا
هلا وسهلا اى اتيت اهلا اى مكانا ماهولا معمورا لا خرابا او
اهلا اى اقارب لا اجانب ووطيت مكانا سهلا من البلاد لا
حزنا والمواضع الثانى من تلك المواضع الاربعة المنادى وهو
المطلوب اقباله او توجهه اليه اما بوجهه او بقلبه كا اذا ناديته
مقبلا عليك بوجهه حقيقة يا زيد او حكما مثل يا سماء و
جبال ويا ارض فانها نزلت او لا منزلة من له صلاحية النداء ثم
ادخل عليه حرف النداء وقصد نداءها فيخرج حكم من يطلب اقباله
بخلاف المندوب لانه المتفجع عليه ادخل عليه حرف النداء
المجرد التفجع لا انه جعله منزلة المنادى وقصد نداءه فخرج بهذا
القيد عن تعريف المنادى ولهذا افرد المصنف احكامه بالذكر فيما
بعد وفيه تحكم فان المندوب ايضا كما قال بعضهم منادى مطلوب
اقباله حكما على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك تناديه
وتقول له تعال فانا مشتاق اليك فالاولى ادخاله تحت المنادى
كما فعله صاحب المفصل وقيل الظاهر من كلام سيبويه انه ادخل
في المنادى بحرف نائب مناب ادعو من الحرف وهي يا وايا وهيا و
اى والهمزة المفتوحة واحترز به عن نحو ليقبل زيد لفظا او تقديرا

تفصيل

تفصيل الطلب اى بطلب لفظيا بان يكون آلة الطلب
لفظية نحو يا زيد او تقديريا بان يكون آلة مقدرة نحو يوسف
اعرض عن هذا والنيابة اى بنيابة لفظية بان يكون النائب
ملفوظا او تقديرية بان يكون النائب مقدرا كما في المثال
اى المذكورين او المنادى والمنادى والملفوظ الملفوظ مثل
يا زيد والمقدر مثل الا يا اسجدوا اى الا يا قوم اسجدوا و
انتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل
المقدر واصل يا زيد ادعو زيدا فحذف الفعل الناصب حذفا
لازما لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وافادتها
فائدته عند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل وقال
ابو علي في بعض كلامه ان يا واخواته اسماء افعال فعلى
هذين المذهبين لا يكون الباب اى هذا الباب منصوب المفعول به
بعامل واجب الحذف جزما فعند سيبويه كلام جرى في مطرح جملة
اى الفعل والفاعل مقدرا وعند المبرد وحرف النداء قائم
مقامه احد جزء الجملة اى الفعل والفاعل مقدر وعند ابي علي
احد جزئيها اسم الفعل والاخر ضمير مستتر فيه وبقي الى المنادى
قدم البيان البناء والخفض والفتح على النصب لقلتها بالنسبة
الى النصب والمطلب الاختصار في بيان النصب بقوله وينصب
ما سواها على ما يرفع به اى على الضمة والالف والواو التي تقع
بها المنادى في غير صورة النداء او الفعل مسند الى الجار والمجرور واعني

من هذا
ومن المذاهب ... جملة وليس المنادى ... نفسه ...

ولا ضمير فيه وارجاع الضمير الى الاسم غير الايم لسوق معنى الكلام
ان كان المنادى مفردا اى لا يكون مضافا ولا شبيها بمضاف
فهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر آخر اليه معرفة قبل
النداء وبعده وانما بني المفرد لوقوعه موقع الكاف الاسمية
المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها افرادا
وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذه كالكاف كان
ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا وذلك لان لا يبنى الا لمشابهة
الحرف والفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني مثل يا زيد ويا
رجل مثالان لما هو مبني على الضمة اولهما معرفة قبل النداء وثانيهما
معرفة بعد النداء ويا زيدان مثال المبني على الالف ويا زيدون
مثال للمبني على الواو ويخفض اى يجر المنادى بلام الاستغاثة
او بلام يدخله وقت الاستغاثة به وهو لام التخصيص دخلت
على المستغاث لدلالته على انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء نحو
يا لزيد وانما فتحت لئلا يلتبس بالمستغاث له اذا لحق المستغاث
نحو يا للمظلوم اى يا القوم للمظلوم فانه لو لم يفتح لام المستغاث لم
يعلم ان المظلوم في هذا المثال مستغاث او مستغاث له ولم
ينعكس الامر لان المنادى المستغاث واقع موقع كاف الضمير التي تفتح
لام الجر معها نحو لك [illegible] المستغاث له لعدم وقوعه موقعا
ثم بان عطف على المستغاث بغير يا نحو يا لزيد ولعمرو كسرت
لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على

المستغاث

على المستغاث وان عطف مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف
ايضا نحو يا لزيد ويا لعمرو وانما اعرب المنادى بعد دخول
لام الاستغاثة لان علة بنائه كانت مشابهة للحرف ولام
الجار من خواص الاسم فبدخولها ضعفت مشابهة الحرف فا
عرب على ما هو الاصل فيه قيل قد يخفض المنادى بلام التعجب ولام
التهديد ايضا فلام التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي ولام التهديد
نحو يا لزيد لاقتلنك فلم اهمل المص ذكرهما وكيف يصدق قوله فيما
بعد ينصب ما سواها كليا واجيب بان كلا منهما بمعنى اللام
ولام الاستغاثة لان المص راسم فاعل لستغيث بالمهمل راسم
مفعول للحضر فتضمنه من المخصوصة وكان المتعجب
يستغيث بالمتعجب منه لحضوره فيقضى منه العجب ويخلص منه واجيب
عن لام التعجب بوجه آخر ذكره المص في الايضاح وهو ان المنادى
في قولهم يا للماء ويا للدواهي ليس الماء والدواهي وانما المراد يا قوم
يا هؤلاء اعجبوا للماء وللدواهي ولا يخفى عليك ان القول
بجر المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر واما على تقدير فتحها فمشكل
لانتفاء ما يقتضي فتحها كما هو ظاهر مما سبق ويفتح اى يبنى المنادى
على الفتح لالحاق الفها اى الالف الاستغاثة باخره لاقتضاء الالف
فتح ما قبلها ولا لام فيه لان اللام يقتضي الجر والالف الفتح فيتنافى
اثرهما تنافيا فلا يجمع بينهما مثل يا زيداه بالحاق الهاء
للوقف وينصب ما سواهما اى ينصب بالمفعولية ما سوى المنادى

المفرد المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام او الالف لفظاً وتقديراً
ان كان مفرداً قبل دخول حرف النداء لان علة النصب وهي المفعولية
محققة فيه وما غير مغير عن حالته وما سوى المفرد المعرفة اما ان لا
يكون مفرداً بان يكون مضافاً او شبه مضاف واما ما يكون مفرداً
ولكن لا يكون معرفة واما ما لا يكون مفرداً ولا معرفة فالقسم الاول
وهو ما لا يكون مفرداً لكونه مضافاً مثل يا عبد الله والقسم الثاني
وهو ما لا يكون مفرداً لكونه شبه مضاف يا طالعا جبلا او والقسم الثا
لث وهو ما يكون مفرداً ولكن لا يكون معرفة مثل يا رجلا معقولا لغير
معين اي الرجل غير معين وهذا توقيت النصب وحالا لا تقبيلا
اذ لا بد انه كان منصوباً لا يحتمل المعين والقسم الرابع وهو ما لا
يكون مفرداً ولا معرفة مثل يا حسنا وجهه ظريفا او له يورد المصنف
لهذا القسم مثالا اذ حيث النفي اقتضاء كل من القيدين بمثال
يحصل المقصود انتفاؤهما معاً فلا حاجة الى ايراد مثال له على انفراده
مع ان المثال الثاني يحتمل فيمكن ان يراد بقوله يا طالعا جبلا اذ
هذه العبارة اعم من ان يراد بها معين او غير معين فامثلة الا
قسام باسرها اعم مذكورة وهذه الامثلة كلها مثال لما سوى
المستغاث ايضاً فلا حاجة الى ايراد مثال له على حدة وتوابع المنا
دى المبني على ما يرفع به المفرد حقيقة او حكما انما قيد المنادى
بكونه مبنياً لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظه فقط وقيدنا
المبني لكونه على ما يرفع به لان توابع المستغاث بالالف لا يجيء فـ

فيها التابع

توابع المنادى

فيها التابع نحو يا من زيداه وعمراه ولا عمراه لان المفتوح مبني على الفتح
وقيد التوابع بكونها مفردة لانها ان لم يكن مفردة لا حقيقة ولا حكماً
كانت مضافة بالاضافة المعنوية نحو لا يجوز فيها الا النصب وانما
جعلنا المفردة اعم من ان يكون مفردة حقيقة بان لا يكون مضافاً
معنويا ولفظيا ولا شبه مضاف او حكما بان يكون مضافا لفظيا او شبيهاً
بالمضاف فانهما لما انتفت فيها الاضافة المعنوية كانا في حكم
المفرد ليدخل فيها المضافة بالاضافة اللفظية والمشبهة بالمضاف
لانهما كالتوابع المفردة في جواز الرفع والنصب نحو يا زيد الحسن
الوجه والحسن الوجه ويا زيد الحسن وجهه والحسن وجهه وانما
لم يجر الحكم الاول في التوابع كلها بل في بعضها ولم يجر فيما هو جار فيه مطلقاً
بل لا بد في بعضها من قيد فصل التوابع الجاري هذا الحكم فيها وخرج ما
لقيد فيما هو محتاج اليه فقال من التاكيد اي المعنوي لان التاكيد
اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول اعراباً وبناء نحو يا زيد زيد وقد
يجوز اعرابه رفعاً ونصباً كان الجزء عند المصنف كذلك ولذلك لم
يقيد التاكيد بالمعنوي والنسخة مطلقاً وعطف البيان كذلك
والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يعني المعرف باللام بخلاف
البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما غير حكمها
كما سيجيء ترفع حملا على لفظه الظاهر والمقدر لان بناء المنادى
عرضي فيشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعه تابعا للفظه وتنصب
حملا على محله لانه حق تابع المبني ان يكون تابعا لمحله وهو هنا

منصوب المحل بالمفعولية نحو يا تميم اجمعون واجمعين في التاكيد

يا زيد العاقل والعاقل في الصفة واقتصر على مثالها لا انها اكثر

واشهر ويا غلام بشر وبشرا في عطف البيان ويا زيد والحارث

والحارث في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه والخليل ابن

احمد وهو استاذ سيبويه في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا

عليه يختار الرفع مع تجويز النصب لان المعطوف بحرف في

الحقيقة منادى مستقل فينبغي ان يكون على حالة جارية عليه على

تقدير مباشرة حرف النداء له وهي الضمة او ما يقوم مقامها لكن

لما لم يباشره حرف النداء جعلت تلك الحالة اعرابا فصار رفعا

وابو عمرو بن العلاء النحوي المازني المقدم على الخليل يختار

النصب مع تجويز الرفع فانه لما امتنع فيه بتقدير حرف

النداء بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلا فلم يحكم

بتبعيته وتابع المبنى تابع المحل فمحله النصب وابو العباس

المبرد ان كان المعطوف المذكور كالحسن او كاسم الحسن في

جواز نزع اللام عنه فكالخليل اي فابو العباس مثل الخليل

في اختيار رفعه لامكان جعله منادى مستقلا بنزع اللام عنه

والا اي وان لم يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن في جواز نزع

اللام عنه مثل النجم والصعق فكابي عمرو اي فابو العباس

مثل ابي عمرو في اختيار النصب لامتناع جعله منادى مستقلا

والمضاف عطف على المفرد اي وتوابع المنادى المبني على ما يرفع

به المضاف

به المضاف بالاضافة الحقيقية تنصب لانها اذا وقعت منادى

تنصب فنصبها اذا وقعت توابع اولى لان لحرف النداء لا

يباشرها مثل يا تميم كلهم في التاكيد ويا زيد ذا المال

في الصفة ويا رجل عبد الله في عطف بيان ولا يجيء

المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه مضافا لان اللام يمتنع

دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية والبدل والمعطوف غير

ما ذكر اي غير المعطوف الذي لا يمتنع دخول ذكر من قبل وهو

الممتنع دخول يا عليه فغير المعطوف الذي لا يمتنع دخول عليه

حكمه اي حكم كل واحد منهما حكم المنادى المستقل بمباشرة حرف

النداء وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والاول كا

المستوطئة لذكره والمعطوف المخصوص منادى مستقل في الحقيقة

ولا مانع من دخول حرف النداء عليه فيكون في حرف النداء مقدرا

فيه مطلقا اي حال كون كل منهما مطلقا في هذا الحكم غير مقيد بحال

من الاحوال اي سواء كان مفردا او مضافا او مضارعا للمضاف

او على نوع فالبدل مثل يا زيد عمرو ويا زيد اخا عمرو ويا زيد لما

جيلا ويا زيد رجلا صالحا والمعطوف مثل يا زيد وعمرو ويا

زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعا جبلا ويا زيد ورجلا صالحا والعلم

اي علم المنادى المبني على الضم لما كونه منادى فلان الكلام

فيه واما كونه مبنيا على الضم فلا بد من اختيار فتحه المبني من جواز

الضم فان جواز الفتح لا يكون الا في المبني على الضم الموصوف بابن م

مجرد عن التاء او ملحق بها اخبر اي ابنة بلا تخلل واسطة بين الامرين و
موصوفة كما هو المتبادر الى الفهم فيخرج عنه مثل يا زيد الظريف ابن
عمرو ومضاف اي حال كونه ذلك الابن مضافا الى علم آخر فكل علم
يكون كذلك يجوز فيه الضم كما عرفت من قاعدة البناء المقرر المعلق
على ما يرفع به لكن يختار فيه فتحة لكثرة وقوع المنادى الجامع
لهذه الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف فخفف بالفتحة التي هي حركة
الاصلية لكونه مفعولا به واذا نودي المعرف باللام اي اذا اريد ندا
ئه قيل مثل يا ايها الرجل بتوسط اي مع هاء التنبيه بين الندا وال
المنادى المعرف باللام تحرزا عن اجتماع آلتي التعريف بلا فاصلة
ويا هذا الرجل بتوسط هذا ويا اي هذا الرجل بتوسط الامرين معا
والتزموا يعني العرب رفع الرجل مثلا وان كان صفة وحقها جوازا
لوجهين الرفع والنصب كما مر لانه اي الرجل مثلا هو المقصود بالنداء
فالتزموا رفعه ليكون حركته الاعرابية موافقة للحركة البنائية التي
هي علامة المنادى فيدل على انه هو المقصود بالنداء وهو يعني
لذا المستثنى من قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى ولهذا لم
يذكر هناك ما يخرج صفة الاسم المبهم عن تلك القاعدة وتوا
بعه بالجر عطف على الرجل اي وايّ موضع توابع الرجل مضافة
او مفردة نحو يا ايها الرجل الظريف ويا ايها الرجل ذو المال لان توابع
المنادى معرب وجواز الوجهين انما يكون في توابع المنادى المبني
وقالوا بناء على قاعدة تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام وهي اجتما

اجتماع امرين احدهما كون اللام عوضا عن محذوف وثانيهما الى
وسط الكلمة يا الله لان اصله الاله حذفت الهمزة وعوضت
اللام عنها ولزومها الكلمة فلا يقال في سعة الكلام لاه فلما
لم يجتمع هذان الامران في موضع آخر اختص هذا الاسم بذلك
الجواز ولهذا قال خاصة واما مثل النجم والصعق وان كانت
اللام لازمة فيه لكن ليست عوضا عن محذوف واما الناس
وان كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة لان اصله الاناس لكن
ليست لازمة للكلمة لانه يقال ناس في سعة الكلام فلا يجوز
ان يقال يا الناس ويا النجم ولعدم جريان هذه القاعدة في
التي في قول الشاعر شعر فيا من اجلك يا التي تيمت قلبي ...
وانت بخيلة بالوصل عني ... حملا لان لامها ليست عوضا عن ا
لمحذوف وان كان لازمة للكلمة حكموا عليه بالشذوذ وفيا
الغلامان في قولهم فيا الغلامان اللذان فرا ... اياكما ان تكسبا
شرا لاجتماع الامرين كليهما حكموا بانه اشد شذوذا ولك اي
وجاز لك في مثل يا تيم تيم عدي اي في تركيب مكرر فيه المنادى
المعرفة مفردة وموصوفة ولي الثاني اسم مجرور بالاضافة في الا
ول منهما الضم والنصب وفي الثاني النصب وحده واما الضم
في الاول فانه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر والنصب على انه
مضاف الى عدي المذكور ويقيم الثاني تاكيد لفظي فاصل بين
المضاف والمضاف اليه وذلك مذهب سيبويه او مضاف الى ع

عنده المحذوف بقرينة المذكورة وذلك مذهب المبرد والسيرافي
اجاز الفتح مكان النصب على ان يكون فى الاصل يا تيم بالضم تيم عدى
فتح اتباعا للنصب الثانى كما فى يا زيد بن عمرو وتعين النصب فى
الثانى لانه اما تابع مضاف او تابع مضاف وتمام البيت يا تيم تيم
عدى لا ابا لكم لا يلقينكم فى سوءة عمر والبيت لجرير حين اراد
عمر التيمى الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطابا لبنى تيم لا تتركوا
عمر ان يهجونى فيلقينكم فى سوءة عمر اى مكروه من قبلى يعنى هجا
ئى اياهم والمنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه وجوه
اربعة فتح الياء مثل يا غلامى وسكونها مثل يا غلامى واسقاطها اى الياء
اكتفاء بالكسرة ان كان قبله كسرة اى تحقيقا ونقلنا ان كان قبله كسرة
احترازا عن نحو يا فتاى يا غلامى وقبلها الفا نحو يا غلاما وهذا
ن الوجهان يقعان غالبا فى النداء لان النداء موضع تخفيف
لان المقصود غيره فيقصد الفراغ من النداء بسرعة للتخلص عند
ى المقصود من الكلام فخفف يا غلامى بوجهين حذف الياء و
ابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة
اخف من الياء والكسرة وهما اى هذان الوجهان وان كانا واقعين
فى المنادى المضاف الى ياء المتكلم لكن لا يقعان فى كل منادى كذلك
بل فيما غلب عليه الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر بها التبدل المغيرة
على الياء المغيرة بالحذف والقلب فلا يقال فى يا عدوى يا عدو
وقد جاء شاذا فى المنادى نحو يا غلام بالفتح بحذف الالف اكتفاء

بالفتحة

بالفتحة ويكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالهاء فى هذه
الوجوه كلها وقفا اى فى حالة الوقف تقول يا غلامه ويا غلا
ميه ويا غلامه ويا غلاماه فرقا بين الوقف والوصل وقالوا
اى العرب فى نحو وابنتى يا ابى وامى على الوجوه الاربعة كما فى
ما اضيف الى ياء المتكلم مع وجوه اخر زائدة عليها لكثرة دو
رانها فى كلامهم كما اشار اليها بقوله ويا ابت ويا امت
اى قالوا يا ابت ويا امت ايضا بدل الياء بالتاء فيجوز كون
اى حال كون التاء مفتوحة على وفق حركة الياء او مكسورة
لمناسبة الياء وقد جاء الفا ايضا نحو يا ابتا ويا امتا لا
جرائه مجرى المفرد المعرفة ولم يبق كى القلة وقالوا يا ابتا ويا
امتا بالالف بعد التاء جمعا بين عوضين من الياء وقد قالوا
يا ابتى ويا امتى واحترازا عن بين العوض والمعوض عنه فانه
متجافى وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة هذا لاختصاص
التغيير الى الام والعم ولا يقال يا ابن اخ ويا ابن خال بل يقال
يا ابن اخى ويا ابن خالى لا يا التغيير الا فى ابن ايضا فانهم يقولون
بنت ام وبنت عم على الاربعة مثل يا غلامى فقالوا يا ابن امى
ويا ابن عمى بفتح الياء وسكونها يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء
اكتفاء بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال الياء الفا وقالوا زيادة
وجه اخر شاذ فى المضاف الى الياء المتكلم يا ابن ام ويا ابن عم
بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة استعمال وطول اللفظ

ويقلّ الضعف ولمّا كان من خصائص النداء الترخيم شرع في بيانه فقال
وترخيم المنادى جائز اى واقع في سعة الكلام من غير ضرورة شعرية
دعت اليه فان اليه ضرورة فبالطريق الاولى وهو في غيره اى في
المنادى واقع ضرورة اى الضرورة الشعرية داعية اليه لا في سعة
الكلام وهو اى ترخيم المنادى حذف في آخره واخر المنادى تخفيفا
اى الجر والتخفيف لا لعلة اخرى مقتضية الى الحذف المستلزم للتخفيف
فعلى هذا يكون ذلك التعريف مخصوصا بترخيم المنادى ويعلم منه
ترخيم غير المنادى بالمقايسة ويمكن حمله على ترخيم مطلق مطلقا
بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا والضمير المجرور الى الاسم
وشرطه اى شرط ترخيم المنادى على التقدير الاول او شرط الترخيم
اذا كان واقعا في المنادى على التقدير الثاني امور اربعة ثلثة منها
عدمية وهي ان لا يكون مضافا حقيقة او حكما فتدخل فيه
المشبهة بالمضاف ايضا اذ لا يمكن الحذف من الاول لانه ليس آخر اجزاء
المنادى نظرا الى المعنى ولا من الثاني لانه ليس آخر اجزائه نظرا الى
اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية وان لا يكون مستغاثا لان المجرور
باللام لعدم ظهور اثر حرف النداء فيه من النصب والبناء فلم
يرد عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادى ولا مفتوحا
بزيادة الالف لان الزيادة تنافي الحذف ولم يذكر المندوب لانه
غير داخل في المنادى عنده وما وقع في بعض النسخ فكانه من تصرف
الناسخين مع ان وجه ايثار المصنف دخوله في المنادى الظاهر وهو

انّ الا

انّ الاغلب فيه زيادة الالف في آخره لمدّ الصوت اظهارا
للتفجّع فلا يناسبه الترخيم للتخفيف وان لا يكون جملة لان الجملة
محكية بحالها فلا تغيّر والشرط الرابع احد امرين وجوديين وهو
ان يكون المنادى اما علما زائدا على الثلثة احرف لان العلمية
يناسبه التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم مع انه لشهرته
يدل ما ابقى منه على المحذوف واما الزيادة على الثلثة فلئلا
تنقص الاسم عن اقل ابنية المعرب بلا علة موجبة واما ان
يكون متلبسا بتاء التأنيث وان لم يكن علما ولا زائدا على الثلثة لان
وضع التاء على الزوال فيكفيه اذ هي مقتضى السقوط فكيف اذا وقع
موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي ولم يبال ابقاء نحو شاة
بعد الترخيم على حرفين لان بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم بل لاجل التاء
ايضا كان ناقصا عن ثلثة احرف اذ التاء كلمة اخرى بل انهما كلمتان
بغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط المذكورة الا ما شذّ من نحو
يا صاح في يا صاحب مع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله
منادى ولما فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع في بيان كيفية
الحذف بسببه فقال فان كان في آخره اى آخر المنادى زيادتان
اثنتان في حكم الزيادة الواحدة في انهما زيدتا معا اى حذفتا
عن نحو ثمانية مرجانة فان الياء والنون فيهما زيدتا اولا ثم ذيلت
تاء التأنيث لم يحذف منها الا الاخر كاسماء اذا جعلتها
فعلاء من الوسامة اى الحسن كما هو مذهب سيبويه لانها لا يجتمع

على ما هو مذهب غيره لانه يكون ح من باب حار ومرجل او كان فى
اخره حرف الصحيح اى صحيح اصلى لتبادره الى الذهن لان الغالب فى
حرف الصحيح الاصالة فيخرج منه نحو سعلاة لانه لا يحذف منه الا
التاء وهو اعم من ان يكون حقيقيا او حكميا فيشمل مرمى
وبعد نحو فان الحرف الاخير منها فى حكم الصحيح فى الاصالة قبله مدة
اى الالف او الواو او الياء ساكنة حركة ما قبلها من جنسها والمراد بهذه
المدة الزائدة لتبادرها الى الذهن لغلبتها وكثرتها فيخرج نحو مختار
فانه لا يحذف منه الا الحرف الاخير وهو اى فى الحال وان ما فى اخره
حرف صحيح قبله مدة اكثر من اربعة احرف كمنصور وعمار ومسكين لئلا
يلزم من حذف حرفين منه عدم بقائه على اقل ابنية المعرب وانما
لم يلحق هذا القيد فى قوله زيادتان فى حكم الواحدة لان نحو عثمان
وقلمون يرخم بحذف زيادتين لانه بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس
الترخيم حذفهما اى الحرفين الاخيرين فى كلا القسمين اما فى الاول
فلانهما فى حكم الواحد فيما ذكر فيحذفان معا واما فى الثانى فلانه
لما حذف الاخير مع صحته وان لم تحذف المدة الزائدة لئلا يجرى
المثل السائر حملت على الاسد وبلت على النقد وان كان مركبا ونعلم
من بيان شرط الترخيم انه لا يكون مضافا ولا جملة مثل بعلبك وخمسة
عشر علم يحذف الاسم الاخير فيقال فى بعلبك يا بعل وفى خمسة
عشر يا خمسة لتنزيله منزلة تاء التانيث فى كون كل واحد منهما
على حدة صادقة بمنزلة الجزء وان كان غيره والكلام المذكور من الاعراب

لان الغالب

من جنسها

الثلثة

الثلثة تحذف واحدة اى فيحذف حرف واحد لحصول الفائدة
المقصودة وعدم موجب الحذف الاكثر نحو يا حار ويا مال فى يا
حارث ويا مالك وهو المنادى المرخم فى حكم المنادى الثابت
بجميع اجزائه فيبقى الحرف الذى صار اخر الكلمة بعد الترخيم على
ما كان عليه قبله على الاستعمال الاكثر فيقال فى يا حارث يا حار
بكسر الراء وعلى ما كان عليه قبل الترخيم فى يا منصور ويا ثمود
وقمطر ويقال بعد الترخيم فى يا كروان يا كرو بواو متحركة بعد فتحة
فقد يجعل ضد التقليل اى قد يجعل المنادى المرخم على الاستعمال
الاقل اسما براسه كانه لم يحذف منه شئ فيكون له فى بنائه و
اعلاله وتصحيحه فى حكم نفسه لا حكم الاصل فيقال يا حار بالضم
كانه اسم مفرد معرفة براسه فيضم ويا ثمى لانه لما جعل ثمو اسما
براسه صارت الواو حرفا بعد ضمة فلا جرم قلبت الياء وكسر ما قبلها
كما فى ادل ويا كرا لانه لما جعل كرو اسما براسه ارتفع مانع الاعلال
وهو وقوع الساكن بعد الواو فانقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
وقد استعملوا اى العرب صيغة النداء يعنى يا خاصة فى المندوب
لانه لا يدخل عليه سواها لكونها اشهر حروفها فكانت اولى بان يتوسع
فيها باستعمالها فى غير المنادى والمندوب فى اللغة من يبكى عليه
ويعدد خاصته ليعلم الناس ان موته امر عظيم ليعذروه فى البكاء ويشاركوه
فى التفجع وفى الاصطلاح هو المتفجع عليه وجودا او حكما
بيا او واو فالمتفجع عليه حقيقة ما يتفجع على عدمه كالميت الذى يبكى

عليه النادب والمتفجع عليه وجودا اما متفجع على وجوده عنده
فقد المتفجع عليه عنده كما المصيبة والحسرة والويل اللاحقة
للنادب لفقد المحبوب فالحد شامل لقسمى المندوب مثل
وازيداه ويا محمداه ومثل يا حسرتاه ويا مصيبتاه وواويلاه ويختص
المندوب بالواو احترازا عن المنادى لعدم دخولها عليه بخلاف
يا فانه مشترك فانه يلتبس حكمه اى حكم المندوب فى الاعراب
والبناء حكم المنادى اى مثل حكمه يعنى اذا وقع المندوب على
صورة قسم من اقسام المنادى فحكمه فى الاعراب والبناء مثل حكم
ذلك القسم من المنادى كما اذا كان مفردا معرفة بنى وان كان مضافا
او شبه مضاف ينصب ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة
جميع اقسام المنادى ليرد عليه انه لا يقع نكرة لانه لا يندب الا
المعرفة وجاز لك زيادة الالف فى اخره اى اخر المندوب لمد
الصوت المطلوب فى الندبة فان خفت اللبس اى الالتباس بذلك
اللفظ عند زيادة الالف بغيره على الحروف من جانس لحركة
اخر المندوب من كسرة او ضمة كما اذا ندبت مثلا غلام مخاطبة
قلت واغلامكيه لا واغلامكاه لالتباسه بغلام المخاطب واذا
ندبت مثلا غلام جماعة مخاطبين واغلامكموه اذ الميم اصله
بالضم لا واغلامكماه لالتباسه بغلام المخاطبين اثنين وجاز ذلك
اى الحاقها اى الحاقها بهذه المندوب المدات فى حال الوقف
ليانها ولا يندب من [illegible] المندوب المتفجع عليه الا الا
المعروف

المعروف

المعروف الذى اشتهر المندوب به ليعذر النادب بمعرفة فى
ندبته والمتفجع عليه فلا يقال وارجلاه اذ ما اشتهر بهذا اللفظ
مندوب فاى اتصل الذهن اليه ويعرف به ليعذر النادب بالندبة
عليه وامتنع الحاق الالف بصفة المندوب بل يجب الحاقها بالموصوف
مثل وازيداه الطويل لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف
اليه لانه يجئ به لتمام المضاف فهو كالجزء بخلاف الصفة فانه تجئ بعد
تمام الموصوف للتخصيص او التوضيح فلهذا اجاز مثل وا امير المؤمنيناه ولم يجز
مثل وازيد الطويلاه خلافا ليونس فانه يجوز الحاق الالف باخر الصفة
فان اتصال الموصوف بالصفة وان كان فى اللفظ انقص من الاتصال بين
المضاف والمضاف اليه الا انه اتم منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات فان
الطويل هو عين زيد لا غيره بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران
بالذات وحكى يونس ان رجلا ضاع وله قدحان فقال واجمجمتى الشاميتيناه
الفتح ويجوز حذف حرف النداء الا اذا كان مقارنا مع
اسم الجنس وقع به ما كان نكرة قبل النداء سواء كانت تتعرف بالنداء
كيا رجل او لم تتعرف مثل يا رجلا لان فوائد لم يكثر كثرة نداء العلم
فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه منادى والا
مشاركا الى وقع اسماء الاشارة لانه كاسم الجنس فى الابهام والا
المستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت والتطويل
والحذف ينافى فبقى على هذا من المعارف التى يجوز فيها حذف حرف
النداء العلم سواء كان مع بدل من حرف النداء كلفظ اللهم فانه لا

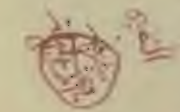
لاتحادهما

جمجمتاه

يجوز في نحو الاسم ابدال الميم المشددة منه نحو اللهم او بغير بدل
نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف ولفظ اي اذا وصف
باللام نحو يا ايها الرجل اي يا ايها الرجل او بالموصوف بذي اللام نحو
ايهذا الرجل ويا ايهذا الرجل فلا يجوز الحذف من ايهذا من غير ان يوصف
هذا بذي اللام والمضاف الى اي معرفة كانت نحو غلام زيد افعل
كذا والموصولات نحو من لا يزال محسنا احسن الي واما المفردات فنحو
نداءها نحو يا انت ويا اياك وشذ حذف حرف النداء من اسم الجنس
في اصبح ليل اي ترحيبا لليل حذف حرف النداء من الليل مع انه
اسم جنس شذوذا وهذا قالته امرأة امرئ القيس حين كرهته وفي افتد
مخنوق قاله شخص وقع في الليل على نائم فخنقه وقال افتد
مخنوق حذف حرف النداء من المخنوق مع انه اسم جنس
شذوذا وفي اطرق كرا اي يا كروان وفيه شذوذ وذلك حذف
حرف النداء من اسم الجنس وترخيم غير العلم قيل هي رقية يصطاد
بها الكروان يقولون اطرق كرا ان النعام في القرى
فيسكن ويطرق حتى يصاد والمعنى ان النعام الذي هو اكبر منك
قد اصطيد وحمل الى القرى فلا تخلى ابدا وقد يحذف المنادى لقيام
قرينة جوازا نحو الا يا اسجدوا بتخفيف الا على انه حرف تنبيه ويا
حرف نداء اي يا قوم اسجدوا والقرينة امتناع دخول يا على الفعل
بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد اللام لانه ليس من هذا الباب
فانه ان ناصبة للمضارع ادغمت نونها في لام لا ويسجدوا فعل مضارع

سقط نونه

سقط نونه بالنصب الثالث من تلك المواضع الاربعة التي وجب حذف الفعل
المنصوب المفعول به فيها ما اي مفعول اضمر اي فقد عامل الناصب
له شريطة التفسير الشريطة والشرط واحد الفعل واضافتها الى
التفسير بيانية اي اضمر عامله بناء على شرط هو التفسير اي
تفسير عامل بما بعد من انه وجب حذفه احترازا عن الجمع بين
المفسر والمفسر وهو اي ما اضمر عامله على شريطة التفسير كل اسم
بعده فعل او شبهه احترز به عن نحو زيد ابوك ولا يريد به ان
يليه الفعل او شبهه متصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه جزء
الكلام الذي بعده نحو زيدا عمرو ضربه وزيد انت ضاربه
مشتغل ذلك الفعل او شبهه عنه اي عن العامل في ذلك الا
سم بضميره اي بالعمل في ضميره او في متعلقه اي متعلق ذلك



الاسم او متعلق ضميره وحاصله ان يكون الفعل او شبهه
مشتغلا بالعمل في ضمير ذلك الاسم او متعلقه فارغا عن
العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب اخر بحيث لو سلط
بجزمه وقع ذلك الاشتغال عليه اي على ذلك الاسم هو
اي احد الامرين الفعل او شبهه بعينه او مناسبه بالترادف
او اللزوم لنصبه اي نصب احد هذين الامرين الاسم المتقدم
لا هو الظاهر المتبادر فبقيد الاشتغال بالضمير او متعلقه خرج
زيدا ضربت فبقيد الفراغ عن العمل فيه بجزئه ذلك الاشتغال
خرج نحو زيد ضربته تارة الماتن من عمل ضربته في زيد ليس

نحو اشتغل الدهر فان حمل معنى لا استوا فيه ورفعه اباه ايضا مانع
عن ذلك وتقييد النصب بالمفعولية خرج خبر كان في نحو زيد
كنت اياه وههنا صور اربع احدها اشتغال الفعل بالضمير مع
تسلطه بعينه والثانية اشتغاله بالضمير مع تسلط ما يناسب الفعل
بالترادف والثالثة اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسلط ما
يناسب الفعل باللزوم والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق
ولا يتصور الا تقدير تسلط ما يناسب الفعل باللزوم لهذا اورد
المصنف اربعة امثلة ثلث منها للمشتغل بالضمير باقسامه الثلث
وواحد للمشتغل بالمتعلق والاحسن في ترتيبها تاخير مثال
المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى وجهه نحو زيدا ضربته مثال الفعل
المشتغل بالضمير مع تقدير تسلطه بعينه وزيدا مررت به مثال
للفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسلط ما يناسبه بالترادف فان
مررت بعد تعديه بالباء مرادف جاوزت وزيدا ضربت غلامه
مثال الفعل المشتغل بالمتعلق وزيدا حبست عليه مثال الفعل
المشتغل بالضمير مع تقدير تسلط ما يناسبه باللزوم فان حبس الشئ
على الشئ يلزمه ملابسة للمحبوس عليه ينصب زيد في هذه الامثلة
بفعل يفسره ما بعده اي ضربت يعني الفعل المفسر الناصب لزيد
في زيدا ضربته ضربت المقدر فان الاصل ضربت زيدا ضربته
اضمر الاول لوجود مفسره اعني ضربت الثاني وعلى هذا القياس
جاوزت فانه مفسر بما يناسبه بالترادف اعني مررت [illegible]

فانه مفسر

فانه مفسر بما يلازمه اعني ضربت غلامه فان ضرب الغلام
يلازم اهانته سيده ولابست فانه مفسر بما يلازمه اعني
حبست عليه ثم ان الاسم الواقع في مقام على شريطة
التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع والنصب او يستوي فيه
الامران والى هذه الصور الخمس اشارة المصنف فقال ويختار في
الاسم المذكور الرفع بالابتداء اي بكونه مبتدأ لان تجرده عن
العوامل اللفظية يقتضي رفعه بالابتداء ويترجح عند عدم قرينة مرجحة
خلافه اي ترجح قرينة خلاف الرفع يعني النصب لان قرينتي
الجهة فيها متساويان لان وجود ما له صلاحية التفسير قرينة
مرجحة للنصب فمتى لم يترجح النصب قرينة اخرى ترجح الرفع لسلامته
من الحذف نحو زيد ضربته او عند وجود القرينة المرجحة من الجانبين
ولكن يكون القرينة المرجحة للرفع اقوى منها اي من القرينة
المرجحة للنصب كاما الداخلة على ذلك الاسم مع غير الطلب اي
بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبيا كالامر والنهي والدعاء
نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته فالعطف على الفعلية قرينة للنصب
واما قرينة للرفع وهي اقوى لانها لا يقع بعدها غالبا
الا المبتدا بخلاف العطف الاسمية على الفعلية فانه كثير الوقوع
وكلام صحيح مع انها نابت بالسلامة عن الحذف انما قال
مع غير الطلب احترازا عما اذا كانت مع الطلب نحو اما زيد فاضربه
فان المختار هو النصب فان الرفع يقتضي وقوع الطلب خبرا

هو لا يجوز الابتداء بها ومثل اما مع غير الطلب اذا الواقع على الاسم
المذكور للمفاجات في كونه من اقوى القرائن مثل خرجت فاذا
زيد يضربه عمرو فان المختار فيه الرفع فان اذا للمفاجات لا تدخل
على الجملة الاسمية غالبا وما وقع في بحث الظروف من ان اذا
للمفاجات يلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم بعدها الاسمية
غلبة وقوعها بعدها فلا اشتباه ويختار النصب في الاسم المذكور ما
لعطف اي بسبب عطف جملة هو فيها على جملة فعلية متقدمة للتنا
سب اي لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها
في كونهما فعليتين نحو خرجت زيدا لقيته وبعد حرف النفي يعني ما ولا وان
وليس ولم ولما ولن من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا يقال
لضعفها
معمولها لضعفها في العمل فلا يقع اسم المذكور بعد لم ولما ولن لا
تما الوصل كي بين معمولها نحو ما زيدا ضربته ولا زيدا ضربته ولا عمرو
وان زيدا ضربته الا تاديبا وبعد حرف الاستفهام نحو ازيدا
ضربته وانما قال حرف الاستفهام لان المختار الرفع في الاسم الا
ستفهام من زيد لقيته ولم يقل همزة الاستفهام ليتناول مثل هل
زيدا ضربته فانه يجوز ذلك استقبحه النحاة لاقتضاء هل الفعل
لاقتضاء
لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكفي فيه لتقدير الفعل او بعد اذا الشر
طية الدالة على المجازات في الزمان نحو اذا عبد الله لقيته فاكرمه
وبعد حيث الدالة على المجازات في المكان نحو حيث زيدا تجده
فاكرمه وفي ما قبل الامر والنهي يعني موضع وقوع الاسم المذ

المذكور قبل الا

المذكور قبل الامر والنهي مثل زيدا اضربه وزيدا لا تضربه وانما اختير
في هذه المواضع اي فيما بعد حرفي الاستفهام والنفي واذا
الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي النصب للاسم المذكور اذ
هي اي هذه المواضع مواقع الفعل اي مواضع وقوع الفعل فيها الكثرة
فاذا نصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديرا والا فلا ولكنه
يختار النصب في الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر اي الالتباس
ما هو مفسر في حال النصب لكن لا من حيث هو مفسر في هذه الحا
ل بل من حيث هو خبر في حال الرفع بالصفة فلا يعلم انه خبر عن
الاسم المذكور في حال الرفع موافقا للمعنى المقصود او صفة له مخا
لفة للمعنى المقصود فلا التباس انما هو بين خبر يغير فات ما هو مفسر
على تقدير النصب وصفته لانه يوصف النكرة بعين الصفة فا
التركيب لا يحتمل الا مثل قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر بنصب كل
على الاضمار بشريطة التفسير ولو رفع بالابتداء وجعل خلقناه خبرا
لكان موافقا للنصب في اداء المقصود ولكن خيف لبسه بالصفة
لاحتمال كون قوله بقدر خبرا وهو خلاف المقصود فان المقصود ا
لحكم على كل شيء بانه مخلوق لنا بقدر لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا
انه بقدر فانه يوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوق
الله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية [illegible]
ويستوي الامران اي الرفع والنصب لانه يختار كل واحد منهما بلا
تفاوت في مثل زيد قام وعمرا اكرمته اي عنده او في داره نحو

ذلك ولا لا تقع العطف على الصغرى لعدم الضمير الراجع الى زيد
ان يستوى الامران اسمية جزءها جملة فعلية فيتم رفعه بالابتداء
ونصبه بتقدير الفعل والوجهان مستويان لحصول التناسب
بهما فى الرفع تكون اسمية فيعطف على الجملة الكبرى وهى ا
سمية وفى النصب تكون فعلية فيعطف به على الصغرى وهى فعلية
فان قلت السلامة عن الحذف مرجحة للرفع قلنا هى معارضة
بقرب المعطوف عليه فان قلت لا تفاوت فى القرب والبعد بينها
اذ الكبرى ايضا قريبة غير مفصولة عنها قلنا هذا باعتبار المنتهى واما
باعتبار المبتدا فالصغرى اقرب ويجب النصب اى نصب الاسم المذ
كور بعد حرف الشرط والمراد به هنا ان ولو فان اما ولما ليست
من حروف الشرط فحكمها ما سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب
واختيار النصب مع الطلب وكذا يجب نصبه بعد حرف التحضيض
وهو هلا والا ولولا ولوما وانما وجب النصب بعدهما لوجوب د
خولهما على الفعل لفظا او تقديرا نحو ان زيدا ضربته مثال
الحرف الشرط والا زيدا ضربته مثال الحرف التحضيض وليس مثل ازيد
ذهب به منه اى من باب الاضمار على شريطة التفسير فان زيد
فيه وان كان يلى فى بادى النظر انه مما اضمر عامله على شريطة
التفسير والمختار فيه النصب لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف
الاستفهام لكن يظهر بعد تعمق النظر انه ليس منه فانه وان صدق
عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بالمضمر لكنه ليس بحيث لو سلط

عليه هو

والكبرى البعدم

وليلى الحال ثم

عليه هو او مناسبه لنصبه لان ذهب لا يعمل النصب وكما
مناسبه اعنى اذهب فان قلت لا ينحصر المناسب فى اذهب
فليقدر مناسب آخر ينصبه مثل يلابس اذهب على
صيغة المعلوم فيكون تقديره ازيدا يلابسه الى ذهاب
او يلابسه احد بالذهاب به او اذهبه احد قلنا المراد
بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور او يلازمه مع اتحاد
ما اسند اليه فانه لا اتحاد فيما ذكرته مفقود واذا كان
الامر كذلك فالرفع اى رفع زيد فى المثال المذكور متعين
بالابتدائية ونصبه غير جائز بالمفعولية فليس من باب الاضمار
على شريطة التفسير فكيف يكون مما يختار فيه النصب و
كذا اى مثل ازيد ذهب به قوله تعالى وكل شىء فعلوه فى الزبر اى
فى صحايف اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير
لانه لو جعل منه لصار تقديره فعلوا كل شىء فى الزبر فقوله فى الزبر
ان كان متعلق بفعلوا افسد المعنى لان صحايف اعمالهم ليست محلا
لفعلهم لانهم لم يوقعوا فيها افعالا بل الكرام الكاتبون او
قعوا فيها كتابة افعالهم وان كان صفة لشىء مع انه خلاف
الظاهر لا يتم فاتح المعنى المقصود اذ المقصود ان كل شىء هو مفعول لهم
كائن فى الزبر مكتوب فيها موافق قوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر
لا ان كل شىء فى صحايف اعمالهم مفعول لهم فالرفع لازم على
ان يكون كل شىء مبتدا والجملة الفعلية صفة لشىء والجار والمجرور

في محل الرفع على انه خبر المبتداء تقديره كل شيء هو مفعول لهم
ثابت في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة واعلم انه قد سبق
ان الاسم المذكور اذا كان الفعل المشتغل عنه بضميره او متعلقه
امرا او نهيا فالمختار فيه النصب والظاهر ان قوله تعالى الزانية
والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة داخل تحت هذه
القاعدة مع ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا في رواية شاذة
عن بعضهم فاضطر النحاة الى ان تحملوا الاية على اخراجها عن القاعدة المذكو
رة لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار فاشار المصنف الى ما حملوا
لاخراجها عنها فقال ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما
مائة جلدة الفاء فيه مرتبطة بمعنى الشرط عند المبرد كان الالف
واللام في الزانية والزاني مبتدا موصولا فيه معنى الشرط واسم الفا
عل الذي هو صلة كالشرط وخبر المبتدا كالجزاء والفاء يعمل في حيزه
فيما قبله فامتنع تسلط الفعل المذكور بعده على ما قبله فتعين فيه الر
فع والاية جملتان مستقلتان عند سيبويه اذ الزانية مبتدا وخبره محذوف
المضاف والزاني عطف والخبر محذوف اي حكم الزانية والزاني فيما
يتلى عليكم بعد وقوله فاجلدوا جملة ثانية لبيان الحكم الموعود
والفاء عنده للسببية اي ثبت زناهما فاجلدوا وقيل زائدة للتفسير
وجزء الجملة لا يعمل في جزء جملة اخرى فيمتنع التسليط فلا يدخل في
القاعدة فتعين الرفع والا اي وان لم يكن الفاء بمعنى الشرط ولم يكن الا
ية جملتين فيكون داخلة تحت القاعدة فالمختار فيها النصب

فاضطر النحاة

واختار

واختار النصب بلا اتفاق القراء على الرفع فلا بد من
جعل الفاء بمعنى الشرط وجعل الاية جملتين فتعين الرفع
الرابع من تلك المواضع التي وجب حذف ناصب المفعول به
فيها التحذير وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت
من ذكره وهو في اللغة تخويف شيء من شيء وتبعيده عنه
وفي الاصطلاح النحاة معمول اي اسم عمل فيه النصب بالمفعولية
بتقدير اتق تحذيرا اي حذر ذلك المعمول تحذيرا اي فيكون
مفعولا به او ذكر محذرا منه فيكون مفعولا له مما بعده اي ومن
ذلك المعمول او ذكر المحذر منه مكررا على صيغة المجهول عطفا على
محذرا وذلك فان قلت فعلى هذا لا بد من ضمير في المعطوف كما في
المعطوف عليه قلت نعم لكن وضع في المعطوف المظهر موضع
المضمر لنفس الكلام او معمول بتقدير اتق ذكر مكررا للا
فع الحذف منه في موضع المضمر العائد الى المعمول اشعارا بانه
محذر منه لا محذر مثل اياك والاسد واياك ان تحذف
هذان مثالان الاول نوعي التحذير ومعناها بعد نفسك
من الاسد والاسد من نفسك وبعد نفسك عن حذف
الارنب فتضربه بالعصا وبعد حذف الارنب عن نفسك
وعلى التقديرين المحذر منه هو الاسد والاسد فان المراد
من تبعيد الاسد والحذف من نفسك تحذير منهما الا
تحذيرهما ايضا والطريق الذي مثال الثاني وتقديره اي

مبحث المفعول

اتى الطريق ولا يخفى عليه ان تقديراتى فى اول نوعين غير صحيح فانه
لا يقال التقيت زيدا من الاسد فينبغى ان تقدر فيه مثل تقدم
وتغير بعد فى مثال النوع غير مناسب لان المعنى على اتقاء عن
الطريق لا على التبعيد فالصواب ان يقال بتقدير بعد واتق و
نحوهما مما يصلح بتعدى جميع افراد النوع الاول وفى بعض
افراد النوع الثانى مثل تقدم نفسك فان المعنى بعد نفسك
عما يؤذيك كالاسد ونحوه وبتقدير مثل اتق فى بعضها كالثانى
المذكور اى الطريق قيل لفظ الاسد فى اياك والاسد خارج
فى اياك والاسد خارج من النوعين فينبغى ان لا يكون محذوفا
وليس كذلك فانه ايضا محذوف بل واجب بانه تابع للمحذوف
والتوابع خاصة من المحذوف بدليل ذكرها فيما بعده وتقول
فى تتمة النوع الاول اياك من الاسد كما كنت تقول اياك والا
سد ومن ان تحذف كما كنت تقول اياك وان تحذف وتقول
فى المثال الاخير اياك ان تحذف بتقدير من اى اياك من ان تحذف
لان حذف حرف الجر عن ان وان قياس ولا تقول فى المثال الاول
اياك الاسد لامتناع تقدير من وشذ وقوع عن ان وان فا
ن قلت فليكن بتقدير العاطف فلنا حذف العاطفة ايضا
شذوذ لان حذف حرف الجر قياس مع ان وان شائع مع
كثير غيرها واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا المفعول فيه
هو ما فعل فيه فعل اى حدث مذكورا تضمنا فى ضمن الفعل الملفوظ

والمقدر

والمقدر او شبه كذلك او مطابقة اذا كان العامل مصدرا
فقوله ما فعل شامل الاسماء الزمان والمكان كلها فانه لا يخلو
زمان او مكان من ان يفعل فيها فعل سواء المذكور الفعل الذى
فعل فيها اولا وقوله مذكور خرج به ما لا يذكر فعل فعل فيه
نحو يوم الجمعة يوم طيب فانه وان كان فعل فيه فعل لا محالة
لكنه ليس بمذكور ولكن يبقى مثل شهدت يوم الجمعة داخلا فيه
فان يوم الجمعة يصدق عليه انه فعل فيه فعل مذكور فان شهود
يوم الجمعة لا يكون الا فى يوم الجمعة فالمعتبر فى التعريف قيد الحيثية
اى المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل
مذكور فيخرج مثل هذا المثال منه فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس
من حيث انه فعل فيه فعل مذكور يخرج بل من حيث انه واقع
عليه فعل مذكور ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة
الى قوله مذكور الا ان يكون زيادة للتوضيح تصوير المعرف من
زمان او مكان بيان الماء الموصولة والموصوفة اشارة الى
قسمى المفعول فيه وتمهيد البيان حكم كل منهما وهو اى المفعول
فيه ضربان ما يظهر فيه فى بجودتها وما يقدر فيه وفى هو
منصوب بتقديرها وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم
لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير فى والمجرور بها
فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه بخلافهم انهم
حيث الجرور انه مفعول فيه ولذلك قال وشرط نصبه اى شرط

حبل؟

نصب المفعول فيه بتقدير في اي اذا لم تلفظ بها بموجب الجر وظروف
الزمان كلها مبهما كان الزمان او محدودا تقبل ذلك اي تقدير
في لان المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة
كالمصدر والمحدود منها محمول عليه على المبهم لاشتراكهما في الزمانية
نحو صمت دهرا وافطرت اليوم وظروف المكان ان كان المكان مبهما
قبل ذلك اي تقدير في حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما في الا
بهام نحو جلست خلفك والا اي وان لم يكن مبهما بل يكون محد
ودا فلا تقبل تقدير في اذ لا يمكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما
فلا يقال جلست في المسجد وفسر المبهم من المكان بالجهات
الست وهي امام (وخلف) ويمين وشمال وفوق وتحت وما في معناها فان
امام زيد مثلا يتناول لجميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض
فيكون مبهما ولما لم يتناول هذا التفسير بعض الظروف المكانية الجائز
نصبها قال وحمل عليه اي على المبهم المفسر بالجهات الست عند و
لدى وشبههما نحو دون ونحو سوى لابهامهما اي لابهام عند
ولدى ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه لان حكمه يعلم به او في
بعض النسخ لابهامه كما هو الظاهر وكذا حمل على المبهم من المكان
لفظ مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك لكثرته في الاستعمال
مثل الجهات الست لابهامه وكذا حمل عليه ما بعد دخلت وا
ن كان معينا نحو دخلت الدار لكثرته في الاستعمال او مبهما
على الاصح اي المذهب الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول

به لكن الا

به لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل استعماله وهو دخل تاما لانه (بحرف الجر لكنه حذف لكثرة استعماله)
الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه ولا شك ان معنى
الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه بها يطلب المفعول
فيه كما اذا قلت دخلت الدار في البلد فالظاهر انه مفعول
به لا مفعول فيه ومما يؤيد ذلك ان كل فعل نسب الى مكان خاص
من يوقعه فيه يصح ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره فانه اذا قلت
ضربت زيدا في الدار التي هي جزء من البلد كما يصح ان تقول ضربت (الدار التي)
زيدا في الدار كذلك يصح ان تقول ضربته في البلد وفعل الد
خول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه اذا قال الداخل في البلد
دخلت الدار لا يصح ان يقول دخلت البلد فنسبة الدخول الى
الدار ليس كنسبة الافعال الى امكنتها التي فعلت فيها فلا يكون الدار (فعلت)
مفعولا فيه بل مفعول به فحمل معناه على الاستعمال له الاصح فيكون
اشارة الى ان استعمال دخلت مع في نحو دخلت في الدار صحيحا
لكن الاصح استعماله بدون في ونقل عن سيبويه ان استعماله بفي
شاذ وينصب اي المفعول فيه بعامل مضمر بلا شريطة التفسير نحو
يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت اي سرت يوم الجمعة وبعا
مل مضمر على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل فيه
بعينه كما مر في مفعول به (المفعول له) المفعول له هو ما فعل لاجله اي لقصد
تحصيله او بسبب وجوده وخرج به سائر المفاعيل لانه لا فعل لاجل او به او
فيه او معه فعل اي حدث مذكورا اي ملفوظا حقيقة او حكما فلا

يخرج عنه ما كان فعله مقدرا كما اذا قلت تاديبا في جواب
من قال لم ضربت زيدا فقوله مذكورا احترز به عن مثل
اعجبني التاديب فان قلت كيف يقع الاحتراز به عنه وهو
اي الفعل الذي فعل لاجله مذكور في الجملة كما في ضربت زيدا
قلت المراد مذكور في التركيب معه فان قلت هو مذكور معه
في ضربته تاديبا قلت المراد في التركيب الذي هو مصدر به
نحو اعجبني التاديب الذي ضربته لاجله لان المراد بذكره معه
ايراده للعمل فيه مثل ضربته تاديبا مثال لما فعل القصد تحصيله فعل وهو
الضرب فان التاديب انما يحصل بالضرب وبني قعد عليه وقعدت
عن الحرب جبنا مثال لما فعل بسبب وجوده فعل وهو القعود فانه
وقع بسبب الجبن والقائل بكون المفعول له مفعولا مستقلا غير داخل
في المفعول المطلق نحاة في خلافا لظاهر للزجاج فانه اي المفعول له
عنده اي عند الزجاج مصدر من غير لفظ فعله فالمعنى عنده في المثا
لين المذكورين ادبته بالضرب تاديبا وجبنت في القعود عن الحرب
جبنا او ضربته ضرب تاديب وقعدت قعود جبن ورد قول الزجاج
بان صحة تاويل نوع بنوع لا يدخل في حقيقته الا ترى ان صحة تاويل
الحال بالظرف من حيث ان معنى جاء زيد راكبا جاء زيد في وقت الركوب
[illegible] من غير ان يخرج عن حقيقتها وشرطه اي شرط النصاب
المفعول له لا اشترط كون الاسم مفعولا له فان السمن [illegible] في
نحو جئتك للسمن [illegible] مفعول له على ما يقال عليه

حتى وهذا

فان القعود [illegible]

غيره [illegible]

حتى وهذا كما قال في المفعول فيه ان شرطه تقدير في وهذا
اي خلوه اصطلاح القوم تقدير اللام الا انها اذا انجر به لم
الجر وخص اللام بالذكر لانها الغالب في تعليلات الافعال خلاف
تقدير غيرها من او لما اورد من انه من دخل المفعول له كقوله
تعالى خاشعا متصدعا من خشية الله وقوله تعالى فبظلم من الذين
هادوا حرمنا وقوله عليه السلام ان امرأة دخلت النار
في هرة اي لاجلها ولما كان تقدير اللام عبارة عن حذفها
عن اللفظ وابقائها في النية وكان الاصل ابقاءها في اللفظ
والنية فلا حاجة في ابقائها في النية الى شرطها بل الحاجة
اليه انما يكون في حذفها عن اللفظ لهذا قال وانما يجوز حذفها
ولم يكتف باحتياج ظاهر الفاعل الى تقدير اللام فيجوز حذفها فيها
كما يجوز ذكرها اذا كان المفعول له فعلا احترازا عما اذا [illegible]
نحو جئتك للسمن لفاعل الفعل المعلل به اي المحرك فاعلموا
لفاعله احترازا عما اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك لمجيئك اياي
ومقارنا له اي الفعل المذكور في الوجود بان يتحد زمان و
جوديهما نحو ضربته تاديبا او زمان الضرب والتاديب واحد
او لا مغايرة بينهما الا باعتبار او يكون زمان وجود احدهما
بعضا من زمان وجود الآخر نحو قعدت عن الحرب جبنا فان
زمان الفعل اعني القعود بعض زمان المفعول له اعني الجبن و
نحو شهدت الحرب ايضا للصلح بين الفريقين فان زمان المفعول

البقاع م

لما يخشى انصاح الصلح بعض زمان الفعل اعنى شهو الحرب واحترز بذلك القيد عما اذا لم يكن مقارنا له فى الوجود نحو اكرمتك اليوم لوعدى بذلك امس وانما اشترط هذه الشرط لانه بعد الشرايط لنبه المصدر تعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر بمخلوق ما اذا اختل الشرط منها المفعول معه اى الذى فعل بمصاحبته بان يكون الفاعل وصاحبه الحر فى صدور الفعل عنه والمفعول فى وقوع الفعل عليه فقوله معه مفعول ما لم يسم فاعله اسند اليه المفعول كما اسند اليه الجار والمجرور فى المفعول به وغيره وله والضمير المجرور راجع الى اللام واعترض على نصبه بالجوز بعض النحاة من اسناد الفعل الى اللازم النصب وتركه منصوبا جريا على ما هو عليه فى الاكثر واليه ذهب قوله نعم لقد تقطع بينكم على قراءة النصب وفى بعض الحواشى انه مع مالى شريف جدا وقيل الوجه ان يجعل من قبيل وقد حيل بين العير والنزوان فان مفعول ما لم يسم فاعله فيه الضمير الراجع الى مصدره اى حيل الحيلولة لان بين للزوم ظرفيته لا يقام مقام الفاعل فعلى هذا معناه الذى فعل فعل بمصاحبته على ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله ضميرا راجعا الى مصدره والضمير المجرور موصول هو مذكورا بعد الواو احترز اى اعنى المذكور بعد غيره كالفاء لمصاحبة معمول فعل اللام متعلق بمذكورا اى يكون ذكره بعد الواو ولاجل مصاحبته معمول فعل وافادته اياها سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى

الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم وسواء كان ذلك الفعل لفظا اى لفظيا كالمثال المذكورين او معنى اى معنويا نحو ما لك وزيدا اى ما تصنع والمراد بمصاحبة معمول الفعل مشاركته له فى ذلك الفعل فى زمان واحد نحو سرت وزيدا او مكانا واحدا نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها فلا يتحقق بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاءنى زيد وعمرو قبله او بعده لانها لا تدل الا على المشاركة فى اصل الفعل دون المصاحبة اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل فى المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو التى بمعنى مع وانما وضع الواو لكونها اقصر واصلها واو العطف التى فيها معنى الجمع فناسب المصاحبة فان كان اى وجد الفعل اى ما تدل على الحدث نحو الفعل واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة بالفعل لفظا او معنى اى لم يمنع العطف فلم يمتنع فلا يقتضى شيئا جاز الوجهان اى العطف والنصب للعامل فيه فى الوجهين العطف فيه بالوجهين اى العطف والنصب جائزان نحو جئت انا وزيد بالرفع على العطف وزيدا بالنصب على المعية وان لم يجز العطف بل يمتنع تعين النصب نحو جئت وزيدا فان العطف فيه ممتنع لعدم الفاصلة لا تاكيد المنفصل ولا بغيره وان كان الفعل معنى اى معنويا مستنبطا من اللفظ وجاز اى لم يمتنع العطف تعين العطف حيث لا يجتمع العامل المعنوى بالحاجة مع جواز وجه آخر وهو العطف نحو ما لزيد وعمرو وان لم يجز العطف بل امتنع تعين النصب حيث لا وجه سوى نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمرا فانه امتنع العطف فيهما لانه

الماء والخشبة

العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز ولهذا جعل عطف عمرو على
الشان انما السؤال عن شانيهما لا عن شان احدهما ونفس الآخر وانما حكنا
بعدم صحة الفعل ... الامثلة لان المعنى ما تصنع وما تلك فمعنى ما شانك
وزيداً ومعنى ما لك وزيداً ما تصنع وزيداً او معنى ما لزيد وعمرو وما
يصنع زيد وعمرو والحال لما فرغ من المفاعيل شرع في الملحقات بها وهو ما يبين
هيئة الفاعل والمفعول به اى من حيث هو فاعل او مفعول به كما هو الظاهر
فيه ذكر الهيئة يخرج ما يبين الذات كالتمييز وباضافتها الى الفاعل او
المفعول به يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل والمفعول كصفة المبتدا نحو زيد
العالم اخوك وبقيد الحيثية يخرج صفة الفاعل او المفعول فانها تدل
على هيئة الفاعل او المفعول مطلقاً لا من حيث هو فاعل او مفعول وهذا
التمهيد على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج عنه مثل ضرب زيد عمرواً راكبين لفظاً اى سواء كان الفاعل او المفعول الذى وقع الحال عنه لفظاً اى
لفظياً بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام و
منطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام سواء كان ملفوظ
لفظي حقيقة او حكماً او معنى اى معنوياً بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية
المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد
بالفاعل او المفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكماً فيدخل فيه الحال عن المفعول
معه لكونه في معنى الفاعل او المفعول وكذا المفعول المطلق مثل ضربت الضرب شديداً
فانه بمعنى احدثت الضرب شديداً وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف
اليه اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه

الفاعل او

الفاعل او المفعول نحو بل نتبع ملة ابراهيم حنيفاً وان يأكل لحم اخيه ميتاً
فانه يصح ان يقول بل نتبع ابراهيم مقام بل نتبع ملة ابراهيم وان يأكل اخاه
مقام ان يأكل لحم اخيه او كان المضاف فاعلا ومفعولا وهو جزء المضاف اليه فيكون
الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه كما في قوله تعالى
ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال عن هؤلاء باعتبار ان
الدابر المضاف اليه جزء فان دابر الشيء اصله والدابر مفعول ما لم يسم فاعله
لو قرئ مبنياً على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعل او مبنياً على صيغة المضارع
المجهول من باب التفعيل وجعل الجار والمجرور متعلقاً لا بالمفعول ويخالف الحال
في المفعول معه او المفعول المطلق في عدم حاجته الى تعميم الفاعل والمفعول الا
ليدخل ما وقع حالاً عن المضاف اليه نحو ضربت زيداً قائماً مثال للفاعل الملفوظ
حقيقة فان فاعلية التاء ومفعولية زيد انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام
ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه وهما ملفوظان حقيقة وزيد في الدار
قائماً مثال اللفظي الملفوظ حكماً فان فاعلية الضمير المستكن في الظرف انما هي باعتبار
لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ حكماً
وهذا زيد قائماً مثال المعنوي لان مفعولية زيد ليس باعتبار لفظ هذا الكلام و
منطوقه بل باعتبار معنى الاشارة او التنبيه المفهومين من لفظ هذا ولا شك انهما لا
ليسا مما يقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يقصد في نظم الكلام اشير او انبه
وبقي زيد مفعولا لفظياً بل مفعوليته انما هي باعتبار معنى اشير او انبه الخارج عن
منطوق الكلام المفهوم من فحواه فالحال عنه حال معنوي لا لفظي وعاملها اى
عامل الحال اما الفعل الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيداً قائماً وزيد في الدار قائماً

في الدار قائما ان كان الظرف مقدرا بالفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل وهو
في تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد في الدار قائما ان كان
الظرف مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما
والصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا او معناه المستنبط من فحوى الكلام من
غير التصريح به او تقديره كالاشارة والتنبيه في نحو هذا زيد قائما والامر وكالنداء
والتمني والترجي والتشبيه في نحو يا زيد قائما وليت عمرا عندنا ضاحكا ولعل في الدار قائما
وكانه اسد صائلا وشرطها اي شرط الحال ان تكون نكرة لانه خبر في الاصل المخبر
فيكون حكمها كان الحكم لكونها خبرا في الحقيقة عن ذي الحال وحق الخبر
ان يكون نكرة لان النكرة اصل والغرض وهو تقييد الحدث المنسوب الى صا
حبها يحصل بها والتعريف زائد على الغرض ولذا يكون صاحبها معرفة لانه
محكوم عليه في المعنى فكان الاصل فيه التعريف غالبا اي ليس اشتراط كون صاحبه
يكون صاحبها معرفة في جميع مواردها بل في غالب مواردها اي اكثرها و
بيان ذلك ان موارد وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون ذو الحال فيه
نكرة موصوفة نحو جاءني رجل من بني تميم فارسا او مخصصة غناء المعرفة لا
ستقرائها نحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا ان جعلت امرا
حالا من كل امر او واقعة في حيز الاستفهام نحو هل اتاك رجل راكبا
او بعد الا للنقض او للنفي نحو ما جاءني رجل الا راكبا او مقدما عليه الحال
نحو جاءني راكبا رجل وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الامور فاغ
لب موارد وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم ووقوع الحال في هذا القسم
مشروط بكون صاحبها معرفة فقوله غالبا قيد للاشتراط كون صاحبها معرفة

حكيم
هل اتاك

لا يكون

في بعض الموارد

لا يكون صاحبها معرفة حتى يقال ان غالبية كون صاحبها معرفة ينافي تخلفه في
بعض المواضع الشرعية ويحتاج الى ان يصرف الكلام عن ظاهره ويجعل قوله
وصاحبها معرفة مبتدأ وخبرا معطوفا على قوله وشرطها ان تكون نكرة وارسلها
العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال البيت للبيد يصف حمار الو
حش والاتن تقول ارسل حمار الوحش الاتن وكان المراد بالارسال البعث
او التخلية بين المرسل وما يوجبه اي ارسلها معتركة مزاحمة ولم يذدها اي لم
يمنعها عن العراك ولم يشفق اي لم يخف على نغص الدخال اي على الذي لم يتم
شربه منها الماء بالدخال والدخال هو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى
الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه ولعل المراد
هو هنا نقص الداخلة بعضها في بعض اخر والمعنى على نقص مثل نقص الدخال وعرفت بدخول
ونحو مثل فعلته جهدك متأول بالنكرة فلا يرد نقضا على اشتراط كونها نكرة وتأويلها
على وجهين احدهما انها مصادر للافعال محذوفة اي يعترك العراك ويفعل وحده
اي انفراد ويجتهد جهدك فهذه الجمل الفعلية وقعت حالا وهذه المصادر مفعولة
على المصدرية وثانيهما انها معارف موضوعة موضع النكرة اي معتركة ومنفردا
مجتهدا فالتعريف وان كانت معرفة في اللفظ نكرة لان حسن الحمل في موضع
المعرفة وهي في المعنى نكرة فان كان صاحبها اي صاحب الحال نكرة محضة لم يكن فيها
شائبة تخصيص باسم او التقديم وهو يكون الحال مشتركة بينها وبين معرفة نحو جاءني
رجل وزيد راكبين وجب تقديمها اي تقديم الحال على صاحبها لتخصيص النكرة
بتقديمها لانه اذا المعنى مبتدأ وخبرها لا يلتبس بالصفة في النصب في قولنا ضربت
رجلا راكبا فانه قد ثبت في ما بين المواضع وان لم يلتبس لم يرد للباب ولا يتقدم

ان الحال عنها عاملا مثل زيد قائما كزيد قاعدا على العامل المعنوي فقد عرفت فيما
قبل العامل المعنوي وانما هو مقيد بالفعل او اسم الفاعل مثل الظرف وما يشبهه
اعني الجار والمجرور خارج عنه وداخل في الفعل او شبهه فعلى هذا معنى الكلام ان الحال
لا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقا بخلاف الظرف اي بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا
او شبهه فان فيه خلافا فسيبويه لا يجوز اصلا نظرا الى ضعف الظرف في العمل وجوز
الاخفش بشرط تقدم المبتدا على الحال نحو زيد قائما في الدار فاما مع تاخير المبتدا عن
الحال فانه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز قائما في الدار ولا قائما في الدار زيد اتفاقا
ويحتمل ان يكون معناه ان الحال وان كان مشابها للظرف لما فيه من معنى الظرفية الا
ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي لتوسعهم في الظروف والحال لا يتقدم عليه
هذا انما يكون الظرف داخلا في العامل المعنوي واما اذا جعلته داخلا في العامل الا
معنوي كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير وكما لا يتقدم الحال
على العامل المعنوي كذلك لا يتقدم على ذي الحال المجرور سواء كان مجرورا بالاضافة او
بحرف الجر فان كان مجرورا بالاضافة لم يتقدم الحال عليه اتفاقا نحو جاءني مجردا
عن الثياب ضاربة زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا
يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه
واكثر البصريين يمنعون التقديم عليه للعلة المذكورة وهو المختار عند المص ولهذا
قال على الاصح ونقل عن بعضهم الجواز استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة
للناس ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان بعضهم جعل حرف الجر معدى للفعل كالهمزة
والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت بهند فكانك
قلت اذهبتها [illegible] واجاب بعضهم عن

زيد

بعضها

عن هذا

عن هذا الاستدلال بجعل كافة حالا من الكاف والتاء للمبالغة وبجعلها صفة
المصدر المحذوف اي رسالة كافة وبعضهم بجعلها مصدرا كالكاذبة والعافية والكل
تكلف وتعسف وكل ما دل على هيئة اي صفة سواء كان الدال مشتقا او جامدا
صح ان يقع حالا من غير ان يؤول الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال بيان الهيئة
وهو حاصل به وهذا رد على جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا في
تاويل الجامد بالمشتق ومع ذلك فلا شك ان الاغلب في الحال الاشتقاق
مثل بسرا ورطبا في قولهم هذا بسرا [illegible] اطيب منه رطبا وهو فيه
حلاوة صرفة مع كونهما جامدين حالان لا لانهما على صفة البسرية والرطبية ولا
حاجة بان يؤول البسر بالمبسر والرطب بالمرطب من ابسر النخل اذا صار ذا بسر
والرطب اذا صار ذا رطب والعامل في رطبا اطيب باتفاق النحاة وفي بسرا اختلف
[illegible] وتقدم بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق بشيء واحد
حالان باعتبارين مختلفين فلزم ان يلي كل منهما متعلقه والبسرية تعلقت بالمشار اليه
بعضه من حيث انه مفضل وهذه الحيثية وان لم يكن معتبرة فيما لا بعد [illegible]
لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم اقيم المظهر مقامه واجيب ان الطيبة
تعلقت به من حيث انه مفضل عليه وهو ضمير منه فيجب ان يليه قال الرضي ولان الضمير
المستكن في افعل فانه لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا [illegible] باسا بان يقال
ولو [illegible] زيد احسن قائما منه قاعدا وذهب بعضهم الى ان العامل في بسرا اسم
الاشارة اي اشير اليه حال كونه بسرا وهذا ليس بصحيح لانه يمكن ان يكون المشار اليه
التمر [illegible] الاشارة حال البسرية ولانه يصح حيث وقع موقع الاسم الاشا
رة اسم لا يصح اعماله فيه نحو تمرة نخلتي بسرا اطيب منه رطبا وتكون اي الحال جملة [illegible]

بعضهم

وتعسف

ضعفه

على الصيغة كالمفردات فمع انه وقعت حالا اصلها ولكن يجب ان يكون جملة الحالية خبرية
محتملة للصدق والكذب لان الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال واجراء وصفا عليه في قوة
الحكم بها عليه والجمل الانشائية لا يصلح ان يحكم بها على شيء ولما كانت الجملة مستقلة في
الافادة لا تقتضي ارتباطها بغيرها والحال مرتبطة بغيرها واذا وقعت الجملة حالا لا بد
لها من رابطة يربطها الى صاحبها وهي الضمير والواو والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية وا
لفعلية اما ان تكون فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا
قوله حتى قيل فالاسمية اي الجملة الاسمية الحالية متلبسة بالواو والضمير معا بقوة الا
سببية في الاستقلال فناسبه ان يكون الربط فيها في غاية القوة نحو جئت وانا
راكب وجئت وانت راكبا جاء زيد وهو راكب او بالواو وحدها لانها تدل على
الربط في اول الامر فاكتفي بها مثل قوله عليه السلام كنت نبيا وآدم بين الماء
والطين وهذا اي الربط بالواو وحدها او بجامع الضمير انما يكون في الحال المنتقلة و
اما المؤكدة فلا يجوز الواو نحو هو الحق لا شك فيه وذلك لان الواو لا تدخل بين المؤكد
والمؤكدة لشدة الاتصال بينهما او بالضمير وحده على ضعف لان الضمير لا يجب ان يقع
في الابتداء فلا يدل على الربط في اول الامر نحو كلمته فوه الى في فلا بد من الواو مع
التصحيح والمضارع المثبت اي الجملة الفعلية التي يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا اما
متلبسة بالضمير وحده لمشابهته لفظا ومعنى لاسم الفاعل المستغني
عن الواو نحو جاء زيد يسرع وما سواهما سوى الجملة الاسمية
او الفعلية المشتملة على المضارع المثبت من الجمل المشتملة على
المضارع المنفي والماضي المثبت والماضي المنفي بالواو والضمير معا
او باحدهما وحده من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم

فوت استعماله كالاسمية فالمضارع منفيا نحو جاءني زيد وما يتكلم غلامه او
جاءني زيد ما يتكلم غلامه او جاءني زيد وما يتكلم عمرو والماضي المثبت نحو جاءني
زيد وقد خرج غلامه او جاءني زيد قد خرج غلامه او جاءني زيد وقد خرج
عمرو والماضي المنفي نحو جاءني زيد وما خرج غلامه او جاءني زيد ما خرج غلامه او
جاءني زيد وما خرج عمرو ولا بد في الماضي المثبت لا المنفي من قد لفظا فقد
المقربة زمان الماضي الى الحال ليحسن على الماضي المثبت الواقع حالا لئلا يدل بها على
قرب زمانه الى زمان صدور الفعل من ذي الحال او وقوعه عليه تجوزا لان
المتبادر من الماضي المثبت اذا وقع حالا ان مضيه انما هو بالنسبة الى زمان التكلم
فلا بد من قد حتى تقربه اليه فيقارنه وهذا بحاو في المذهب الكوفي فانهم
فانهم لا يوجبونه قد ظاهرة ولا مقدرة سواء كانت ظاهرة في اللفظ نحو جاءني
زيد قد ركب غلامه او مقدرة منوية نحو قوله تعالى او جاءوكم حصرت
صدورهم اي قد حصرت وهذا مخالف مذهب سيبويه والجرمي فانهما
لا يجوزان حذف قد فسيبويه يأول قوله حصرت صدورهم بقوم حصرت
صدورهم فيكون جملة حصرت صفة موصوف محذوف وهو الحال والجرمي يجعله
دعائية وانما لم يشترط ذلك في المنفي لاستمرار المنفي بلا قاطع فيقرب زمان الفعل
ويجوز حذف العامل في الحال لقيام قرينة حالية كقولك للمسافر اي الشارع في السفر
او المتهيئ له راشدا مهديا اي تسير راشدا مهديا بالقرينة حال المخاطب وقوله تعالى
انما قصد الى الشيء او حال بعد حال او مقالية كقولك راكبا لمن قال كيف جئت
اي جئت راكبا بقرينة القول ومنه قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه
بلى قادرين اي بلى نجمعها قادرين ويجب حذف العامل في بعض الاحوال ا

المؤكدة وهي اي الحال المؤكدة مطلقا هي التي لا ينتقل من صاحبها ما دام موجودا غالبا
بخلاف المنتقلة والمنتقلة مقيدة للعامل بخلاف المؤكدة مثل ابوك زيد ابوك عطوفا
فان العطوفية لا ينتقل من الاب في غالب الامر احقه بالفتح الهمزة او ضمها
حقيقة الامر بمعنى تحققه وعرفت منه على يقين او من احققت الامر بعضا
لازم المعنى بعينه او بمعنى اثبته اى تحققت ابوتك وعرفت منها على يقين
او اثبتها فالعامل عطوفا وقال صاحب المفتاح احق التقديرات عندي ان
يقدر عطوفا وشرطها اى وجوب حذف عاملها ان يكون مقررة اى مؤكدة
لمضمون جملة احترز به عما يؤكد بعض اجزائها كالعامل في قوله تعالى انا ارسلناك
للناس رسولا فانه لا يجب حذفه اسمية احترز به عما اذا كان فعلية فانه
لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى قائما بالقسط انه حال
مؤكدة من فاعل شهد ولا يرد هنا في شيء اخر وهو ان يكون عقد تلك الاسمية
من اسمين لا يصلح للعمل فيها والا لكان عاملها مذكورا فكيف يكون محذوفا واجبا
نحو الله شاهد قائما بالقسط التمييز ما اى الاسم الذى يرفع الابهام واحترز به
عن البدل فان المبدل منه في حكم السقوط وهو ليس رفع الابهام عن شيء بل هو
ترك جهتها بل ما معنى المستقر اى الثابت الراسخ في الموضوع له من حيث
انه موضوع له فان المستقر وان كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق
منصرفا الى الفرد الكامل وهو الوضعي واحترز به عن نحو رايت عينا جاريا فان قوله
جارية يرفع الابهام من قوله عينا لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل هو ناش عن الاستعمال
باعتبار تعدد الموضوع له ولكنه لما يقع به الاحتراز عن اوصاف المبهمات نحو هذا الرجل فان
هذا مثلا انما وضع لمفهوم كلي بشرط استعماله في جزئياته كما هو مذهب بعضهم او كل

جزئي منه والابهام في هذا المفهوم الكلي ولا في واحد واحد من جزئياته بل لا
ابهام انما نشأ من تعدد الموضوع له او المستعمل فيه وتوصيفه بالرجل يرفع لا
هذا الابهام لا الابهام الواقع في الموضوع له من حيث انه موضوع له للتشخيص
معين لا الابهام وكذا يقع به الاحتراز عن عطف البيان في قولنا ابو حفص
عمر فان كل واحد من ابي حفص وعمر موضوع لشخص معين لا الابهام فيه لكن
لما كان عمر اشهر منه زال بذلك الخفاء الواقع في ابي حفص لعدم الاشتهار
لا الابهام الوضعي عن ذات لا عن وصف احترز به عن النعت والحال فا
نهما يرفعان الابهام المستقر الواقع في الوصف لا في الذات وتحقيق ذلك انه
الواضع لما وضع الرطل للنصف من فلان فذلك الموضوع له معنى مبهما مميز
ومدلوله النصف الكلي وما هو الكلي منه كلي ومبهم والابهام فيه لا من جهة
ذاته اى جنسه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه من جنس العسل او النحل او غيرهما
والادهان ومن حيث وصفه ايضا فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه بغدادي او مكي فاذا
اريد رفع الابهام الذاتي تبع الوضعي الثابت فيه بحسب الوضع اتبع لفظا
دالا عليه فقال رطل بغدادي واذا اريد رفع الابهام الذاتي اتبع التمييز فقال رطل
زيتا فزيتا يرفع الابهام المستقر عن الذات لا عن الوصف بخلاف النعت والحال
فانهما يرفعان الابهام عن الوصف مذكورة او مقدرة صفتان لذات اشارة
الى قسمي التمييز فالمذكور نحو رطل زيتا والمقدر نحو طاب زيد نفسا فانه في قوة
قولنا طاب شيء منسوب الى زيد نفسا يرفع الابهام عن ذلك الشيء المقدر فيه
فالاول اى القسم الاول من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة يرفعه
عن مفرد ونعني به ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف مقدار مفرد وهو ما يقدر به

بالتسوى اى يعرف بمقدار ويتمنى غالبا اى فى الاغلب المواد واكثرها اى رفع الا
بهام مطلقا يتحقق فى ضمن هذا النوع الخاص فى اكثر المواد وذلك لان الا
بهام فى اكثر المقادير انما يتحقق فى ضمن عدد نحو عشرون درهما وسيأتى
ذكره اى تميز العدد فى بيان اسماء العدد واما فى ضمن غيره اى غير العدد كا
لوزن نحو رطل زيتا قال الاطل نصف المن ونحو منوان سمنا والكيل نحو قفيزان
برا والمساحة نحو جريب نخلا والمقياس نحو على التمرة مثلها زبدا والمراد با
لمقادير فى هذه الصور هو المقدرات لان قولك عندى عشرون درهما
ورطل زيتا وذراع ثوبا وعلى التمرة مثلها زبدا والمراد به المعدود والمو
زون والمذروع والمقيس لا غير وانما اقتصر المص على الامثلة الثلثة لانه قطع
نظر النبيه على بيان ما يتم به المقدر وهو التنوين كما فى رطل زيتا والنون كما فى
منوان سمنا والاضافة كما فى على التمرة مثلها زبدا ولهذا لم يستوف اقسام
المقادير وذكر بعضها ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته
معها والاسم مستحيل الاضافة مع التنوين ونونى التثنية والجمع ومع الا
ضافة لان المضاف لا يضاف ثانيا فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل
اذا تم بالفاعل وصار مبهما تاما فيشابه التميز الاتى بعده المفعول لو
قوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يقع بعد تمام الكلام فينصبه
ذلك الاسم التام فيعمل لمشابهته للفعل التام بفاعله وهذه الاشياء انما
قامت مقام الفاعل لكونها فى اخر الاسم كما ان الفاعل عقيب الفعل الا ترى
ان لام التعريف الداخلة على اول الاسم وان كان يتم بها الاسم فلا ينافى
معها لا نصب التميز عنه فلا يقال عندى الراقود خلا فيفرغها اى التميز

وان كان

وان كان الاسم التام مثنى او مجموعا ان كان اى التميز جنسا وهو ما يتشابه ا
جزاؤه فيقع بمجرد الاسم على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه
كالماء والتمر والزبيب والضرب بخلاف رجل وفرس الا ان يقصد الانواع
اى ما فوق النوع الواحد فيثنى المثنى ايضا لانه لا يدل لفظ الجنس مفردا
عليها فلا بد من ان يثنى ويجمع فيقول وفى تخصيص قصد الانواع بالاستثناء
نظر لانه كما جاز ان يقال طاب زيد جلستين للنوع جاز ان يقال طاب
زيد جلستين للعدد ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع ما يصدق
الجنس سواء كان بالمنوعات الكثيرة او الشخصية فيجوز اى يجوز
التميز على ما فوق الواحد جوازا حيث لم يقصد الواحد فى غيره اى فى
غير الجنس نحو عندى عدل ثوبين او اثوابا ثم ان كان اى المفرد المقدار
تاما بتنوين او بنون التثنية والمعنى ان وجد المميز متلبسا بتنوين المفرد
او بنون التى للتثنية فانه لما تم الاسم بما اقتضى التميز جازت الاضافة اى
الاضافة المفرد المقدر الى التميز اضافته بيانية باسقاط التنوين ونون
التثنية جوازا شايعا كثيرا لحصول الغرض وهو رفع الابهام مع التخفيف
نحو رطل زيت ومنوان سمن والا اى وان لم يكن بتنوين او بنون التثنية
بان يكون بنون الجمع او الاضافة فلا يجوز الاضافة الا قليلا بنون الجمع
نحو عشرون درهم اما فى الاضافة فلانه يلزم اضافة المضاف مرة اخرى واما فى
نون الجمع فلانه جاز ان يكون يضاف الى غير التميز نحو عشريك وعشرى رمضان
بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس فى بعض الصور
لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين الى رمضان انه اراد عشرين رمضان او اراد

اليوم العشرين من رمضان فلا انفصال من غير صورة الالتباس انتهى الا

على فلكه ليكون الباب اقرب الى الاطراد او عن غير مقدار عطف على عن

مفرد مقدار اى الاول كائن في رفع الابهام عن مفرد مقدار كما مر او رفعه عن

مفرد غير مقدار اى الذى يعد ولا يوصف بوزن ولا ذراع ولا كيل ولا مساحة

نحو خاتم حديدا فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى تمييزا

والخفض اى خفض التمييز باضافة غير المقدار اليه اكثر استعمالا لحصول الغرض مع

الخفة وانما خص الخفض بغير المقدار عن غلبة التمييز لان الاصل في المبهمات المقادير وغيرها

ليس بذلك الثابت والثانى اى القسم الثانى من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن

ذات مقدرة يرفعه عن نسبة كان الظاهر ان يقول عن ذات مقدرة في نسبة

في جملة لكن لما كان الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها ورفعه عنها سواء

الى رفع عنه قال عن نسبة مقدم عليها تنبيها على ان مقابله اى هذا القسم المفرد المذكور

في القسم الاول اما الجزء تلك النسبة لا غير في جملة اى نسبة ثابتة في جملة او ما

ضاهاها اى ما شابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء واسم

المفعول نحو الارض مفجرة عيونا والصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها او

اسم التفضيل نحو زيد افضل ابا والمصدر نحو اعجبني طيبه ابا وكذا كل ما كان فيه

معنى الفعل نحو حسبك بزيد رجلا نحو طاب زيد نفسا مثال للجملة والتمييز فيه خاص

بالمنتصب عنه وزيد طيب ابا مثال لما يشبه الجملة والتمييز فيه يصلح ان يكون لما انتصب

عنه ولمتعلقه وحينئذ لا فرق في التمييز بين الجملة وما ضاهاها فهذان المثالان في قوة

اربعة امثلة فكانه قال طاب زيد نفسا او ابا وزيد طيب نفسا او ابا فقوله وابوة

ودارا وعلما عطف على نفسا او ابا بحسب المعنى فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين

عن تعلق

شم

عن تعلق بالاخير فهو بحسب الحقيقة اوردت صل من التمييز الواقع في الجملة اذا

مثلها اخمسة امثلة والثنى على غير اضافى خاص بالمنتصب عنه والبلد عن

غير اضافى والعلم عن غير اضافى وكل منها متعلق المتعلق للمنتصب عنه اضافى

عطف على قوله في جملة او ما ضاهاها مثل نعجبني طيبه نفسا وكذا سائر

التمييزات والحقها وبابا او ابوة ودارا وعلما او ورد هذه الامثلة على وفق

ما سبق وزاد عليه قوله ولله دره فارسا اشارة الى ان التمييز قد يكون

مشتقة وانما اورد صاحب المفصل مثلا لانه المورد على ان يكون التمييز

فيه كالخبر به وحيلة ويكون فارسا تمييزا فيه ارادة انه يجب عليه ان يصلح ان

يكون تمييزا عن نسبة على ان يكون التمييز معنا حاصلا والابهام يكون في نسبة الدار

اليه والتكثير في الاصل اللبن وفيه خير كثير للولد فاريد منه الخير اى الاخير

فارسا والفارس اسم الفاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم اى حذق

بامر الخيل واما الفراسة بالكسر من التفرس ثم لان كان اى التمييز بعد ما اى بعد ما يكون نصا

في المنتصب عنه اسما لا صفة يصح جعله لما انتصب عنه والمراد بجعله له اطلاقه

والتعبير به عنه جاز ان يكون ذلك التمييز تارة له اى للمنتصب عنه بان يكون

بمنزلة لرفع الابهام عنه وتارة لمتعلقه بان يكون تمييزا لرفع الابهام

عن متعلقه وذلك بحسب القرائن والاحوال مثل ابا في طاب زيد ابا فانه

يصح ان يجعل عبارة عن زيد فجاز ان يكون تارة تمييزا عن زيد اذا رتب

اسناد الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان يكون تارة تمييزا عن متعلقه باعتبار

من الطيب منه الى متعلقه وهو ابوه والآ اى وان لم يكن التمييز بعد ما يكون

نصا والمنتصب عنه يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه خاصة نحو طاب

متعلق بالمنتصب عنه والاب عن

اضافى يحتمل الحال الابوة عن اضافى والعلم

زيد أبوه ولدا فان هذه الاسماء ليست نصا في المنتصب فلا يصح جعلها
له بالتمييز عنه بالنسبة الى المتعلق زيد وهو الذات المقدرة اعني الشيء المنسوب
الى زيد فيطابق اي التمييز فيها اي فيما جاز ان يكون لما انتصب عنه سواء كان
متعلقه او لمتعلقه وفيما تعين لمتعلقه بان قصد من جهة التمييز تثنيته
وجمعيته سواء كانت موافقة لما انتصب عنه مثل طاب زيد ابا والزيدان
ابوين والزيدون آباء او المعنى في نفسه مثل قولك طاب زيد ابا اذا ار
دت ابا فقط وزيد طاب زيد ابوين اذا اردت اباه واحدا له وطاب زيد
ابا اذا اردت ابا واحدا له فعلى هذا على احدى التقديرين اذا قصد وحدة
التمييز ووحدة مفرد اذا قصد تثنيته او بمثنيه وان قصد جمعيته او جمع اما
لان صيغة المفرد لا تصلح ان تطلق على المثنى والجمع الا اذا كان التمييز جنسا يقع على القليل
والكثير فاما اذا قصد تثنيته او جمعيته لا يلزم ان يثنى وذلك الجنس او يجمع بل يكفي
ان يؤتى به مفردا لصحة اطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعيته
نحو طاب زيد علما والزيدون علما الا ان يقصد بالتمييز الذي هو الجنس الانوا
ع من حيث اعتبار اثباتها التنوعية فانه لا يصح من تثنيته وجمعه نحو طاب الزيدان
علمين والزيدون علوما اذا اريد متعلق الطيب من كل من الزيدين والزيد
ون نوع آخر من العلم فان صيغة لا يفيد ذلك المعنى وان كان اي التمييز صفة
مشتقة مثل لله دره فارسا او منسوبة بها نحو كفى بزيد رجلا فانه بمعناه كامل
في الرجولية كانت الصفة صفة له اي لما انتصب عنه لا لمتعلقه لان الصفة
تستدعي موصوفا والمذكور اولى بموصوفيته فاذا قيل طاب زيد والدا كان
الوالد زيد ولا يحتمل ان يكون والده [illegible] في الاسم نحو ابا وطبق الوا

بمعنى مع والتطبيق مصدر بمعنى المطابقة اي كانت الصفة صفة له مع مطا
بقتها اياه او مطابقة اياها ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو ا
للعطف على خبر كان اي كانت الصفة صفة له ومطابقة اياه والمراد با
لمطابقة الاتفاق في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث لكونها
حاملة لضميره واحتملت اي الصفة المذكورة الحال ايضا كذلك لاستقامة
المعنى على الحال نحو طاب زيد فارسا اي من حيث انه فارس او لكونه فارسا
لكن زيادة من فيها نحو لله دره من فارس وقولي من فاضل يؤيد التمييز لان من
من زوائد التمييز لان الحال دالة على تقيد المدح بالفروسية لا حال الفروسية لانه
قد يمدح حال الفروسية بغيرها من الصفات ولا يتقدم التمييز على عامله ان كان
اسما تاما بالاتفاق فلا يقال عندي درهما عشرون ولا زيتا رطل ولان عامله
اسم جامد ضعيف العمل شابه الفعل مشابهة ضعيفة كما في كان فلا يقوى
ان يعمل فيما قبله والاصح اي اقوى المذاهب انه لا يتقدم التمييز على ما هو عامل فيه
من الفعل الصريح او الغير الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل نحو طاب
زيد اي طاب ابوه او فاعلا له اذا جعل لازما نحو فجرنا الارض عيونا اي انفجرت
عيون فيها واذا جعل متعديا نحو امتلأ الاناء ماء اي ملأه الماء والفاعل لا يتقدم
على الفعل وكذا ما هو بمعنى الفاعل وفيها بحث وهو ان الماء في قولهم امتلأ الا
ناء ماء من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور من غير حاجة الى جعله متعديا لا
ن المتكلم لما قصد اسناده ولا اسناد الى بعض متعلقات الاناء او على سبيل التجوز
وقصد [illegible] وقع الابهام [illegible] تمييز [illegible] في معنى اسناده [illegible] الاناء
لما فاعل معنى وذلك [illegible] مثل قولك [illegible] زيد تجارة فان التجارة تمييز [illegible]

فع الابهام عن شيء منسوب الى زيد وهو الطيبة فالفاعل في الحقيقة هو
الطاب فلان زيد فلما كان اسنادا لفرع الى الحقيقة والطيب مجاز ولهذا يمتنع
تقدمه على عامله كما هو المشهور وهو ان التمييز عن النسبة انما فاعل في المعنى او
مفعول الا ان التمييز في هذا المثال وامثاله لا فاعل ولا مفعول فلا يطرد ذلك
الفائدة خلافا للمازني والمبرد فانهما جوزا تقديم التمييز على الفعل الصريح
وعلى اسمي الفاعل والمفعول نظرا الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم
التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل ومتمسكهما في هذا التجويز
قول الشاعر اتهجر سلمى بالفراق حبيبها   وما كان نفسا بالفراق تطيب على تقدير ان يكون
الضمير في تطيب راجعا الى سلمى وكان ضمير الشان المذكر ونحوه منصوب الى سلمى
ويكون نفسا تمييزا عن نسبة تطيب اليها مقدما عليه واما على تقدير ان يكون الضمير في
كان للحبيب نفسا تمييزا عن نسبته كان اليه ان وما كان عليه الحبيب نفسا انتطيب فلا تمسك
وما قيل يحتمل ان يحمل البيت على تقدير تطيب انتفى على هذا الوجه بان يكون تانيث
الضمير الراجع الى الحبيب باعتبار النفس اذ المعنى وما كانت نفس الحبيب تطيب انتهى
وينتصب جوازا في المستثنى اي ما يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح
النحاة على ضربين ولما كان معرفته بهذا المعنى غير محتاج الى التعريف نحو
في تقسيمه الى قسمين وعرف كل واحد منها لان الكل واحد منها اصطلاحا نسبة
لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته فقال متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج اي الا
سم الذي اخرج واحترز به عن غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع ومنفصل
جزئياتها نحو ما جاء في احد الا زيد او اجزاؤه مثل اشتريت العبد الا نصفه
سواء كان ذلك المتعدد لفظا اي ملفوظا نحو ما جاء في القوم الا زيدا وتقديرا

اي مقدرا



اي مقدرا نحو ما جاء في القوم الا زيدا اي ما جاء في الواحد الا زيد بالا
غير الصفة واخواتها واحترز به عن نحو جاء في القوم الا زيدا او جاء في القوم
لكن زيد جاء والمستثنى المنقطع هو المذكور بعدها اي بعد الا واخوا
تها غير مخرج عن متعدد واحترز به عن جزئيات المستثنى المتصل والمستثنى
الذي لم يكن داخلا في المتعدد قبل الاستثناء منقطع سواء كان من
جنسه كقولك جاء في القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية
عن زيد او لم يكن نحو جاء في القوم الا حمارا وهو اي المستثنى مطلقا
حيث علم انه لا بد من تقسيمه كما عرفت وثانيا بما يتعلق به من نوع
منصوب اعني المذكور بعد الا واخواتها سواء كان مخرجا او غير مخرج ولهذا
لم يقدم على حد اوما للاختصار منصوب وجوبا اذا كان واقعا بعد الا
الا بعد غير وسوى وغيرها غير الصفة قيد به فان لم يكن الواقع بعد
الا التي للصفة داخلا في المستثنى لشذوذ هو عنه في كلام موجب اي ليس
بنفي ولا نهي ولا استفهام نحو جاء في القوم الا زيدا واحترز به عما وقع
في كلام غير موجب لانه ليس يجب النصب على ما سيجيء ولا حاجة هنا
الى قيد آخر وهو ان يكون الكلام الموجب يكون تاما بان يكون المستثنى
منه مذكورا فيه ليخرج عنه نحو قرأت الا يوم كذا فانه منصوب على الظرفية
لا على الاستثناء لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا لا في كونه منصوبا على الا
ستثناء بدليل قوله او كان بعد عدا وخلا الا ان يقال لا حاجة الى هذا
القيد انما هو لاخراج مثل قرئ الا يوم كذا فانه مرفوع وجوبا لانه مفعول
لعامل في نصب المستثنى او كان منصوبا على الاستثناء عند البصرية الفعل

المقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه بشيء يتعلق بالفعل او معناه تعلقا
معنويا اذ له نسبة الى ما نسب اليه اعني جاء فقد جاء وبعد تمام الكلام فقط والمفعول
او مقدما عطف على قوله بعد الا اي المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى
مقدما على المستثنى منه اي اذا كان في كلام غير موجب او غيره نحو جاءني الا زيدا القوم
وما جاءني الا زيدا احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه او منقطعا
اي المستثنى منصوب وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا نحو ما في الدار الا حمارا
في الاكثر اي اكثر اللغات وهي لغة اهل الحجاز فانهم لم يجوزوا البدل وفي اكثر هذا
اسباب النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى ان اللغة الحجازية في المنقطع مطلقا منصوب عندهم
اذ لا يتصور فيه الا بدل الغلط وهو لا يقع الا بطريق السهو او الغفلة و
المستثنى المنقطع انما يصدر بطريق الروية والفطنة واما بنو تميم فقد قسموا
المنقطع الى قسمين احدهما ان يكون قبله اسم يصح حذفه نحو ما جاءني القوم الا
حمارا فههنا يجوزون البدل وثانيهما الا يكون قبله اسم يصح حذفه فهم انما يوافقون
الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم
اي من رحمه الله فمن رحمه الله فهو المرحوم المعصوم فلا يكون داخلا في العاصم فيكون
منقطعا او كان بعد خلا وعدا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد
عدا او خلا بعد عدا اذا جاوزه مثل جاءني القوم عدا زيدا او بعد خلا من خلا
يخلو خلوا نحو جاءني القوم خلا زيدا وهو لازم لا يتعدى الى المفعول الا بمن نحو خلت
الدار من الانيس وقد يضمن معنى جاوز او يحذف من ويوصل الفعل فيتعدى بنفسه و
الزم هذا التضمين والحذف والايصال في باب الاستثناء ويكون في الاكثر في
المستثنى بالا اكثر ... الباب وفي خلا وعدا ضمير راجع الى المصدر الفعل المقدم او

الى الاسم

جم الدنيا

او الى الاسم الفاعل منه او الى بعض مطلق من المستثنى منه والتقدير
نحو جاءني القوم عدا زيدا او خلا بعضهم او الجائي منه او بعض
منهم زيدا وههنا ذكر النصب على الحالية وليس بظاهر معها فقد يكون
النصب بالا هي الاصل في باب الاستثناء في الاكثر اي النصب
بهما انما هو في اكثر الاستعمالات لانهما فعلان ماضيان كما عرفت
وقد اجيز الجر بهما على انهما حرفا جر قال السيرافي لم اعلم خلافا في
جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر او ما خلا وما عدا اي المستثنى
منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد ما خلا وما عدا لان ما فيهما مصدرية
مختصة بالافعال نحو جاءني القوم ما خلا زيدا او ما عدا عمرا
او تقديره خلو زيد وعدو عمرو بالنصب على الظرفية بتقدير مضاف
اي وقت خلوهم او خلو بعضهم من زيد ووقت مجاوزتهم او
مجاوزة بعضهم عمرا وعن الاخفش على الحالية بجعل المصدر بمعنى
اسم الفاعل او جاءوا خالين بعضهم او بعضهم من زيد ومجاوزا بعضهم
او بعضهم عمرا وعن الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان ما زائدة
ولعل هذا لم يثبت عند المصنف او لم يعتد به ولهذا لم يقل في
الاكثر وكذا المستثنى منصوب بعد ليس نحو جاءني القوم ليس زيدا
وبعد لا يكون نحو سيجيئني اهلك لا يكون بشرا وانما يكون النصب
واجبا بعدهما لانهما من الافعال الناقصة الناصبة لخبرها المستثنى
بعدهما خبرهما ولم ... اسمهما في باب الاستثناء وهو ضمير
راجع الى الاسم الفاعل من الفعل المذكور او الى بعض من المستثنى

منه مطلقا وهاوى التركيب ثم على النصب على الحالية واعلم انه لا يستعمل هذه
الافعال الا في المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف فيها لانها قامت مقام الا
وهي لا يتصرف فيها ويجوز فيما اوى المستثنى النصب على الاستثناء ويجوز
البدل من المستثنى منه فيما بعد الا حال من الضمير المجرور او حال كونه المستثنى
واقعا في محل ما يكون منه اخرا من الا احترازا عما اذا كان بعد سائر ادوات الا
ستثناء مثل عدا وخلا وغيرها في كلام غير موجب احترازا عما اذا وقع في كلام
موجب فانه منصوب وجوبا كما مر والمثال الذي ذكر المستثنى منه احترازا عما اذا لم
المستثنى منه فانه يعرب بحسب العوامل وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير لفظ
على انه صفة كلام غير موجب ان كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط ان
لا يكون منقطعا ولا مقدما على المستثنى منه لان حكمها قد علم فيما سبق فاكتفى
بذلك نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية والا قليلا بالنصب على الاستثناء
نحو ما مررت باحد الا زيد بالجر على البدلية والا زيدا بالنصب على الاستثناء
وما رأيت احدا الا زيدا بالنصب اما بطريق البدلية وهو المختار واما بطريق الاستثناء
فهو جائز غير مختار وانما اختار البدل في هذه الصورة لان النصب على الاستثناء
انما هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة وبواسطة الا واعراب البدل بالاصالة
وبغير واسطة ويعرب اى المستثنى على حسب العوامل اى بمقتضى العامل من
الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى منه غير مذكور ويسمى ذلك المستثنى باسم
المفرغ لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كالمشترك
بالمشترك فيه وهو اى الحال ان المستثنى واقع في غير كلام الموجب
وانما اشترط ذلك ليفيد فائدة صحيحة مثل ما ضربني الا زيد اذ لا يصح ان لا يضرب

المتكلم

المتكلم احد الا زيد بخلاف ضربني الا زيد اذ لا يصح ان يضرب
المتكلم كل احد الا زيدا الا ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم
مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو كل حي الا حيوان يتحرك
فكله الا فسقل عند المضغ الا التمساح او يكون هناك قرينة دالة
على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيها المستثنى قطعا
نحو قرأت الا يوم كذا اى جميع القراءة كل يوم الا يوم كذا فهو
انه لا يريد المتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر او
مثل ذلك والغالب ان يقول كلا لا يستقيم المعنى على تقدير العموم
لمستثنى منه في الموجب في بعض صور قرب الاستقامة المعنى على تقدير
بعموم المستثنى منه في غير الموجب ايضا نحو ما مات الا زيد بمعنى
ان يشترط في غير الموجب ايضا استقامة المعنى والا فلا يصح مثل قرأت الا
يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا فيجوز مثل هذا التخصيص
في ضربني الا زيد بان يخص المستثنى منه بكل احد من جماعة مخصوصين
اذا كان هناك قرينة فلا فرق بين هاتين الصورتين في كون كل واحد
منهما جائزة مع القرينة وغير جائزة بدونها وحيث ان المعتبر هو
الغالب والغالب في الايجاب عدم استقامة المعنى على العموم وفي
النفي عكسه لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل بها
وبخلاف واحد اياها في ذلك مما يكثر ويغلب ولما اشتراكها في تعلق
الفعل بها وبخلاف واحد اياها فما قل الا في المثال المذكور وما في النفي
بين وذلك قرأت الا يوم كذا وضربني الا زيد ليس كلا نظيرين في قرينة ما الربط

بعض مقيد من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه الاول وعدم ظهورها
في الثاني فلو قام في الثالث قرينة في قوة الدلالة على بعض معين كما اذا قيل
ضربت القوم الا القوم الداخل فيهم زيد فقط ضربني الا زيد فالظاهر ان ما
ذلك الا فيما يستقيم فيه المعنى فيكون الغالب عدم دخوله في الموجب
فالغالب فيه عدم استقامة المعنى وهو ثم وجه اجل ان الفرق لا يكون
في الموجب الا ان يستقيم المعنى لو يجز مثل ما زال زيد الا عالما اذ معنى
ما زال ثبت لان النفي انما اثبات فيكون المعنى ثبت زيد دائما على جميع
الصفات الا على صفة العلم فلا يستقيم المعنى وقال الشارح الرضي يمكن ان
يحمل الصفات على ما يمكن ان يكون زيد عليها اتفاقيا ويستثنى من جملتها
العلم او يحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانه قلت امكن ان يحصل
فيه جميع الصفات الا صفة العلم وعلى التقديرين يندرج في صورة الا
ستقامة ولا يخفى على المتفطن انه يمكن مثل هذه التأويلات ادراج جميع
المواد الايجابية عند الاستثناء في صورة الاستقامة كما يقال في قولك
ضربت الا زيدا المراد كل من يتصور منه الضرب من معارفك او المقصود
منه المبالغة في دعوى المجتمعين على ضربك واذ تعذر البدل من حيث
حمله على اللفظ اي على لفظ المستثنى منه فعلى الموضع اي يحمل على موضع ا
لمستثنى منه لا على لفظه حملا بالحيثية على قدر الامكان مثل ما جاءني
من احد الا زيد فزيد بدل مرفوع محمول على موضع احد لا محمول
على لفظه مثل لا احد فيها الا عمرو فعمرو مرفوع ومحمول على
محل احد لا على لفظه ومثل ما زيد شيئا الا شيء لا يعبأ به اي الا حقير

فيقع

في موضع محمول على محله لا منصوب محمولا على لفظه وقوله
لا يعبأ به ليس بشرط في صحة التمثيل ... في بعضها فهو صفة شيء
من المستثنى ... لا يلزم استثناء الشيء عن نفسه ولا يخفى
انه لو جعل المستثنى منه شيئا اعم منه لكن ازيد عليه صفة غير الشيئية او
لا يخفى عن الشيء ما ازيد صفة غير الشيئية لكان اوفق والطف
وانما تعذر البدل على اللفظ في صورة الا ذكر لان من الاستغراقية
فيه لا تزاد الا في غير الاثبات اي بعد ما صار الكلام مثبتا
لانتفاء النفي بالا ... لا تزاد بعد الا في
ظاهر البدل على اللفظ وقيل ما جاءني من احد الا زيد بالجر وكان
في قوة قولك جاءني زيد فلزم زيادة من في الاثبات وذلك
غير جائز في الصورتين الا في بعض ... اجراء المستثنى على
اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرو والنصب لان فتحة شبيهة
بالحركة الاعرابية لانها حصلت ... كالنصب الحاصل
بالعامل فلا يقدح من تقدير لا حقيقة او حكما النعل فيه ... العمل
وكذا في قوله ما زيد شيئا الا شيء لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه
لا بد من تقدير ما كذلك ... في هذا الجزء وما لا يقدر
ان لا حقيقة لانها ... البدل فيكون تقدير ... العامل او حكما
لان التقدير ... على المبدل منه واعتبر ... حكمه فانه
في قوة التقدير ... في المستثنى المحمول على البدل
بعده اي بعد الاثبات يعني بعد ما صار الكلام مثبتا لانتفاء النفي

النفي بالا لانها اى ما ولا عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا وجب تعذر
فى هاتين الصورتين البدل على اللفظ حمل على المحل فهو مرفوع على انه محمول
على محل احد وهو الرفع بالابتداء ومبنى على انه محمول على محل شىء وهو
الرفع بالخبرية فان قلت لاحد فى المثال المذكور من الاعراب محل قريب
وهو نصب بكلمة لا ومحل بعيد وهو رفع بالابتداء فلم اعتبر احمله
على محله البعيد لا القريب قلت لان محله القريب انما هو العمل لا لاجل
بمعنى النفي وقد انتقض بالا فانه لا دخل العمل لا فيه بخلاف ليس زيد
شيئا الا شيئا مع انها انتقض النفي فيها لانها اى ليس عملت للفعلية
لا للنفي فلا اثر لنقض معنى النفي فى عملها لبقاء الامر العاملة هو اى ليس
لاجله اى لاجل ذلك الامر وهو الفعلية ومن ثم اى ومن اجل ان عمل ليس
للفعلية لا للنفي حمل بالا بالعكس جاز ليس زيد الا قائما باعمال ليس
فى قائما وان انتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها وامتنع ما زيد الا قائما
باعمال ما فى قائما على ما فيه انما هو للنفي وقد انتقض بالا والثاني مخفوض
اى مجرور بعد غير وسوى مع كسر السين مع القصر او ضمها مع القصر وسواء
بفتح السين او كسرها مع المد لكونه مضافا اليه وبعد حاشا فى الاكثر لكونها
حرف جر فى اكثر استعمالاته واجاز بعض النصب بها على انها فعل متعدى
فاعله مضمر ومعناها برئ بعض المستثنى عما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب
القوم حاشا زيد اى برأه الله تعالى من ضرب عمرو واعراب غير فيه
اى فى الاستثناء دون الصفة انه جعل باعراب موصوفة كاعراب المستثنى
بالا على التفصيل المذكور فيما سبق لانه لما تجر به المستثنى بالاضافة اشتغل

اعرابه اليه

اعرابه اليه وغير اى كلمة غير الا فى اصل صفة لا الا لانها على ذات مبهمة
باعتبار قيام صفة المغايرة فالاصل فيها ان تقع صفة كما تقول جاءنى
رجل غير زيد واستعمالها على هذا الوجه كثير فى الكلام العرب لكنها
حملت على استعمالها مثلها فى الاستثناء على خلاف الاصل
وذلك للاشتراك كل واحد منهما فى مغايرة ما بعده لما قبله
كما حملت الا عليها اى على كلمة غير فى الصفة لكن لا يحمل الا عليها
فى الصفة غالبا الا اذا كانت اى الا تابعة لجمع اى واقعة بعد
متعدد فوجب ان يكون موصوفها مذكورا لا مقدرا كما يكون
مقدرا فى غير مثل جاءنى غير زيد وبعد ما كان مذكورا يكون متعددا
ليوافق حالها صفة حالها اداة الاستثناء او لا بد لها فى الاستثناء
من مستثنى منه متعدد فلا تقول فى الصفة جاءنى رجل الا زيد
والمتعدد اعم من ان يكون جمعا لفظا كرجال او نفرا كالقوم ورهط
ولا يكون مستثنى منه يصح فيه نحو ما جاءنى رجال الا زيد
منكورا اى منكرا لا معرفا باللام حيث يراد بها العهد والاستغراق
فيعلم التناول قطعا على تقدير الاستغراق وعلى تقدير ان يشار به
الى جماعة يكون زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل او علم التناول
قطعا على تقدير ان يشار به الى جماعة لم يكن زيد منهم فلا
يتعذر المنقطع غير محصور المحصور نوعان اما الجمع المستغرق
نحو ما جاءنى رجال او رجال واما بعض منه معلوم العدد نحو له على عشرة
دراهم او عشرون واما اشتراط ان يكون غير محصور لانه ان كان محصورا

على احد الوجهين وجب دخولها بعد الآخر فلا يتعذر الاستثناء
منه نحو له كل رجل الا زيد جاءني وله على عشرة الا درهما وانما يصار
عند وجود هذه الشروط الى حمل الا على غير لتعذر الاستثناء وعند
وجودها فيفتقر الى حملها على غير انما قلنا في صدر هذا الكلام
ان الا لا يحمل على الصفة غالبا لما قصدناه بقوله غالبا لانه
قد يتعذر الاستثناء في المحصور نحو ما جاءني مائة رجل الا
زيد وقد لا يتعذر في غير المحصور نحو ما جاءني رجال الا واحد
والا رجلا واله حمارا ولما كان ذلك نادرا لم يلتفت اليه المصنف
في بيان هذه القاعدة فنحو لو كان فيهما اى في السماء والارض الهة
جمع السوال لا دلالة فيها على عدد محصور الا الله اى غير الله
لفسدتا اى لخرجتا عن الانتظام فالا في الآية صفة لانها اما بعد جمع
منكر غير محصور هي الهة ويتعذر الاستثناء لعدم دخول الله
في الهة بيقين فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء في الآية بالغ اخر
من حمل الا على الاستثناء وهو انه لو حملت عليه صار المعنى لو كان فيهما
الهة مستثنى منها الله لفسدتا وهذا لا يدل الا على انه ليس فيهما الهة
مستثنى منها الله وهذا لا يثبت وحدانيته تعالى لجواز ان يكون مع
العبيد غير مستثنى الله عنها بخلاف ما اذا كانت للصفة بمعنى غير فانه يدل
على انه ليس فيهما الهة غير الله واذا لم يكن فيهما الهة غير الله يجب ان لا
يتعين الهة لان المتعدد يستلزم المغايرة وضعف حمل الا على غير في غير
الا في جمع منكر غير محصور لصحة الاستثناء ومذهب سيبويه جواز

وقوع الا

وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء فالمجوز في قولك ما اتاني
احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة وعليه اكثر المتاخرين ومثلها
بقوله   وكل اخ مفارقه اخوه   لعمر ابيك الا الفرقدان
فالا الفرقدان صفة لكل اخ لا استثناء منه والا وجب ان يقال
الفرقدين بالنصب لانه في كلام الموجب والاستثناء فيه واجب
النصب وحمل الضم على الشذوذ وقال في الثالث شذ وقال آخر ان
احدهما وصف كل بدون المضاف اليه والمشهور وصف مضاف
اليه لانه هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط وثانيهما الفصل
بالخبر بين صفة الموصوف وهو قليل واعراب سوى وسواء
النصب على الظرف اى بناء على ظرفيتهما لانك اذا قلت جاء القوم
سواء او سوى زيد كانك قلت مكان زيد على المذهب الاصح
وهو مذهب سيبويه فهما عنده لازم الظرفية وعند الكوفيين يجوز
خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا لكنه محكي
بقول الشاعر ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وعند الاخفش
ان سوى اذا اخرجوه عن الظرفية نصبوه استثقالا لرفعه
فيقولون جاءني سواك وهذا في استعمال الا نوع بما غلب الظرفية
على الظرفية قوله تعالى لقد تقطع بينكم بالنصب خبر كان واخواتها
ويستعرضها في قسم الفعل انشاء الله تعالى هو المسند بعد دخولها اى
دخول كان او احدى اخواتها والمراد بعد دخول المسند لدخولها
ان يكون اسناده الى اسمها واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها

ولا شك ان ذلك انما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر لا الاسناد
الواقع بين الاجزاء والخبر المقدم على تقرره لا يكون بعد دخولها
بل يكون قبله ولا ينتقض التعريف بمثل كان زيد يضرب ابوه
ولا بمثل كان زيد ابوه قائم بان يقال يصدق على يضرب وقائم
ثم في هذين المثالين المعرف وليسا من افراد المعرف ويمكن ان
يقال في جواب هذا النقض ان المراد بدخولها ورودها للعمل
بما وردت عليه كما سبقت الاشارة اليه في خبر ان واخواتها
مثل كان زيد قائما وامره اي خبر كان واخواتها كامر خبر المبتدا وهو
في اقسامه واحكامه وشرائطه على ما سبق في مبحث المبتدا والخبر
لكنه يتقدم على اسمها حال كونه معرفة حقيقة او حكما كالنكرة
المخصصة لاختلافهما اي اسمها وخبرها في الاعراب فلا يلتبس احدهما
بالاخر وذلك لان كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا نحو كان
المنطلق زيد وكان زيد اخاك بخلاف المبتدا والخبر فان الاعراب فيهما
لا يصلح للقرينة لاتفاقهما فيه بل لا بد من قرينة واقعة لا ملبس ولكنه
اذا انتفى الاعراب في اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة هناك لا
يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا وقد يحذف عامله اي عامل
خبر كان لا وهو خبر كان واخواتها لانه لا يحذف من هذه الافعال
الا كان وانما اختصت بهذا الحذف لكثرة استعمالها في مثل الناس
مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في مثلها
اي مثل هذه الصورة وهي ان يجيء بعد ان اسم ثم فاء بعدها اسم

اربعة اوجه

اخواتها

اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني وهو اقواها نحو ان خيرا
فخير ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا على
معنى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا ورفعهما نحو ان خير فخير اي
ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وعكس الاول نحو ان خير فخيرا اي ان
كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا وقوة هذه الوجوه وضعفها يجب
فلذا الحذف وكذا يجب الحذف اي حذف عامله يعني كان في مثل اما
انت منطلقا انطلقت اي لان كنت منطلقا انطلقت فاصل اما انت
لان كنت حذفت اللام قياسا ثم حذف كلمة كان اختصارا فا
انقلب الضمير المتصل منفصلا وزيدت لفظة ما بعد ان في موضع كان
عوضا منها وادغمت النون في الميم وابقي الخبر على حاله فصار اما انت
منطلقا انطلقت وهذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها
فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت فيعمل بهما عمل بالاول من
غير فرق الا حذف اللام اذ لا لام فيه واقتصر المص على الاول
لانه اشهر اسم ان واخواتها وسنعرفها في قسم الحروف انشاء الله
تعالى هو المسند اليه بعد دخولها اي دخول ان واحدى اخواتها
مثل ان زيدا قائم وبما عرفت من معنى البعدية والدخول فيما سبق
اندفع انتقاض هذا التعريف بمثل الضمير في مثل ابوه في ان زيدا ابوه
قائم المنصوب بلا التي لنفي الجنس اي لنفي صفة الجنس وحكمه
وانما لم يقل اسم لا لانه ليس علما ولا اكثر من المنصوبات فلا يصح
جعله مطلقا من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوب منه

ثم اقول هذا ه فلا بدّ من التغيير عنه بالمنصوب بها لمخالفه ما عداه
من المنصوبات فانّ بعضها وان لم يكن من المنصوبات لكن الاكثر منها
فاعطى الاكثر حكم الكل فعدّ الكل منها تجوّزا ولا يبعد ان يقال اسم لا
هو المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه او محلّا كما هو مبني منه على الفتح واما
ما هو مرفوع فليس اسما لها لعدم عملها فيه هو المسند اليه بعد دخولها خر
ج بمثل ابوه في لا غلام رجل ابوه قائم لما عرفت وهذا القدر كاف في جعل
اسمها مطلقا لكثرة ما زاد حدّ المنصوب فيه زاد عليه قوله يليها اى
يلي المسند اليه لفظة لا اى يقع بعدها بلا فاصل نكرة مضافا او مشبها
بالمضاف في تعلقه بشيء هو من تمام معناه هذه احوال مترادفة خرج
من الخبر المجرد هذا المبتدا اي الاول منهما ومن الخبر المجرد في نحوها
وما بقى من الخبر المرفوع في يليها مثل لا غلام رجل مثال لما يليها نكرة
مضافا وفي بعض النسخ لا غلام رجل ظريف فيها وقد عرفت في المرفوعات
تحقيق قوله فيها ولا عشرين درهما لك مثال لما يليها نكرة مشبها بالمضاف
وقوله لك على النسخ المشهورة من تتمة المثالين كليهما فان كان اى المسند اليه
بعد دخولها مفردا واقع على الاحوال المذكورة بل كان مفردا بانتفاء الشرط ا
الاخير فقط وهو كونه مضافا او مشبها به اى يليها نكرة غير مضاف ولا
مشبها به لترتيب عليه قوله فهو مبني على ما ينصب به فانه لو كان مفردا
معرفة او مفصولا لحكمه غير ذلك وقوله على ما ينصب به اى على ما كان ينصب
به المعرب قبل دخول لا عليه وهو نحو لاصل الفتح في الموحد نحو لا ر
جل في الدار والكسر في الجمع المؤنث السالم بلا تنوين في الدار والياء المفتوح

ما قبلها

ما قبلها في المثنى والمكسور ما قبلها في جمع المذكر السالم نحو لا مسلمين
ولا مسلمين لك وتعبيره بالمنصوب الذي مضاف ولا مضارع له فيدخل فيه
المثنى والمجموع وانما بنى لتضمنه معنى من انه في معنى لا من رجل في الدار لا
من رجل فيها لانه جواب لمن يقول هل من رجل في الدار حقيقة او تقديرا
فحذف من تخفيفا وانما بنى على ما ينصب به ليكون البناء على حركة او حرف
استحقها النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف والمضارع لان
الاضافة يترجح جانب الاسمية فيعيد الاسم بها ما مال الى ما يستحق في
الاصل اعني الاعراب وان كان اى المسند اليه بعد دخولها معرفة بانتفاء
الشرط الثاني او مفصولا بينها وبين ذلك المسند وبين لا بانتفاء الشرط
الاتصال على سبيل منع الخلو سواء كان مع انتفاء الشرط كونه مضافا او مشبها
به او لا وهي ستة صور نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار
ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امرأة ولا في الدار غلام رجل ولا امرأة ولا في الدار
زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو وجب في جميع هذه الصور
الست الرفع على الابتداء اما في المعرفة فلا امتناع اثر لا النافية
للجنس فيها واما في المفصول فلضعف عن التاثير مع الفصل والتكرير اى
وجب تكرير اسمه لكن مطلقا لا بعينه اما في المعرفة ليكون كالعوض عما في
النكرة من معنى نفي الاحاد واما في النكرة ليكون مطابقا لما هو جواب لمن
قوله السائل افي الدار رجل ام امرأة وهذا التعليل جار في المعرفة ايضا ونحو
قضية ولا ابا حسن لها اى لهذه القضية هذا جواب عن دخل مقدر
على قوله وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير بان اسم لا فيه معرفة لان ابا

ابا حسن كنية علي رضي الله عنه ولا رفع فيه ولا تنوين بل هو منصوب غير منون
فاجاب عنه بانه مؤول بالنكرة اي بتقدير المثل اي ولا مثل ابي حسن لها
فان مثلا لتوغله في الابهام لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة او مؤول بفيصل اي
للحق والباطل لاشتهاره عليه السلام بهذه الصفة فكانه قيل لا فيصل لها ويقوي
هذا التاويل ابي احسن بحذف اللام لان الظاهر انه ينوينه للتنكير وفي مثل
لا حول ولا قوة الا بالله اي فيما كررت فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب
كل واحد منهما نكرة بلا فصل تجوز خمسة اوجه بحسب اللفظ لا بحسب
التوجيه فانها بحسب التوجيه تزيد عليها الاول فتحهما اي لا حول
ولا قوة الا بالله على ان يكون لا في كل منهما لنفي الجنس ولا قوة عطفا على
لا حول عطف مفرد على مفرد وخبرها محذوف اي لا حول ولا قوة موجودان
بالله او عطف جملة على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف
خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية والثاني فتح الاول ونصب
الثاني اي لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس
واما نصب الثاني فلان لا الثانية مزيدة لتاكيد النفي والثاني معطوف على
الاول فيكون منصوبا حملا على لفظه لمشابهة حركته حركة الاعراب ويجوز
ان يقدر لهما خبر واحد وان يقدر لكل واحد منهما خبر على حدة والثالث
فتح الاول ورفع الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان
لا الاولى لنفي الجنس واما رفع الثاني فلان لا زائدة والثاني معطوف
على محل الاولى وانه مرفوع بالابتداء وعطف المفرد على المفرد بان يقدر لهما
خبر واحد وعطف الجملة على الجملة بان يقدر لكل منهما خبر واحد والرابع

رفعهما

رفعهما بالابتداء نحو لا حول ولا قوة الا بالله لانه جواب قولهم
بغير الله حول ولا قوة فجاء بالرفع فيهما مطابقة للسؤال ويجوز
ان الاعراب هاهنا ايضا والخامس رفع الاول على ان لا بمعنى ليس على ضعف
فان عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله
على ان يكون لا لنفي الجنس وضعف وجه ضعف رفع الاول بانه
يجوز ان يكون رفعه لالغاء عمل لا بالتكرير لا لكونها بمعنى ليس لان
شرط الغائها التكرير فقط وقد حصل هاهنا ولا دخل فيها لتوافق الا
سمين بعدها في الاعراب فبناء على التوجيه الاول متعين بعطف
جملة على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله والا يلزم ان يكون
قول الا بالله منفيا ومرفوعا وعلى التوجيه الثاني يحتمل ان يكون من
قبيل عطف مفرد على مفرد او عطف جملة على جملة كما لا يخفى واذا د
خلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم يتغير العمل اي عملها اي ما
بعدها في دخولها اعرابا وبناء لان العامل لا يعلم لدخول كلمة الا
ستفهام ومعناها اي معنى الهمزة الداخلة على لا التي لنفي الجنس
حقيقة فتقول الا رجل في الدار مستفهما واما العرض مثل الا نزول عندي
ولم يذكر سيبويه ان حال لا في العرض كحالها قبل الهمزة بل ذكره السيرافي
وتبعه الجزولي والمصنف وتبعهم ذلك الاندلسي وقال هذا خطأ لانها اذا
عرضا كانت من حروف الافعال مثل ان ولو فدخل في التحضيض فيجب انتصاب
الاسم بعدها نحو الا زيدا تكرمه واما التمني نحو الا ماء اشربه حيث لا
يرجى ماء وقوله الا رجلا جزاه الله خيرا فهذه عند الخليل للتمني

الداخلة عليها حرف الاستفهام ولكن حرف موضوع للتحضيض وأضمر فكأنه
قال ألا ترونني رجلاً يعني هلا تروني رجلاً ولذلك نصب ونون وهي
عند يونس لا التي دخلت عليها همزة والاستفهام بمعنى التمني فكان
القياس ألا رجل ولكنه نونه لضرورة الشعر ونعت اسم لا المبني لا
نعت اسمها المعرب احترازاً عن نحو لا غلام رجل ظريفاً الأول أي
نعته للنعت أي لا الثاني فما بعده احترازاً عن مثل لا رجل ظريف كريم
في الدار مفرداً حال من ضمير مستتر في العامل فيه مبني احترازاً عن مثل لا رجل حسن
الوجه يليه حال بعد الحال أو صفة مفرداً احترازاً عن نحو لا غلام فيها ظريف و
هذا القيد يغني عن الأول مبني على الفتح حملاً على المنعوت لكمال الاتحاد بينهما
والاتصال وتوجه النفي إليه إلى النعت حقيقة والمبني في قوله ونعت
المبني إشارة إلى ما بني على الفتح بالأصالة لا بالتبعية فإنه المذكور سابقاً
فلا يرد عليه أنه إذا كرر المبني ومبني على الفتح ثم جيء بنعت لا يجوز بناؤه
مثل لا ماء ماء بارداً مع أنه يصدق عليه أنه نعت المبني الأول مفرداً يليه فإن
بارداً في مثل هذا المثال نعت للتابع لا المتبوع كما هو الظاهر ولو جعل نعتاً
للمتبوع فليس مما يليه لتوسط التابع بينهما ومعرب لأن الأصل في التوابع
تبعيتها المتبوعات في الإعراب دون البناء رفعاً حملاً على محل المنعوت
ونصباً حملاً على لفظه أو على محله القريب نحو لا رجل ظريف بالفتح وظريف
بالرفع وظريفاً بالنصب وإلا أي وإن لم يكن النعت كذلك فالإعراب أي
فحكمه الإعراب لا غير رفعاً حملاً على المحل البعيد أو نصباً حملاً على اللفظ
أو المحل القريب وقد مرت أمثلة في بيان فوائد القيود والعطف

على اسم

على اسم لا المبني إذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا في المعطوف
فإنه إذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو لا غلام لك
والعباس وإن كان لا مكررة في المعطوف فحكمه ما علم في قوله لا حول
ولا قوة إلا بالله فيما سبق بأن يحمل على اللفظ أي لفظ اسم لا
المبني ويجعل منصوباً أو بأن يحمل على المحل ويجعل مرفوعاً جائز لا
يجوز فيه البناء لمكان الفصل بالعاطف ولم يجعل في حكم المتصل
لضعف الفصل بلا المؤكدة إذ المعطوف على المنفي تزاد فيه لا كثيراً
نحو لا حول ولا قوة مثل لا أب وابناً في قول الشاعر ولا أب وابناً
مثل مروان وابنه إذ هو بالمجد ارتدى وتأزرا وسائر التوابع لا نعت ولا عطف فيها حكم
ينبغي أن يكون حكمها حكم توابع المنادى كذا ذكره الأندلسي ومثل لا أبا
له ولا غلامي له مما يكون فيه بعد اسم لا التي لنفي الجنس لام الإضا
فة أي لام اقتضائي جائز بنى على ذلك الاسم أحكام الإضافة من إثبا
ت الألف في نحو أبا وحذف النون من نحو غلامي جائز يعني أن الأصل
في مثل هذين التركيبين أن يقال لا أب له ولا غلامين له ويكون الاسم
لا فيها مبنياً على ما ينصب به والجار مع المجرور خبراً لها وقد جاء على
قلة مثل لا أبا له ولا غلامي له بزيادة الألف في مثل أب وإسقاط
النون في مثل غلامين على خلاف الإضافة بتشبيهها له أي اسم لا
في هذين التركيبين مع أنه ليس بمضاف بالمضاف وإجراء لأحكام المضاف
عليه بإثبات الألف وحذف النون فيكون معرباً ووجه التشبيه أن ما
هو له كما أنه لا حين تضاف باظهار اللام بينه وبين ما يضاف إليه

او مالكه

اى للمضاف في اصل معناه اى معنى المضاف من حيث هو مضاف يعني
الاضافة وهو الاختصاص او المعنى ان مثل لا اباله ولا غلامي له جائز
تشبيها له اى مثل هذين التركيبين حيث لا اضافة فيه بالمضاف اى
بتركيب مشتمل على الاضافة لمشاركته اى لمشاركة هذين التركيبين
له اى لما يشتمل على الاضافة في اصل معناه اى معناه ما يشتمل على الاضافة
وهو الاختصاص لان بين الاختصاص تفاوتا فان الاختصاص المفهوم
من التركيب الاضافي اتم مما فهم من غيره ومن ثم اى لاجل ان جواز مثل هذين
التركيبين انما هو تشبيه غير المضاف بالمضاف في معنى الاختصاص لم
يجز تركيب لا ابا فيها اى في الدار لعدم الاختصاص فان الاختصاص المفهوم
من اضافة الاب الى الشيء انه هو ابوته له وهذا الاختصاص غير ثابت للا
ب بالنسبة الى الدار فلا يصح اضافته الى الدار فكيف تشبيه تركيب لا
ابا فيها بتركيب يضاف فيه الاب الى الدار لمشاركته له في اصل معناه
الثاني اى مثل هذين التركيبين مضاف حقيقة لفساد المعنى المراد وبها
على تقدير الاضافة وهو نفي ثبوت جنس الاب او الغلام مبين لمرجع
ضمير المجرور بالاستقلال من غير احتياج الى تقدير خبر هذا المعنى يفسد على
تقدير الاضافة من وجهين اما اولا فلان معنى هذا التركيب على تقدير
الاضافة نحو لا اباه ولا غلاميه وهذا لا يتم الا بتقدير خبر اى لا اباه موجود
ولا غلاميه موجودا واما ثانيا فلان المراد نفي ثبوت جنس الاب او الغلام
مبين له لا النفي الموجود عن ابيه المعلوم او غلاميه المعلومين خلافا لسيبويه
والخليل وجمهور النحاة وانما خص سيبويه بهذا الخلاف لانه العمدة فيما بينهم

اولا انه المقصود

اولا انه المقصود وبيان الخلاف لا نفي المخالفين فمذهب سيبويه
والخليل وجمهور النحاة ان مثل هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار
المعنى واقحام اللام بين المضاف اليه تاكيد اللام المقدرة وحكم المضاف
بضاده كما عرفت ويحذف في اسم لا حذفا كثيرا في مثل لا عليك اى لا
باس عليك ولا يحذف في الاسم وجوبا الخبر لئلا يكون اجحافا
في اسم لا كزيد ان جعلت الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما
والخبر محذوف اى لا مثل موجود وجاز ان يكون خبرا اى لا
احد مثل زيد وان جعلته حرفا لاسم محذوف اى لا احد
كزيد خبر ما ولا المشبهتين بليس في النفي والدخول على الجمل
الاسمية وهو المسند بعد دخولهما اى دخول ما ولا وهو اى خبرهما
خبرهما وكلا اسميهما اسمها اللغة حجازية وخص الخبر بالذكر
لان اعمالهما وجعل اسميهما وخبرهما اسما وخبرا لهما انما يظهر باعتبار الخبر
فجعل الخبر خبرا لهما انما هو في لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فحينئذ لا يذ
هبون الى اعمالهما لا يجعلون الخبر خبرا لهما ولا الاسم اسما لهما بل هما
مبتدأ وخبر على ما كانا عليه قبل دخولهما ولغة اهل الحجاز هي التي
جاء عليها التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم واذا
زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد قائم بطل العمل وخصت ما بالذكر لا
نها لا تزاد مع لا في استعمالاتهم وهي زائدة عند البصريين نافية في
الاشتقاق مؤكدة عند الكوفيين او انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قائم
او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل اى عمل ما ولا

كان مع واحد من هذه الامور الخمسة اما الثاني فلان ان ظاهرة ما عامل
ضعيف عمل الشبه ليس فعلا بل اسم فلا يلزم من عمولها لم يعمل واما اذا انتقض
النفي فلان عمله بالمعنى النفي فلما انتقض النفي بطل العمل واما اذا تقدم
الخبر فلتغير الترتيب مع ضعفها في العمل واذا عطف عليه اي على خبرها
بموجب بكسر الجيم اي بعاطف يفيد الايجاب بعد النفي وهو بل ولكن
نحو ما زيد مقيما بل مسافر وما عمرو قاعدا لكن قائم فالرفع اي فالحكم المعطوف
الرفع لا غير لكونه خبر مبتدأ لان انتقض النفي المجرور هو ما اشتمل اي
ويسمى اشتمل المجرور الحرف الاول التي هي محل الاعراب فانه لا يطلق عليها
المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا كما مر اقسام الاسم
على علم المضاف اليه اي علامة كون المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه
بمعنى الجر سواء كان بالكسرة والفتحة او الياء لفظا او تقديرا وانما قلنا
من حيث هو مضاف اليه لان الجر ليس علامة لذات المضاف اليه بل بحيثية
كونه مضافا اليه والمضاف اليه ولذلك كان مختصا بما هو فيه لكن المشتمل
على علامة اعم منه ومما هو مشبه به فيدخل في تعريفه المجرور نحو بحسبك
درهم وكفى بالله وكذا المضاف اليه بالاضافة اللفظية وان لم يكن ما
خلا في تعريف المضاف اليه وهو هنا غير ما هو المصطلح المشهور بينهم
وذهب المص في ذلك الى مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف اليه
على المنسوب اليه بحرف الجر لفظا انما كل اسم حقيقة او حكما ليشتمل
الجمل التي يضاف اليها نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فانها في حكم
المصادر نسب اليه شيء اسما كان نحو غلام زيد او فعلا نحو مررت

بزيد

بزيد بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اي سواء كان ذلك
الحرف كائنا مثل مررت بزيد او مقدرا لكون ذلك المقدر مرادا من
حيث العمل بابقاء اثره وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم فضة و
ضرب اليوم مجاز في قوت يوم الجمعة فانه قاصد ان نسب اليه
القيام بالحرف المقدر وهو في لكنه يظهر ايضا انه لو اريد لا تجر فالتقدير
اي تقدير حرف الجر شرطه ان يكون المضاف اسما اذ لو كان فعلا لا بد
من ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد مجردا اي منسلخا مقوية اي ما
قام مقامه من نون التثنية والجمع لاجلها اي لاجل الاضافة لان
التنوين او النون دليل تمام ما هو فيه فلما اراد ان يجر جا الكلمتين
مرجا يكتسب به الاولى من الثانية التعريف او التخصيص او التخفيف
حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة وجعلوها بالثانية ثم المتبادر
من هذا التعريف نظرا الى كلام القوم حيث لم يسمعوا قائلين بتقدير
حرف الجر في الاضافة اللفظية انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة
اللفظية لكن الظاهر من كلام المص في المتن والتصريح في شرحه بان
التقسيم الاضافة الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو لا اضافة
بتقدير الحرف الجر لكنه لم يبين تقدير الحرف الجر فيها لا في المتن ولا
في شرحه ولم ينقل عنه شيء فيه من سابقيه مضافا ته وقد تكلف
بعضهم في اضافة الصفة الى معمولها مثل ضارب زيد بتقدير
اللام تقوية للعمل اي ضارب لزيد وفي اضافتها الى فاعلها مثل
الحسن الوجه بتقدير من البيانية فان تنكير الوجه في قولنا جاء

زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز فانّ في اسناد الحسن الى زيد ابهاما
ما فانه لا يعلم انه اي شيء منه حسن فاذا ذكر الوجه فكانه قال من
حيث الوجه فان قلت هذا في الحقيقة تخصيص فلا يصح ان الاضافة
اللفظية لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ قلنا كان هذا التخصيص واقعا
قبل الاضافة فلا يكون مما يفيده الاضافة قلت فائدة الاضافة
الا التخفيف في اللفظ وهو اي الاضافة بتقدير حرف الجر معنوية
اي منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى في المضاف تعريفا او تخصيصا
ولفظية اي منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم سرايتها اليه
فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف فيها غير صفة كاسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة مضافة الى معمولها فاعلا او مفعولا لها
قبل الاضافة سواء كان لم يكن صفة كغلام زيد او كانت ولكن غير
مضافة الى معمولها بل الى غيره كضارب مصر وكريم البلد واحترز به عن
نحو ضارب زيد وحسن الوجه وهي اي الاضافة المعنوية بحكم الا
ستقراء اما بمعنى اللام فيما اي في المضاف اليه حال جنس الاضافة فيه
ان لا يكون ذلك المضاف اليه صادقا على المضاف وغيره والا في اياه نحو غلام
زيد فان زيدا ليس جنسا للغلام صادقا عليه وعلى غيره فاضافة الغلام
اليه بمعنى اللام اي غلام لزيد واما بمعنى من البيانية فيما جنس المضاف
اي الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف صادقا على غير
المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه واما بمعنى في فيما هو اي
ظرف المضاف والحاصل ان المضاف اليه اما مباين للمضاف او ان

ان كان المضاف اليه ظرفا له فالاضافة بمعنى في والا فهي بمعنى
اللام واما مساو له كليث واسد واعم مطلقا كاحد اليوم فلا
يضاف عليه الحقيقة وهي ممتنعة واما اخص مطلقا كيوم الاحد وعلم
الفقه وشجر الاراك فالاضافة فيه ايضا بمعنى اللام واما اخص
من وجه فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف فالاضافة بمعنى من
والا فهي ايضا بمعنى اللام فاضافة خاتم فضة الى بيانية واضافة
فضة الى خاتم بمعنى اللام كما يقال فضة خاتمك خير من فضة خا
تمي واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي
افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك يوم الاحد
وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهارها والكلام فيه
وبهذا الاصل يرتفع الاشكال عن كثير من امثلة الاضافة اللامية
فلا يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل واحد
وهو اي كون الاضافة بمعنى في قليل في استعمالاتهم وردها
اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام فان معنى ضرب اليوم ضرب
له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه فان قلت فعلى
هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام
لاختصاص الواقع بين المبين والمبين قلنا نعم لكن لما كانت
الاضافة بمعنى في قليلا ردوه الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا
للاقسام واما الاضافة بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم فلا وجه
ان يجعل قسما على حدة نحو غلام زيد مثال للاضافة بمعنى

اللام اى غلام لزيد وخاتم فضة مثال للاضافة بمعنى من اى
خاتم من فضة وضرب اليوم مثال للاضافة بمعنى فى اى ضرب
واقع فى اليوم وتفيد اى الاضافة المعنوية تعريفا اى تعريف
المضاف مع المضاف اليه المعرفة لان الهيئة التركيبية فى الاضافة
المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية المضاف لان نسبة امر
الى شئ معين يستلزم المعلومية المخصوصة ومعهوديته فان ذا
تلك خبرة زعم كما لا يخفى فان قلت فلا يقال جاءنى غلام زيد
من غير اشارة الى واحد معين فلا يكون هيئة التركيبية الاضا
فى المعلومية المضاف قلنا ذلك كما ان المعرف باللام فى الاصل
الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما فى قوله ولقد
امر على اللئيم يسبنى فمضيت ثمة قلت لا يعنينى وذلك على خلاف
وضعه وليس يجرى هذا الحكم فى نحو غير ومثل فان اضافتهما لا
يفيد التعريف وان كانا مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما فى
الابهام الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد يعرف بغيريته
كقولك عليك بالحركة غير السكون وكذلك اذا كان المضاف اليه
مثل اشتهر بمماثلته فى الشئ من الاشياء كالعلم والشجاعة فقيل
لرجل مثلك كان معرفة اذا قصد الذى يماثله فى الشئ الفلانى
وتفيد الاضافة المعنوية تخصيصا اى تخصيص المضاف مع المضاف اليه
النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص تقليل الشركاء ولا شك ان
الغلام قبل الاضافة الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وغلام

امرأة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام امرأة وقلت الشركاء
فيه وشرطها اى شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف ان كان
معرفة من التعريف فان كان فيه اللام حذف لاسم وان كان
علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم وان
لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بلا شك او المراد بالتجريد
تجرده وخلوه من التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة فى نفسه
من غير تجريد او كان معرفة جردت عن التعريف وانما يجب التجريد
لان المعرفة لو اضيف الى النكرة لكان طالبا للادنى وهو التخصيص
مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيفت الى المعرفة لكان
تحصيل الحاصل فيضيع الاضافة حيث لا يفيد تعريفا ولا تخصيصا فان
قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما فى نحو النجم و
الثريا والصعق وابن عباس فى لزوم تعريف المعرف فانا نجوّز
هذا دون ذلك قيل لا نسلم ان فى هذه الامثلة تعريف المعرف بل
فيها زوال التعريف وهو التعريف الحاصل باللام او الاضافة و
حصول تعريف آخر وهو التعريف الحاصل بالعلمية فانها حين جاءت
اعلاما لم يبق فيها الاشارة الى معلوميتها باللام او الاضافة فلا يلزم
فيها تعريف المعرف بل تبديل تعريف وما اجازه الكوفيون من تركيب
الثلاثة الاثواب وشبهه من العدد المعرف باللام المضاف الى
معدوده نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار ضعيف قياسا
واستعمالا اما قياسا فلما ذكرنا من لزوم تحصيل الحاصل واما استعمالا

فلما ثبت من الفصحاء ترك اللام قال ذو الرمة ثلث الاثافي
والديار البلاقع واما ما جاء في الحديث من قوله بالالف الدينار
فعلى البدل ومنه الاضافة والاضافة اللفظية علامتها ان تكون
المضاف صفة احترازا عما اذا لم يكن صفة نحو غلام زيد مضافة الى
معمولها احترازا عما اذا كانت مضافة الى غير معمولها نحو مصارع البلد
وكريم العصر مثل ضارب زيد من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله
وحسن الوجه من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها ولا تفيد
الاضافة اللفظية فائدة الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها في تقدير
الانفصال في اللفظ لا في المعنى بان يسقط بعض الالفاظ عن ملاحظة
العقل بازاء ما سقط من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة
والتخفيف اللفظي اما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة
مثل ضارب زيد او حكما مثل حواج بيت الله الحرام او بحذف نوني
التثنية والجمع مثل ضاربا زيد وضاربو زيد واما في لفظ المضاف اليه
فقط بحذف الضمير واستتاره في الصفة كالقائم الغلام كان اصله القائم
غلامه فحذف الضمير من غلامه واستتر في القائم فالتخفيف
في المضاف اليه فقط واما في المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام
اصله زيد قائم غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف
اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة ومن ثمه اي ومن جهة وجوب افادة
الاضافة اللفظية التخفيف انتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص
جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه باضافة صفة الى معمولها وجعلها

صفة لنكرة

صفة لنكرة من جهة انها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب وامتنع
تركيب مررت بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاول
للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ولجاز الثاني لكون الموصوف اذن صفة
للمعرفة فالمراد ان ما اشار اليه بثم وهو مجموع امور ثلثة وجوب
افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف وانتفاء التخصيص
يلزم جواز التركيب الاول وامتناع الثاني ولا يلزم من ذلك ان يكون
لكل واحد من تلك الامور مدخل في ذلك الاستلزام بل يجوز ان يكون
انتفاء باعتبار بعضها فلا يرد انه لا مدخل في ذلك الاستلزام لانتفاء
التخصيص ومن جهة انها افادت تخفيفا جاز تركيب الضاربا زيد وال
الضاربو زيد لحصول التخفيف بحذف النون وامتنع تركيب الضار
ب زيد لعدم التخفيف لان التنوين في الضارب انما سقط للالف
واللام لا للاضافة ولا شك انه لا دخل في هذا التوجيه الى التعريج
لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص بل يكفي فيه وجوب التخفيف
فقط وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا الفرع لكنه اخره لكثرة
مباحثه خلافا للفراء فانه يجوز تركيب الضارب زيد اما لانه توهم
ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة فحصل التخفيف بحذف التنوين
بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجاب المصنف عنه في شرحه بانه
غير مستقيم لان القول بتاخر اللام المقدمة حسا على الاضافة تقديرا
ادعاء مخالف للظاهر واما لوقوع في شعر الاعشى من قوله الواهب المائة
الهجان وعبدها فان قوله وعبدها بالجر معطوف على المائة فصار

المحض باعتبار العطف لوجب عندها انّ من باب الضارب زيد كما
لا يمتنع ذلك حيث انى به بعض النحاة لا يمتنع هذا فاجاب المص
بقوله وصف الواهب المائة الهجان وعبدها يعنى هذا المولّف
لا يحوى ذو الفصاحة بحيث يستدلّ به لما عرفت من امتناع
مثل الضارب زيد لعدم الفائدة فى الاضافة ولا يخفى ان فيه
شوب مصادرة على المطلوب للتامّ الآن فيقال المراد انه
ضعيف فى الاسناد لا الاستدلال به اذ لا نصّ فيه على الجرّ فانه يحتمل النصب
حملا على المحلّ او على انه مفعول معه او لانه قد يحتمل فى المعطوف وعليه
كما قرئت شاة وسخلتها حيث جاز هذا التركيب ولم يجز سخلتها
بادخال ربّ على سخلتها بدون العطف والبيت بتمامه الواهب
المائة الهجان وعبدها عوذا تزجى خلفها اطفالها اى مجاورته
الواهب المائة الهجان اى المعطى من الابل [illegible] ويستوى الجمع
والواحد والهجان صفة المائة وبدل عنها او من قبيل الثلثة الاثواب
كما هو مذهب الكوفيين وعبدها اى راعيها فنسبها له لعله
لقيامه بخدمتها او عبدها حقيقة باضافة لادنى ملابسة
عوذا بالذال المعجمة جمع عائذة التى بعد نتاجها حال من
المائة تزجى بالزاى المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المذكّر اى يسوق
فاعله ضمير العبد واطفالها منصوب على المفعولية او على صيغة
المجهول المؤنث واطفالها رفع على انه مفعول ما لم يسمّ فاعله وحقيقة
الامر لا ينكشف الا بعد معرفة حركة الروى من القصيدة ولما

لانه

لانه فاسد على الضارب الرجل والضاربك فاجاب المص بقوله وانما
جاز الضارب الرجل يعنى كان القياس عدم جوازه لانتفاء التخفيف
وزوال التنوين باللام لكنه جاز حملا على الوجه المختار فى الحسن الوجه وهو
جرّ الوجه بالاضافة وفيه وجهان اخران رفعه على الفاعلية ونصبه
على التشبيه بالمفعول ووجه الحمل اشتراكهما فى كون المضاف صفة وفى اضافتها
اليهما معرفا باللام وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد
والحسن الوجه فقياسه عليه قياس مع الفارق والضاربك يحتمل
انما جاز الضاربك مع ان القياس عدم جوازه كما عرفت وكذلك
شبهه وهو الضاربى والضاربه وغيرهما فيمن قال اى فى قول سيبويه
واتباعه انه اى الضارب فى الضاربك مضاف دون من قال انه
غير مضاف والكاف منصوب المحل على المفعولية والتنوين محذوف
لاتصال الضمير لا للاضافة فانه لا يحتاج جوازه الى الحمل الا الحمل على
ضاربك [illegible] المفعول له والعمل العلل بما عن ههنا وبيانه انهم
اذا اوصلوا اسماء الفاعلين والمفعولين المجردة عن اللام بمفعولاتها وكانت
مفعولاتها الضمائر المتصلات التزموا الاضافة ولم ينظروا الى التحقيق الحقيقى فقالوا
ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس اتصال الضمير
ثم لما لم يعتبر التخفيف فى ضاربك وجوّز بدونه حملوا الضاربك
عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل واحد منهما اسما فاعلا
مضافا الى مضمر متصل محذوفا تنوينه قبل الاضافة لا للاضافة ولم
يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد والدليل على

ان سقوط التنوين في ضاربك للاتصال الكافي لا للاضافة انها لو سقطت
للاضافة لكان ينبغي ان لا يتصوب ذا المثال لا على وجه ان يكون الضمير منصوبا
بالمفعولية ثم يضاف ويقال ضاربك كما يتصوب ضارب زيدا ثم يضاف
ويقال ضارب زيد ولما لم يتصوب ضاربك نعلم انها سقطت للاتصال
الكافي لا للاضافة ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك
ضارب اياك المنفصل بالتنوين ثم لما اضيف حذف التنوين وصار الضمير
المنفصل متصلا فصار ضاربك وحصل التخفيف حملا ثم حمل الضاربك عليه
لانهما من باب واحد حيث كان كل منها اسما فاعلا مضافا الى ضمير متصل من غير
اعتبار صفة تنوينها قبل الاضافة لم يجوزوا الضارب زيد لانهما ليسا من باب
واحد واعلم انا جعلنا قوله ضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وقوله الضا
الرجل والضاربك حملا على نظيرهما على الاجوبة عن استدلال الفراء على
جواز الضارب زيد عن جانب المصنف على موافقة بعض الشارحين و
الثانية يجعل كل واحدة منها اشارة الى مسئلة على حدة مناسبة الحكم امتناع
الضارب زيد يعني قوله وضعف الواهب المائة والهجان وعبدها انه ضعف
عطف المجرد من اللام على المحلى بها المضاف اليه ضعف ومصدرة باللام لا يغتفر
العطف بغير مثل الضارب زيد كما عرفت وانما لم يحكم عليه بالامتناع
بل بالضعف لانه قد يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف عليه وح يندفع
ما فيه من توهم شائبة المصادرة على المطلوب على التقدير الاول وارجاع كل من
الصورتين الاخيرتين الى مسئلة ظاهر وتفصيله والدال على الفراء ولا اشكال
بها ولا يضاف موصوف الى صفة مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفي عليه

لان المحل

لان لكل من التركيب الوصفي والاضافي معنى اخر لا يفهم احدهما من
الاخر ولهذا المعنى يمتنع الاضافة صفة الى موصوفها فلا يقال مسجد الجامع
مع معنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد خلافا للكوفيين
فان مسجد الجامع عندهم بمعنى مسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد
من غير فرق ويرد على القاعدة الاولى وهو قوله ولا يضاف موصوف
الى صفة مثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء
فان في كل واحد من التراكيب اضيف الموصوف الى صفته فان الجامع صفة
والغربي صفة الجانب والاولى صفة الصلوة والحمقاء صفة البقلة وقد ا
اليها موصوفاتها واجيب بان مثل هذه التراكيب متاول فمسجد الجامع متا
ول بمسجد وقت الجامع وذلك يحتمل معنيين احدهما ان يكون الوقت
في نظم الكلام فيكون المسجد مضافا اليه والجامع صفة للوقت فاندفع
الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف وثانيهما ان
يكون الوقت محذوفا والجامع قائما مقامه منطويا عليه فيكون بمنزلة ا
المضاف اليه فيضاف المسجد اليه فيندفع الايراد بوجه واحد وهو ان الجامع
صفة للمضاف وعلى هذا القياس صلوة الاولى وتقديره بقلة الحمقاء على الاضا
المذكورين لكن هذا التاويل لا يتصور ولا يتمشى في جانب الغربي فانه لا شك
ان المقصود التوصيف فكان الجانب الغربي لا توصيف مكان هو جانبه بها
اللهم الا ان يقال هنا تجريد كان المكان الذي اضيف اليه الجانب موضع
الاضافة وبيانه ان المكان الذي اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو المحل فيستقيم
المعنى ويرد على القاعدة الثانية وهو قوله ولا صفة الى موصوفها مثل جرد قطيفة

واطلق شاب فان احدهما قطيفة جرد اثباب اخلاق وقدمت
الصفة على الموصوف واضيفت اليه واجيب بانه متاول بانهم جعلوا
قطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير صفة فلما قصد والتخصيص لكونها صالحة
لان يكون قطيفة وغيرها من خز ما من كونه صالحا لان يكون فضة وغيرها اضافها
الى جنسه الذي يتخصص به كما اضافوا خاتما الى فضة فليس اضافة اليها من
حيث انه صفة لها بل جنسا تخصص بها اضيفت اليها التخصيص وعلى هذا
القياس اخلاق شاب ولا يضاف اسم مماثل او مشابه للمضاف اليه
في العموم والخصوص الى ذلك المضاف اليه سواء كانا مترادفين كليث
واسد في الاعيان والمنع وحبس ومنع في المعاني والاحد بث او غير
مترادفين بل متساويين في الصدق كالانسان والناطق لعدم الفائدة
في ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت ليث اسد لا يفيد ان ليثا
بدون ذكر الاسد واضافة الليث اليه فيكون ذكر الاسد واضافة الليث
اليه لغوا لا فائدة فيه بخلاف اضافة العام الى الخاص في مثل كل الدراهم وعين
الشي فان المضاف فيها يختص اي يصير خاصا بسبب اضافته الى المضاف
اليه ولا يبقى على عمومه سواء افادة الاضافة التعريف او التخصيص واحمية العين
عن الشي اذا كان اللام فيه للعهد كما مر وامّا اذا كان للجنس ففيها احقا
ويرد على قولهم لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم او الخصوص قولهم
سعيد كرز ونحوه فان سعيد كرزا اسمان المسمى واحد كليث واسد مع
انه اضيف احدهما الى الاخر واجيب انهما اول بحمل احدهما على المدلول
والاخر على اللفظ فكانك اذا قلت جاءني سعيد كرز قلت جاءني مدلول

بذا اللفظ

هذا اللفظ ولم يقولوا سعيد كلان قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب اوضح
من الاسم غالبا واذا اضيف الاسم الصحيح وهو في عرف النحاة ما
ليس في آخره حرف علة والملحق به وهو ما في آخره واو او يا قبلها ساكن
وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا يثقل عليها
الحركة لما حصل السكون قبل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون
مثلها بعد السكوت في الوقوع بعد استراحة اللسان ولا يثقل عليها
الحركة يعني في الابتداء وكذا بعد السكون الى ياء المتكلم كسر آخره
للتناسب مثل ثوبي ودلوي على الصحيح وظبيي ودلوي في الملحق به و
اليا مفتوحة او ساكنة وقد اختلف في انها الاصل والصحيح ان الفتح
ان الاصل في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن
حقيقة او حكما والاصل فيما بني على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض
للتخفيف فان كان آخره اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفا تثبت
اي الالف على اللغة الفصحى لعدم موجب الانقلاب نحو عصاي ورحاي
وهذيل وهي قبيلة من العرب تقلبها اي الالف حال كونها الفا غير التثنية
ياء لمشاكلة ياء المتكلم وتدغم اليا في اليا مثل عصي ورحي ولا تقلب
الف التثنية لئلا يلزم الالتباس المرفوع بغيره بسبب القلب
وان كان آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء ادغمت في المتكلم لاجتماع
المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مثل مسلمين اذا اضيف الى ياء
المتكلم واسقط النون للاضافة وادغمت اليا في اليا فصار مسلمي
وان كان آخره واوا قلبت الواو لاجتماع الواو واليا والاول كل منهما

ساكنة مثل مسلمون اذا اضيف الى يا المتكلم قلبت واوه يا وادغمت
الياء في اليا وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت يا ساكنة يوجب بقا الضمة
قبلها تغيرها فحركت بحركة المناسبة لها فقيل مسلمي وان كان قبل اليا
والواو فتحة بقي ما قبلها مفتوحا كقولك في مصطفين مصطفي وفي المصطفون
مصطفي لخفة الفتحة وفتحت اليا اي يا المتكلم في الصور الثلث الساكن
اي اللزوم التقا الساكنين ان لم تحرك واختير الفتح لخفته واما الاسما
الستة التي مر البحث عنها مضافة الى غير يا المتكلم فاخي وابي اي فالحال
في اخ واب منها اذا اضيف الى يا المتكلم ان يقال اخي وابي مثل يدي
ودمي بلا رد المحذوف فجعلا نسيا منسيا واجاز المبرد فيهما اخي وابي
برد اللام الفعل فيهما وهو الواو وجعلها يا وادغام اليا في اليا وتمسك
في ذلك بقول الشاعر وابي مالك ذو المجاز بدار وحمل الاخ على الاب
لتقاربهما لفظا ومعنى واجاب عنه المصنف في شرحه بان ذلك خلاف القياس
استعمال الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون المقسم به ابي جمع اب فاعله
ابين سقط النون في الاضافة مجمل اليا ان الاولى في الثانية فصار ابي
وقد جاء جمعه هكذا في قول الشاعر فلما تبين اصواتنا بكين وفدينا
بالابينا اي لما سمعن وعلمن اصواتنا بكين وقلن لنا اباءنا فدينكم
وتقول او امرأة قالت للامتناع اضافة الحم الى المذكر حمي وفي بلا رد
المحذوف عند الاضافة الى يا المتكلم وانما فصلهما عن اخي وابي لانه لم ينقل
من المبرد فيهما في الشعر ما يخالف مذهب الجمهور وان نقل عنه
عند بعضهم ذلك الخلاف في الاسماء الاربعة ويقال في فم حال

الاضافه

الاضافة الى يا المتكلم في بالرد والقلب والادغام في الاكثر وفي اكثر موارد
استعمالاته وفي في بعضهم ابقا الميم المعوض عنه من الواو عند قطعه عن
الاضافة واذا قطعت هذه الاسماء الخمس عن الاضافة فقيل اخ واب وحم
وهن وفم بالحركات الثلث لكن فتح الفاء في فم افصح منها اي من الضم
والكسر وجاء حم مثل يد فيقال هذا حمك وحمك ورايت حما او حمك
ومررت بحم او حمك ومثل دلو بالواو فيقال هذا حمو وحموك ورايت حموا
او حموك ومررت بحمو او حموك ومثل خبا بالالف فيقال هذا حما وحماك و
رايت حما وحماك ومررت بحما وحماك مطلقا اي وجاء حم مثل هذه الا
مثلة الاربعة مطلقا غير مقيد بحالة الافراد والاضافة بل يجيء على هذه الوجوه
في كل من حالتي الافراد والاضافة وجاء هن مثل يد مطلقا اي في الافراد
والاضافة فيقال هذا هن و رايت هنا ومررت بهن وهذا هنك
ورايت هنك ومررت بهنك ومررت بهنك وذو لا يضاف
الى مضمر لانه وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجناس والضمير ليس
باسم جنس وقد اضيف اليه على سبيل الشاذ كقول الشاعر انما يعرف
ذو الفضل من الناس ذووه ولو قيل لا يضاف الى غير اسم الجنس لكان
اشمل وكانه خص المضمر بالذكر لبعض تلك الاسما ولانه لما كان حكم خاص
عند اضافته الى يا المتكلم بقي اضافته الى المضمر ظن انها اختصاص بحكم
خاص باعتبار اضافته اليه ولا يقطع ذو عن الاضافة لانه جعل وصلة الى
الاسماء ويجمع على الاجناس ليس الا باضافته اليها وهو جمع تابع
منقول من الوصفية الى الاسمية والفاعل الاسمي يجمع على فواعل كالكاهل

على الكواهل والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التي
هي اقسام الاسم فلا ينتقض حدها بخروج نحو اذا اتى وضرب ضرب لعدم
كونهما من افراد المحدود وكل ثان اي متاخر متى لوحظ مع سابقه كان في
الرتبة الثانية منه اعرابه من جنس اعرابه وهو فالرفع الرفع في كل منهما انا شئ
من جهة واحدة شخصية وهو فاعلية زيد العالم لان المجيء المنسوب الى
زيد في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه فقط فقوله كل ثان يشمل
التوابع وخبر المبتدا وخبر كان وان واخواتهما وثاني مفعولي باب
ظننت واعطيت وقوله باعراب سابقه يخرج الكل الا خبر المبتدا
وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشيا
لان العامل في المبتدا والخبر وان كان هو الابتدا اعني تجريده عن العوامل
اللفظية للاسناد لكن هذا المعنى من حيث [illegible] انه يقتضي مسندا اليه صار
عاملا في المبتدا ومن حيث انه يقتضي مسندا [illegible] صار عاملا في الخبر فليس
من جهة واحدة وكذا ظننت من حيث ا[illegible] يقتضي مظنونا فيه ومظنونا
عمل في مفعوليه فليست انتصابهما من جهة واحدة وكذا اعطيت من حيث
انه يقتضي اخذا وماخوذا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة
واعلم ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف بالنسبة الى اللاحق والسابق اعم
من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا حقيقة او حكما فلا يرد نحو جاءني هؤلاء
الرجال ويا زيد العاقل ولا رجل ظريفا ثم ان لفظ كل هيهنا
ليست في موضعها لان التعريف انما يكون لحقيقة الجنس وبالجنس لا الافراد
ولا افراد المحدود بالحقيقة التابع والحد بدخول كل وهو ثان باعراب سابقه

من جهة واحدة

من جهة واحدة لكنه لما ادخل كل عليه افاد صدق الحد على كل افراد المحدود
فيكون مانعا والظاهر انحصار المحدود فيها لعدم ذكر غيرها فيكون جامعا
فيصل حد جامع ومانع يكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه النعت تابع
جنس شامل للتوابع كلها وقوله يدل على معنى في متبوعه اي يدل بهيئة تركيبه
متبوعه على حصول معنى في متبوعه مطلقا اي دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوص
مادة من المواد احترازا عن سائر التوابع ولا يرد عليه البدل في مثل قولك
اعجبني زيد علمه او المعطوف في مثل قولك اعجبني زيد وعلمه ولا التاكيد
في مثل جاءني القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى الشمول في القوم فان دلالة
التوابع في هذه الاشياء على حصول معنى في متبوعها انما هي لخصوص موادها فلو جردت
عن هذه المواد كما يقال اعجبني زيد غلامه او جاءني زيد نفسه لا يفيد لها ذلك
على معنى في متبوعها فاي مادة كانت وفائدته اي فائدة النعت غالبا تخصيص
في النكرة كرجل عالم او توضيح في المعرفة كزيد الظريف وقد يكون لمجرد الثناء
من غير قصد تخصيص وتوضيح في نحو بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد الذم نحو
اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او لمجرد التاكيد مثل نفخة واحدة اذ الواحدة
تفهم من التاء في نفخة فاكدت بالواحدة ولما كان غالب موارد الصفة المشتقات
توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط في النعت حتى تاولوا غير المشتق
بالمشتق ولم يكن هذا مرضيا للمصنف رده بقوله ولا فصل اي لا فرق بين
ان يكون النعت مشتقا او غيره في وقوعه نعتا اذا كان وضعه اي وضع
غير المشتق لغرض المعنى اي لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع عموما اي
في جميع الاستعمالات مثل تميمي وذي مال فان التميمي يدل دائما على ان الذات

وجاز بجمالهم وتوصف بجمال الموصوف اي بجمالها لذاته نحو مررت برجل حسن
الحسن جمال الرجل وصفته وبجمال متعلقه اي متعلق الموصوف يعني بصفة
اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه ان كون الرجل
حسن الغلام معنى فيه وان كان اعتباريا فالاول اي النعت بجمال الموصوف
يتبعه اي الموصوف في عشرة امور توجد منها في كل تركيب اربعة في
الاعراب رفعا ونصبا وجرا والتعريف والتنكير والافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث الا اذا كانت صفة يستوي فيه المذكر والمؤنث
كفعول بمعنى فاعل نحو جاءني رجل صبور وامرأة صبور وفعيل بمعنى المفعول
كرجل صريع وامرأة صريع او كانت الصفة مؤنثة تجري على المذكر كعلامة و
الثاني اي النعت بجمال متعلق الموصوف يتبعه في الخمسة الاول وهي الرفع
والنصب والجر والتعريف والتنكير يوجد منها في كل تركيب اثنان و
في البواقي من تلك الامور العشرة وهي ايضا خمسة الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث كالفعل لشبهه به يعني ينظر الى فاعله فان كان مفردا
او مثنى او جمع افرد كما يفرد الفعل وان كان مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا فصل
كان مقرونا وجوبا كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتانيث وان كان فاعله
مؤنثا غير حقيقي او حقيقيا مفصولا يذكر ويؤنث جوازا تقول مررت
برجل قائم غلامه وبرجلين قائم غلاماهما مثل يقعد غلاماهما وبرجال
قاعد غلمانهم مثل يقعد غلمانهم ومررت بامرأة قائم ابوها مثل
يقوم ابوها وبرجل قائمة جاريته وبرجل مضروب ومضروبة دابته مثل
يضرب او تضرب دابته وبرجل قائم او قائمة في الدار جاريته مثل يقوم او تقوم

ما اسند الى مبهم تميم وذو مال يدل على ان ذاتا ما صاحب مال او خصوصا اي
في بعض الاستعمالات ما لا يدل في بعض المواضع على حصول معنى الذات
صاح بجوزه ان يقع نعتا وفي بعضها ان يدل على الذات وح لا يصح جعله
نعتا مثل مررت برجل اي رجل اي كامل في الرجولية فان رجلا باعتبار دلالته
في شاهد التركيب على كمال الرجولية يصح ان يقع نعتا في مثل اي رجل عند ان
لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا ومثل مررت بهذا الرجل فان
هذا لا يدل على ذات مبهمة والرجل على ذات معينة والخصوصية
الذات المعينة ومدلوله معنى حاصل في الذات المبهمة فلهذا صح ان
يقع الرجل صفة لهذا وفي بعض المواضع الاخر التي لا يدل بهذا المعنى
لا يصح ان يقع صفة وذهب بعضهم الى ان الرجل بدل على اسم اشارة
وبعضهم الى انه عطف بيان ومثل مررت بزيد هذا اي بزيد المشار
اليه بهذا فهذا في هذا الموضع يدل على معنى حاصل في ذات زيد فوقع
صفة وله في المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع
صفة وتوصف النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية التي في حكم ال
النكرة لان الدلالة على معنى في متبوعه كما توجد في المفرد وكذلك
توجد في الجملة الخبرية وانما قيدنا الجملة الخبرية لان الانشائية لا
يقع صفة لا انا ولا بعد كما اذا قلت جاءني رجل اضربه او مقول
في حقه اضربه اي مستحق لان يؤمر بضربه ويلزم فيها الضمير الراجع الى
تلك النكرة الرابط نحو جاءني رجل ابوه قائم واذا لم يكن فيها الضمير
يكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان تقع صفة له مثل جاءني

رجل ابوه قائم

في الدار جارية فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول وهو
الوصف بحال الموصوف ايضا في الخمسة البواقي كالفعل لان فاعله
كالضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى
الضمير يلحقه الالف في التثنية والواو في الجمع المذكر العاقل والنون
في جمع المؤنث ويؤنث في الواحد المؤنث وكذلك قلت مررت
برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامرأة ضاربة
وبامرأتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب يضربان
يضربون تضرب تضربان يضربن فلم خصصت الثاني بهذا الحكم
قلنا المقصود الاصلي في هذا المقام بيان نسبة الوصفين الى
الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف الاول تبعه
في الامور العشرة وكان لا يخرجه مشابهته للفعل في الخمسة
البواقي عن هذه التبعية كما عرفت اكتفى فيه بالحكم عليه بالتبعية بخلاف
الوصف الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية في الخمسة الاول لم يكف
فيه بالحكم بعدم التبعية فانه غير معلوم بل بين ضابطة عدم تبعيته
له بكونه كالاول العمل بالنسبة الى ما بعده لتبيين حاله عند عدم التبعية
اي ومن اجل كون الوصف الثاني في الخمسة البواقي كالفعل حسن
قام رجل قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة
غلمانه لان الفاعل مؤنث غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانه و
ضعف قام رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه
والحاق علامة المثنى والمجموع في فعل المسند الى الظاهر ضعيف

يجوز

ويجوز من غير حسن ولا ضعف قعود غلمانه وان كان قعود جمعا
ايضا كقاعدون لانك اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا
عن موازنة الفعل ومشابهته لان الفعل لا يكسر فلم يكن قعود
غلمانه مثل يقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر
الا ان تخرج الواو من الاسمية الى الحرفية او تجعل الظاهر بدلا من
المضمر وتجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدأ والمضمر لا يوصف لا
ن ضميري المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة لهما
الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب وحمل الوصف الموضح الوصف
المادح او الذام وغيرهما طردا للباب ولا يوصف به لانه ليس في
المضمر معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى بالذات لا على الذات
على الذات لا على قيام معنى بها وكانه لم يقع في بعض النسخ قوله ولا
يوصف به ولهذا اعترض الشارح الرضي فانه لم يذكر المصنف انه لا
يوصف بالمضمر لانه يبين ذلك بقوله والموصوف اخص او مساوي
الموصوف المعرفة اشار اختصاصا بالتعريف والمعلوم من الصفة يعني
اعرف منها لان المقصود الاصلي بحسبه يكون الحمل من الصفة في التعريف
او مساويا لها لانه لو لم يكن الحمل منها فلا من ان يكون اي نوع منها اي
المنقول من سيبويه عليه جمهور النحاة المضمرات اعرف المعارف ثم الاعلام
ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات فيها متساويات ثم اي ومن
اجل ان الموصوف اخص او مساو لم يوصف ذو اللام الا بمثله اي بذي اللام الا
الاخر او الموصول فانه ايضا مثل الذي باللام لا عرفت بينهما من المساواة

في التعريف نحو جاءني الرجل الفاضل او الرجل الذي كان عندك
امس او بالمضاف الى شيء اي مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جاءني غلام
الرجل صاحب الفرس او بواسطة نحو جاءني الرجل صاحب لجام
الفرس فان تعريف المضاف الى المعرف باللام لتعريف المضاف
اليه او انقص منه على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف
سائر المضاف فانه اخص من ذي اللام فلو وقع اخص نعتا لغير
اخص فهو محمول على البدل عند صاحب هذا المذهب وانما التزم
وصف باب هذا اي باب الاسم الاشارة بذي اللام مثل مررت
بهذا الرجل ان القياس يقتضي جواز وصفه بذي اللام والموصول و
المضاف الى احدها لان الابهام الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع
المقتضي لبيان الجنس فاذا قيل بنفسه لا يتصور بمقابل للابهام ولا يليق
بالمضاف المتاخر التعريف من المضاف اليه لانه لا استعارة من المتعين
والسوال من المحتاج المقتصر فتعين ذو اللام لتعينه في نفسه وحمل الموصول
عليه لانه في حكمه مثل ذي اللام مثل مررت بهذا الذي كرم اي الكريم ومن ثم
اي ومن اجل ان التزام وصف باب هذا بذي اللام الواقع الابهام لبيان
الجنس ضعف مررت بهذا الابيض لانه لا يتبين به الجنس المبهم لان الا
بيض عام لا يختص بجنس دون جنس وحسن مررت بهذا العالم لانه يتبين
به ان المشار اليه انسان بل وجل العطف يعني المعطوف بالحرف تابع
مقصود اي قصد نسبة الى شيء اليه النسبة الواقعة في الكلام فقوله بالنسبة
متعلق بالقصد من المقصود مع متبوعه اي كما يكون هو مقصودا بتلك

النسبة

النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا بها نحو جاءني زيد وعمرو فعمرو تابع
لانه معطوف على زيد وقصد نسبة المجيء اليه مقصودة فقوله مقصود
بالنسبة احتراز عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بل المقصود
متبوعاتها وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل لانه المقصود دون
متبوعه قيل يخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام واما
واو لان المقصود بالنسبة معها احد الامرين من التابع والمتبوع
لا كلاهما واجيب ان المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة ان لا يذكر لتوقف
عليه ذكر التابع وبكون التابع مقصودا بالنسبة ان لا يكون كالفرع
على المتبوع من غير استقلال به ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه
بتلك الحروف بالنسبة مقصودان بالنسبة معا بهذا المعنى ولما تم الحد
بما ذكر من الحد جميعا واشعار وجه لزيادة التوضيح بقوله يتوسط بينه
اي بين التابع ذلك وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسياتي تفصيلها
في قسم الحروف ان شاء الله تعالى مثل قام زيد وعمرو ولم يكتف بقوله تابع
يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الحروف قد يتوسط
بين الصفات مثل جاءني زيد العالم والشاعر والذي هي الصفة الداخلة
عليها حرف العطف كان الشاعر والذي لها جهتان احديهما كونها
صفة لزيد تابعة بقوله تبعيته المعطوف عليه واخراهما كونها معطوفا
على الصفة المتقدمة تابعا لها وتصدق على هذه الصفة من جهتها الا
ولى انها تابع لانها صفة لزيد يتوسط بينها وبين زيد حرف العطف
لان توسط حرف العطف بين شيئين لا يلزم ان يكون بالعطف الناشئ

على الاول فلو لم تكن قوله مقصود بالنسبة مع متبوعه لم تخلف هذه
الصفة من جهتها الاولى خذ حد المعطوف وهي في هذه الجهة ليست
معطوفا فلم يبق مانعا وقيل قد جوز الزمخشري وقوع الواو
بين الموصوف والصفة لتاكيد اللصوق في مواضع عديدة من الكشاف
وحكم المص في شرح المفصل في مباحث الاستثناء ان قوله تعالى ولها كتاب
في قوله وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم صفة لقرية فعلى
الذي يقوله تابع يتوسط لم يدخل فيه مثل هذه الصفة ونقل عن المص
انه قال في اماليه ان الكافية ان العاقل في مثل جاءني زيد العالم والعاقل تا
بع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وليس بعطف على
التحقيق وانما هو باق على ما كان عليه من الوصفية وانما حسن دخول
العاطف لنوع من التشبيه بالمعطوف لما بينهما من التغاير فلو حد العطف
كذلك لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف وقال بعضهم
فيه نظر لدل الحروف المتوسط بينها عاطفة لدلالتها بينها على ما يدل
عليه في غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك فتجعلها عن عاطفة في
الصفات وعاطفة في غيرها ان تكلف بعيد من غير ضرورة داعية
اليه واذا عطف على الضمير المرفوع لا المنصوب والمجرور المتصل بارزا كان
او مستترا اكد بمنفصل ما اكد بمنفصل اولا ثم عطف عليه وذلك لان المتصل
المرفوع مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من
حيث ان الفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد لكان
كما لو عطف على بعض حروف الكلمة تاكيدا منفصلا لانه بذلك يظهر

ان ذلك

ان ذلك المتصل وان كان كالجزء لكنه منفصل من حيث الحقيقة
بدليل جواز افراده مما اتصل به بتاكيده بمنفصل له نوع استقلال
ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد لان المعطوف في حكم
المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون هو المعطوف ايضا تاكيدا و
هو باطل فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا انت وزيد لم
يكن كالجزء لفظه وكذا ان كان متصلا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كا
لجزء معنى فلا حاجة فيهما الى التاكيد بمنفصل مثل ضربت انا وزيدا في
ضرب هو وغلامه الا ان يقع فصل الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف
عليه فيجوز ترك افتقاره التاكيد لان قد طال الكلام بوجه
المنفصل فحسن الاختصار بترك التاكيد سواء كان الفصل قبل
حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيدا او بعده كقوله تعالى ما اشركنا
ولا اباؤنا فان المعطوف هو اباؤنا ولا زائدة بعد حرف العطف
تاكيد النفي وانما قال الجزولي تركه لانه قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل
كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وقد لا يؤكد والا لزم منا
ورات هذا واعلم ان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى
يجوز ترك العطف بلا تاكيد ولا فصل لكن على القبيح والكوفيون
يجوزونه بلا قبح واذا عطف على الضمير المجرور عند الجمهور اعيد حرفا
كان او اسما لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل
المتصل بالفعل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله وا
المجرور لا ينفصل من جاره فكره العطف عليه ان يكون كالعطف على

بعض الحروف الكلمة وليس المجرور ضمير منفصل كما سيجئ

في المضمرات حتى يؤكد به اولا ثم عطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل

في استعارة المرفوع مكانه ولا يكفي بالفصل لان الفصل لا تاثير له الا

في جواز ترك التاكيد المنفصل للاختصار بحيث لا يمكن التاكيد بالمنفصل

لعدمه لا يتصور لانه كيف يكتفى به فلم يبق الا اعادة العامل على الاول

نحو مررت بك وبزيد والمال بيني وبين زيد والمعطوف هو زيد

الجرور العامل مكررة وجوبا الا قليلا والثاني كالعلم يعني بدليل

فما لم يبق وبين قولك ابيه لا يضاف الا المتعدد وقيل جوز بالثاني

كما في حرف الرابع في كفى بالله وهذا الذي ذكرناه اعني لزوم اعادة

الجار في حال السعة والاختيار مذهب البصريين وجوز بعضهم تركها

اضطرارا واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة مستدلين

بالاشعار فان قيل كيف جاز التاكيد المرفوع المتصل في نحو جاؤني

كلهم والابدال منه نحو اعجبني جمالك من غير شرط تقدم التاكيد بالمنفصل

وجاز ايضا تاكيد الضمير المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال

منه نحو عجبت بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول

الا بعد التاكيد بالمنفصل وفي الثاني الا مع اعادة الجار قلنا التاكيد يعني

المؤكد والبدل في الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط قليل

نادر فجاز لهما بإجرائهما لمتبوعهما او لا منفصلين منه لعدم تخلل فاصل بينهما

وبين متبوعهما فلا حاجة الى ربطهما الى متبوعهما الى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف

العطف فان المعطوف تغاير المعطوف عليه وتخلل بينهما العاطف فلا بد فيه

من تحصيل مناسبة

من تحصيل مناسبة بينهما بتاكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع وباعادة الجار في

المجرور ليخرج المتصل المرفوع عن صرافة الاتصال ويناسب المعطوف عليه بتا

كيده بالمنفصل ويقوى مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه كما في المعطوف عليه

المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال العارضة

له نظرا الى ما قبل بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف وانما قلنا في

الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبل احترازا عن الاحوال العارضة له من حيث

هو نفسه كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع

فان المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط ان لا يكون

ما يقتضيها منتفيا في المعطوف احترازا عن مثل قولنا يا رجل والحارث فان الحارث

معطوف على الرجل وليس في حكمه من حيث تجرده عن اللام فان ما يقتضي تجرده

عن اللام هو اجتماع اللام وحرف النداء وهو منتف في المعطوف واما نحو رب

شاة وسخلتها فتقدير التنكير لقصد عدم التعيين اي رب شاة وسخلة لها

او محمول على كثرة الضمير كرجلا على الشذوذ اي رب شاة وسخلة شاة كذا

المعطوف في حكم المعطوف عليه في احواله وهذا نظر الى نفسه وغيره ان كان

المعطوف مثل المعطوف عليه وجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو لان ضم زيد انما

هو بحرف النداء والكونه مفردا معرفة في نفسه وهو مثل زيد فان زيدا مفرد معرفة

وحسب الله مثاله ومن ثم اي من ان الاحوال المعطوف في حكم معطوف عليه فيما يجوز

ويمتنع لم يجز في التركيب ان يقال ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو بالرفع

في ذاهب او في نصبه وخفضه لكان معطوفا على قائم فيكون خبرا عن زيد

وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الراجع في المعطوف عليه العائد الى اسمها فتعين الرفع

على ان يكون خبرا بتقديم المبتدا هو عمرو ويكون من قبيل عطف جملة على الجملة ولما
منها كان لقائل ان يقول هذه القاعدة منتقضة بقولهم الذي يطير فيغضب زيد
الذباب فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول فيغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك
الضمير فاجاب عنه بقوله وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانه عطف او وقع
العطف بناء على وجوه ما مليين بان عطف اسمان على معمولين لعامل واحد وقال بعض
الشارح اللباب الاظهر عندي ان العطف ههنا محمول على معناه اللغوي اي اما اذا
عن العاملين بان يجعلا معمولين او اكثر الشارح عن ان المعنى على معمول لعاملين وانما قال
على معمولي عاملين لانه على معمول عامل واحد فانه جائز اتفاقا نحو ضرب زيد عمرا وبكر
خالدا او لا على اكثر من اثنين فانه خلاف في امتناعه مختلفين اي غير متحدين بان يكون
الثاني غير الاول وذلك لدفع من يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد عمرا ويكون خالدا
من هذا الباب مع انه ليس منه لعدم تعدد فيما اذ العامل هو الاول والثاني تاكيد
له وذلك العطف كما وقع في قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة وفي قول الشاعر
اكل امرئ تحسبين امرا ونار توقد بالليل نارا وان كان بحسب الظاهر جائز لكنه
لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة لان حرف الواحد لم تقو ان تقوم مقام عاملين مختلفين
خلافا للفرا فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة ولا يرد الا مثل
الواردة عليها ولا تقتصر على صورة السماع بل يجيبها وغيرها ذلك العطف مع
الفرا جائز في جميع المواضع عند الجمهور الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار
زيد وفي الحجرة في صورة تقديم المجرور وتاخير المرفوع المنصوب لمجيئه في كلام
واقتصر الجواب على صورة السماع لان ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع خلافا
لسيبويه فانه لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة في هذه الصورة ايضا بل يجعلها على حذف المضاف

وابقا المعنى في المعطوف اليه نحو جاءني زيد عرض الحياة الدنيا والله يريد الاخرة بجر
الاخرة كما جاء في بعض الاعراب اي عرض الاخرة التاكيد تابع يقرر امر المتبوع اي يجعله
مستقرا عند السامع يعني يجعل حاله ثابتا متقررا عنده في النسبة اي في كونه منسوبا او
اليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غير وذلك اما لدفع ضرر الغفلة من السامع او لدفع
بالكلام الغلط وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ نحو ضرب زيد زيد وضرب ضرب زيد
او لدفع ظن السامع به تجوزا اما في المنسوب نحو قولك زيد قتيل وهنا التوهم السامع انه
يريد بالقتل الضرب الشديد فيجي تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في ارادة المعنى الحقيقي
او في المنسوب اليه ربما نسب الفعل الى شيء والمراد نسبته الى بعض متعلقاته كما في قطع الامير
اللص اي قطع غلامه فيجيء تكرير المنسوب اليه لفظا نحو ضرب زيد زيد اي ضرب هو
الامير بنفسه او تكرير معنا نحو ضرب زيد نفسه او عينه او في الشمول اي التاكيد
ما يقرر امر المتبوع في النسبة في الفصل الذي ذكرناه او في الشمول المتبوع افراده دفعا
السامع تجوز الا في نفس المنسوب اليه في شموله لافراده فانه كثيرا ما يثبت الفعل للجميع
ارادة المنسوب اليه على ارتكاب المتبوع بعضها فيدفع هذا الوهم بذكر كلا واجمع
واخواته وكلاهما وكلتا وثلاثتهم واربعتهم ونحوها فخرج بهذا القيد من جميع التوابع التاكيد
واذا عرفت هذا فنقول اخرج المص الصفة والعطف ونحوها البدل من حد التاكيد
بقوله تقرير امر المتبوع البدل والعطف فظاهر عدم دلالتهما واما الصفة فلان وضعها
على معنى في متبوعها وافادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع للنعت بالوضع واما
البيان فهو لتوضيح متبوعه فهو يقرر امر متبوعه وتحقيقه لكن لا في النسبة والشمول
حاصل ما ذكره المص في شرحه وهو ان التاكيد لفظي منسوب الى اللفظ الحاصل من تكرير
اللفظ ومعنوي منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى فاللفظي منه تكرير اللفظ

الاول في معناه حقيقة نحو جاءني زيد زيد او حكما نحو ضربت انت وضربت انا فان ذلك
في حكم تكرير اللفظ وان كانت مخالفة للاول لفظا لان الضمير واحد وباعتبار المخالفة لا [illegible]
تكريره مثلا ويجري في التكرير ما لا التكرير الذي هو التاكيد الاصطلاحي في الالفاظ
كلها اسماء او افعالا وحروفا او مركبا تقييدية او غير ذلك ولا يبعد ان يجعل الضمير الثاني
اللفظي الاصطلاحي ويختص الثاني بالاسماء ويكون المفهوم من هذا النوع عدم اختصاصه
بالفاظ محصورة كالتاكيد المعنوي والتاكيد المعنوي يختص بالفاظ محصورة اي معدودة
او محدودة وهي نفسه وعينه وكلاهما وكلتاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع بالصاد
المهملة وقيل بالضاد المعجمة قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلث في حال الافراد مثل حسن بسن وقيل
اكتع مشتق من حول كتع اي تام وابتع بالمهملة من بتع [illegible] وبالمعجمة من [illegible]
[illegible] من البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه ويمكن استنباطها [illegible] ومعناها
ومعناها التاكيد بالنافي الصادق فالاول اي النفس والعين يعمان اي يقعان على
المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتها افرادا وتثنية وجمعا واختلاف ضميرها العائد
الى المتبوع المذكر فتقول نفسه في المذكر الواحد نفسها ومعناها انفسهم في جمع المذكر
العاقل انفسهن في جمع المؤنث العاقل وغير العاقل مطلقا والثاني لما سوى النفس والعين
او ليت [illegible] الثالث ثانيا للمثنى كلاهما للمذكر وكلتاهما للمؤنث والباقي
الثلث المذكورة لغير المثنى مفردا كان او جمعا باختلاف الضمير العائد الى المتبوع المؤكد
في كله نحو قرأت الكتاب كله وكلها نحو قرأت الصحيفة كلها وكلهم نحو ضربت العبيد كلهم
وكلهن نحو طلقت النساء كلهن وباختلاف الصيغ في الكلمات الثلث [illegible] اجمع واكتع
وابصع وابتع [illegible] تقول جمع في المذكر الواحد وجمعاء في المؤنث الواحدة
او الجمع باعتبار الجماعة اجمعون في جمع المذكر وجمع في جمع المؤنث وكذا اكتع

ثم ابتع

اكتع وابتع [illegible] اجمع بعضها ببعض ولا يؤكد بكل واجمع الا
ذو اجزاء [illegible]
الافراد لان الكل [illegible] اجزاء [illegible] تاكيده بكل واجمع
ويجب ان يكون تلك الاجزاء بحيث يصح افتراقها حسا كاجزاء القوم او حكما كاجزاء
العبد [illegible] في التاكيد بكل واجمع فائدة مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد
كله فان العبد [illegible] في الاشتراء فيصح تاكيده بكل ليفيد الشمول بخلاف جاء زيد
كله لعدم صحة افتراق اجزائه لا حسا ولا حكما في حكم المجيء واذا اكد الضمير المرفوع
المتصل بارزا كان او مستكنا بالنفس والعين اي اذا اريد تاكيده بهما اكد ذلك الضمير
اولا بمنفصل ثم بالنفس والعين مثل ضربت انت نفسك فنفسك تاكيد للتا
بعد تاكيده بمنفصل [illegible] لا يخفى التاكيد [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] بالنفس والعين
[illegible] تاكيد المرفوع المتصل بكل واجمع [illegible] تاكيد بمنفصل [illegible]
[illegible] لعدم الالتباس التاكيد بالفاعل لان كلهم اجمعون [illegible]
[illegible] النفس والعين [illegible] واكتع واخواته [illegible]
وابصع اتباع [illegible] الجمع [illegible] هذه الكلمات الثلث

تبعية لا بإعادة ... لكونه اولى منها على القسم وهو الجملة فلا ينعدم يعني التبع والحق

عليه اي على الجمع لو اجتمعت معه وذكرهما اي ذكر التبع مع اطنيه ومنه اي ومن المتبوع

اي لا يكون ذكر التبع ضعيفا لعدم ظهوره ولا انتفاء معنى الجملة واللزوم وكونه شيئا

التبعية بدون الاصل مقصود بما نسب الى المتبوع اي يقصد النسبة اليه

بنسبة ما نسب الى المتبوع دونه اي دون المتبوع اي لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة

ابتداء بل النسبة ما نسب اليه توطئة وتمهيد للنسبة الى التابع سواء كانت بالقصد

اليه سواء او بغير نحو جاءني زيد اخوك وضرب زيد الحمار واحترز بقوله مقصود

بما نسب الى المتبوع عن النعت والتاكيد والعطف البيان لانها ليست مقصودة بما

نسب اليه بل المتبوع مقصود به وبقوله دونه احترز عن العطف بحرف فان المتبوع فيه

مقصود بما نسب اليه مع التابع ولا يصدق الحد على المعطوف ببل لان متبوعه مقصود

قبل ثم بدا فاعرض عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان بهذا المعنى فان قيل

هذا الحد لا يتناول البدل الذي بعد الا مثل ما قام احد الا زيد فان زيدا بدل من احد

وليس نسبة ما نسب اليه من عدم القيام فانه غير مقصود بالنسبة اليه بل النسبة

المقصودة نسبة ما نسب الى احد والنسبة القيام الى زيد قلنا ما نسب الى المتبوع

ههنا القيام فانه نسب اليه نفيا ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة لكن اثباتا

فيصدق عليه انه تابع مقصود بنسبة ما نسب الى المتبوع فان النسبة الماخوذة

في الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات او النفي فيكون ان يقصد بنسبة الشيء

نفيا نسبة الى شيء اخر اثباتا ان يكون الاول طريقة للثاني وهو اي البدل انما

اربعة بدل الكل اي بدل هو كل المبدل منه وبدل البعض اي بدل هو بعض المبدل

منه والاضافة بينهما ... وبدل الاشتمال اي بدل بسبب اشتمال

احد المبدلين على الاخر اما الاشتمال البدل على المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه

او بالعكس نحو يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه وبدل الغلط اي بدل بسبب

عن الغلط فالاضافة فيه الى الاخرين من قبيل الاضافة المسبب الى السبب الا انه

لا بسبب الغلط جاءني زيد حمار فالاول اي بدل الكل مدلوله مدلول الاول يعني

متحدان ذاتا لا انه يجب مفهومهما ما ليكونا مترادفين نحو جاءني زيد اخوك

زيد اخوك وان اختلفا مفهوما فهما متحدان ذاتا الثاني المعنى وانا ان الى الا

لم يظهر فرق جلي بين بدل الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان

الا بدل الكل وما قالوا من ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون

متبوعه بخلاف عطف البيان فانه جاء والبيان فرع المبين فيكون المقصود

وهو الاول فالجواب انا لا نسلم ان المقصود في بدل الكل هو الثاني فقط ولا

في سائر الابدال الغلط وقال بعض المحققين في جوابه الظاهر انهم لم يريدوا انه

ليس بمقصود بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا فما مثل ان قيل

قولك جاءني اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول توطئة للمبالغة في الا

الاسناد الى الثاني فبدل مع كون التوضيح الحاصل به مقصودا ايضا تبعا والمقصود

اصالة هو الاسناد اليه فان قصدت التوطئة فالفرق ظاهر والثاني اي بدل البعض

جزء اي جزء المبدل منه نحو ضرب زيد راسه والثالث اي بدل الاشتمال بينه

وبين الاول اي المبدل منه ملابسة بحيث توجب النسبة الى المتبوع الملابسة

الى الملابس اجمالا نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداء بكون زيد معجبا باعتبار صفة

لا باعتبار [illegible] ذاته ويتشوق نسبة الاعجاب الى زيد لنسبة الى صفة من صفا

اجمالا وكذلك سلب زيد ثوبه بخلاف ضرب زيد حماره وضربت زيدا غلامه لان

لنسبة الضرب بين زيدنا متعو لا يلزم في صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب

بدل الغلط بغير هذا اي يكون تلك الملابسة بغير كون البدل كل المبدل منه او جزءه

فيدخل فيه ما اذا كان المبدل منه جزءا من البدل فيكون ابدالا منه بناء موضع الملابسة

نحو نظرت الى القمر فلكه والمنافية بان القرابس جزءا من فلكه بل من مركبه رفعه

منافية في المثال فيمكن ان يوجه المثال مثل رايت وجهة الاسد بوجهه فانه لهما

لعلها المنافية فيه فالراجح عبارة عن جميع الدرجات فالم يقبل هذه البدل

فتدبر هذا مما لم يسم بدل الكل عن البعض لقلته وندرته بل قيل لعدم وقوعه

في كلام العرب فان هذه الامثلة مصنوعة والراجح اي بدل الغلط ان يقصد اي

ان لفصل انما يتوجه الى المبدل منه غير لفظة وملابسة بينهما بعبارة مطلقة

بنبرة اي بغير البدل وهو المبدل كذر ونحو فان اما البدل فقصد والمبدل منه غير بغيره

نحو ضربت زيدا اخوك وكذلك نحو جائني رجل غلامك ويختلفان في بالناصية يعني

كاذبة وجاء رجل غلام زيد واذا كان المبدل نكرة مبدلة من معرفة فالنعت

البدل النكرة من المعرفة واجب لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه

فاقوا فيه بصفة تكون كالجابر لما فيه من نقص النكارة مثل الناصية ناصية كاذبة

ويكون فالظاهر نحو جاءني زيد اخوك ومضروب نحو الزيدون لقيتهم اياهم يختلفين

نحو اخوك ضربته زيدا بان لا يبدل الظاهر من ضمير بدل الكل الا من الغائب نحو ضربته

زيدا لان الضمير المتكلم والمخاطب اخص واقوى دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما

بدل الكل لزم ان يكون المقصود انقص من غير المقصود مع كونه مدلولهما واحد فخلاف

بدل البعض والاشتمال والغلط فان المانع منها مفقود اذ ليس مدلولا الثاني

فيها مدلول الاول فيقال اشتريتك نصفك اشتريتني نصفي والحجبني علمك

على زيد

على وضربتك الحمار فضربني الحمار وعطف البيان تابع مشارك في جميع انواع

غير الصفة احترازا به عن الصفة وتوضيح متبوعه احترازا به عن البدل

والعطف البياني بالحروف والتاكيد ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف البيان

ارفع من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من احدهما

على الانفراد فيصح ان يكون الاول ارفع من الثاني مثل اقسم بالله ابو حفص

عمر فابو حفص كنية عمر مما فصلا عن عطف البيان وقصته ان اعرابي

جاء الى عمر بن الخطاب فقال ان نعلي جديد وان مطي ناقة دبرا عجفا نقبا واستحمله

فظنه كاذبا ولم يحمله فانطلق الاعرابي محل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل

يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا

دبر اغفر له اللهم ان كان فجر فعمر مقبل من اعلى الوادي فجعل اذا قال

اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال

ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي كما قال فحمله على بعير وزوده وكساه وفصله

اي فصل البدل لفظا اي من حيث الاحكام اللفظية واقعة في مثل انا ابن التارك

البكري بشر فان قولك بشر ان جعل عطف بيان البكري جاز وان

جعل بدلا منه لم يجز لان البدل في حكم تكرير العامل لكونه المقصود فانه

بن التارك بشر وهو غير جائز كما ذكر فيما سبق في الضارب زيد ونحوه

عليه الطير ترقبه وقوعا وعليه الطير فان مفعول التارك ان محله نصب

المصير الا انه حال من قوله وفيه حال من الطير ان كان ما علقه وان كانت

نحو حال من الضمير المستكن في عليه وقوعا جمع واقع حال من فاعل ترقبه اي حال

كونه مترقبه لا رتقابه ويحتمه لان الانسان ما دام لم يمت فان الطير لا يقربه وانما

الفرق المعنوي بينهما فقد تبين فيما سبق والمراد بمثل انا ابن التارك البكري
بشر كل ما كان عطف بيان للمعرف باللام الذي اضيف اليه الصفة المعرفة ا
للام نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد بما هو اعم من هذا الباب اعني
كل ما امتنع حكم ان كان عطف بيان حكمه اذا كان بدلا فيتناول نحو المثال
ايضا فانك تقول يا غلام زيدا بالنصب مرفوعا حملا على اللفظ ومنصوبا حملا
على المحل اذا جعلت عطف بيان ويا غلام زيد بالضم اذا جعلته بدلا والمعنى
الاول اظهر والثاني قيل المبني اي الاسم المبني وهذا الحد لا يصح الا لمن عرف
ماهية المبني على الاطلاق فلا يعرف الاسم المبني اذ لو لم نعرفها لكان تعريفا
المبني بالمبني لانه ذكر في حد المبني اللفظ المبني ما ناسب اي اسم ناسب
مبني الاصل وهي الحروف والفعل الماضي والامر بغير اللام والمراد بالمناسبة هنا
المعتبرة في تعريف المعرب هو هذه المناسبة ولعله فصل صاحب المفصل نوع المناسبة
بانها تتضمن الاسم معنى المبني الاصل نحو اين فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام او
الشرط لكالمبهمات فانها تشبه الحروف في الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرها او
بوقوعه موقعه كنزال فانه واقع موقع انزل او مشاكلته للواقع موقعه كفجار
او بوقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب
المشابهة للحروف في نحو ادعوك واضافته اليه كقوله تعالى من عذاب يومئذ
فيمن قرأ بالفتح او وقوعه مركبا مع غيره على وجه تحقيق معه ما عليه فعلى هذا
المضاف من المركبات الاضافية المعربة كغلام زيد وغلام عمرو وغلام
بكر مبني والمضاف اليه معرب لكان المبني مقابلا للمعرب والمعتبر في المعرب
امران التركيب وعدم المشابهة للمبني الاصل كان المبني ما انتفى فيه مجموع هذين

الامر بها

الامر بها اما بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما فقط فكذا وجد هذا المنع الخلو
وانما اختلفت ترتيب ذكر المشابهة والتركيب في تعريف المعرب والمبني تفننا
وتاخيرا ايضا التقديم ما مفهومه وجودي لشرفه والقابه اي القاب المبني
من حيث حركات اواخره وسكونها ضمة الضم وفتح وكسر الحركات الثلث
ووقف للسكون واما الكوفيون فيذكرون القاب المبني في المعرب وبا
لعكس والمراد ان الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون الا ب
هذه الالقاب لان هذه الالقاب لا يعبر بها البصريون لانهم كثيرا
ما يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا كما في صدر الكتاب حيث قال
بالحمد بالضم والفتح ايضا والكسر حيث وقع غيرها كما يقال البراءة الرجل
مثل مفتوحة والميم مضمومة وحكمه اي حكم المبني ان اخره المبني على بنائه
لا يختلف اخره اي اخر المبني لكن لا مطلقا بل لاختلاف العوامل وقد يختلف
اما الاختلاف العوامل نحو من الرجل ومن امرئ ومن زيد فهو اي المبني
الثابت باعتبار الجنس والمضمرات واسماء الاشارة والموصولات والكنايات
واسماء الافعال والاصوات بالرفع على اسماء الافعال لا على الافعال لقصد
بحث الاصوات فيما بعد الاصوات لا باسماء الاصوات وبعض الظروف
وانما قال بعض الظروف لان جميعها ليست مبنية بل بعضها فهذه ثمانية
ابواب في باب الاسماء المبنية ولا بد لكل واحد منها من علة البناء لان
الاصل في الاسماء الاعراب وان كان مبنيا على الحركة فلا بد عند ذلك
من علتين اخريين احدهما علة البناء وعلة البناء على الحركة فان اصل البناء
السكون والاخرى الحركة المعينة انها لم اختيرت دون الباقي من الحركات نحو

المتكلم من حيث انه متكلم يحكي عن نفسه او مخاطب من حيث انه مخاطب
توجه اليه الخطاب وقيل المراد بالمتكلم من يتكلم به والمخاطب من يخاطب فان
انا موضوع لمن يتكلم به وانت موضوع ان يخاطب به ويخرج بهذا القيد
لفظ المتكلم والمخاطب فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب مطلقا او
غايب تقدم ذكره ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان كانت موضوعة
للغائب اذ ليس تقدم ذكر الغائب شرطا فيها لفظا او معنى او حكما اراد با
لتقدم اللفظي ما يكون التقدم ملفوظا اما تقديما تحقيقا مثل ضرب زيد
غلامه او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدم المعنوي ان يكون المتقدم
مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من لفظ
بعينه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم
من قوله اعدلوا فكانه متقدم من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله تعالى
فلابويه لانه لما تقدم ذكر الميراث دل على ان ثم مورثا فكانه تقدم ذكره معنى
واما المتقدم ذكرا القصة فقصد المتكلم القصد بذكرها مبهمة ليعظم
وقعها في النفس ثم يفسرها فيكون ذلك ابلغ من ذكره اولا مفسرا فصار كانه
في حكم العائد الى الحديث المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك وكذلك ال
في ضمير نعم الرجل زيد وربه رجلا ونحوه اي المضمر باعتبار ما قبله فيات متصل
ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه غير محتاج الى كلام اخر قبله ليكون
كالجزء منه بل هو كالاسم الظاهر سواء كان مجاورا لعامله نحو ما انت منطلقا
عند الحجازية او غير مجاور له نحو ما ضرب الا اياك والمتصل غير المستقل
بنفسه المحتاج الى العامل الذي قبله ليتصل به ويكون كالجزء منه وهو اي المضمر

الا رابه

ثلاثة اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور بقياس مقام الظاهر وانقسام الظاهر
اليها فالاولان اي المرفوع والمنصوب كل واحد منهما قسمان متصل لانه الاصل
والمنفصل لمانع من الاتصال والثالث اي المضمر المجرور متصل فقط لانه
لا مانع فيه من الاتصال الذي هو الاصل وستعرف المانع من الاتصال
ان شاء الله فذلك اي المضمر خمسة انواع المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب
المتصل والمنفصل والمجرور المتصل النوع الاول يعني المرفوع المتصل ضربت ضربت
على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضي وضربت على صيغة المتكلم الواحد
المجهول الماضي المتصلين اي اولهما ضربت على صيغة الجمع الغائبة المعلوم الماضي
وثانيهما الاضرب على صيغة الجمع الغائبة المجهول الماضي ولذا قيل الى المتكلم
ضمير المتكلم اعرف المعارف واخر الغائب لانه ادنى الكل وصورة تصريفها
هكذا ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت
ضربتا ضربن وعلى هذا القياس المجهول والنوع الثاني اي المرفوع المنفصل انا
الى قوله هن نحن انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم هي هما هن والفرق
في انت الى انتن هو ان الحاق الحروف الاواخر لها احتمالا والله اعلم علامات
الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع الثالث المنصوب المتصل
وهو قسمان القسم الاول المتصل بالفعل نحو ضربني الى ضربهن ضربنا ضربك
ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن والقسم الثاني
المتصل بغير الفعل نحو انني اننا انك انكما انكم انك انكما انكن انه الى انهن
والنوع الرابع اي المنصوب المنفصل اياي ايانا اياك اياكما اياكم اياك الى
اياهن وفي اياي اختلاف كثير والخامس اي المجرور المتصل نحو لي والدلالة على الكلم

والمخاطب والغيبة والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والنوع الخامس على
مثال المتصل الاسمي لحمله على المتصل بالحرف غلامي وغلامنا غلامك الى غلامهن وكذلك
الى الهن وكان القياس ان يكون خمسة لكل من المتكلم والمخاطب والغائب ستة لكنهم وضعوا للمتكلم
لفظين [illegible] حتى صارت كضربت وضربنا وضربت مشترك بين الواحد المذكر
والمؤنث وضربتما بين الاربع المثنى المذكر والمؤنث والجمع المذكر والمؤنث
ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ [illegible] مشترك [illegible] مشترك بين المثنى المذكر
والمؤنث واعطوا للغائب حكم المخاطب في ذلك فان الضمير في مثل ضربا وضربتا هو الالف
المشترك بينهما والتاء حرف التأنيث وبقية الانواع الخمسة تابعة وهذا الجمع اثنا عشر
المتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغائب خمسة فصارت الجموع اثنى عشر [illegible] ثماني
عشر مفهوما تكون جملتها ستين كلمة لستين مفهوما وعلى ذلك الامر [illegible]
[illegible] بكذا فالمرفوع المتصل خاصة يعني لا المنصوب والمجرور المتصل لان
لانه فصل والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل نحو زيد ضرب [illegible] التي وضعها الا
استنادا للفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يستغنى آخر الكلمة المشبهة لشيء ويكون فيها
بقية دليل على ما الذي على ما مضى في الترخيم ولكن هذا الاستتار ليس في جميع الصيغ بل في الفعل
الماضي للغائب الواحد المذكر اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو زيد ضرب وللواحدة المؤنثة
الغائبة اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو هند ضربت فان التاء علامة التأنيث والضمير المرفوع
فالا لم يجيء مع الفاعل الظاهر نحو ضربت هند وفي الفعل المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان
مفردا او مجموعا واحدا فوق الواحد مذكرا او مؤنثا نحو اضرب نضرب وللواحد المخاطب
المذكر نحو تضرب واضرب وللواحد الغائب والغائبة اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر
نحو زيد يضرب وهند تضرب وفي الصفة مطلقا سواء كان اسم الفاعل او مفعول او صفة

المشبهة او افعل

المشبهة او افعل التفضيل سواء كان مفردا او مثنى او جمعا مذكرا او مؤنثا اذا
لم يكن مسندا الى الظاهر قائما الزيدان كقولك زيد ضارب وهند ضاربة [illegible]
الزيدان ضاربان والهندان ضاربتان والهندات ضاربات [illegible] وليست الالف ضمائر
والواو فيها [illegible] بتغيير لانها تنقلب ياء في النصب والجر والضمائر لا تتغير
عن حالها الا ان تتغير عاملها والعامل هاهنا ليس عاملا في الضمير وانما هو عامل
في اسم الفاعل والضمير فاعل له والضمير باق على ما كان عليه في الرفع فلو كانت [illegible]
لا تتغير الا [illegible] الياء في تضربين والنون في تضربن والواو في يضربون
والالف في تضربان لا تتغير ههنا اي الالف والواو في الصفة [illegible] التثنية
والجمع وليست بضمير ولا يسوغ اي لا يجوز الضمير المنفصل [illegible] او ضمير
الا لاجل تعذر المتصل اي لاجل تعذر [illegible] وضع الضمائر لاختصار
[illegible] والمتصل اختصر فاذا امكن الاتصال لا يسوغ الانفصال وذلك اي
تعذر المتصل بالتقديم اي تقديم الضمير على عامله لانه اذا تقدم على عامله
لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال انما يكون بآخر العامل او بالفصل الواقع
لغرض لا يحصل الا بذا الفصل ينافي الاتصال وفي تركه يفوت الغرض او با
لحذف اي حذف عامله لانه اذا حذف عامله لا يوجد ما يتصل به او بكون
العامل اي عامله معنويا لامتناع الاتصال اللفظي بالمعنى او بكون عامله حرفا
والضمير المعمول له مرفوع اذا الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف
لغتهم بخلاف المنصوب نحو انني [illegible] او بكونه اي كون الضمير مسندا اليه
الحالي فان الضمير صفة جرت على غير من هي له [illegible] الصفة كانت له
او لم ينفصل الضمير عن هذه الصفة لزم الالتباس في بعض الصور كما اذا قلت

زيد وعمرو ضاربه هو فانه يوصل لي عرف ضاربه البتة على التا[ويل]
مع ان الضارب زيد وعمرو بل المتبادر انه عمرو لانه اقرب من الضمير المستتر
فيلزم انه اذا قيل ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر ويعلم ان من هو
ما هو خلاف الظاهر وهو زيد والا لا حاجة اليه واذا وقع الالتباس بدون
الانفصال في بعض الصور يحمل عليه ما لا التباس فيه لاطراد الباب وانما
قال من غير لا حاجة لما هو الظاهر فيكون اشمل اقتصارا على ما هو الاصل
مثل اياك ضربت مثال التقديم العامل وما ضربت الا اياك مثال الفصل لغرض
وهو تخصيص ههنا واياك والشر مثال الحذف العامل اي اتق نفسك من
الشر وانا زيد مثال لكون العامل معنويا وما انت قائما مثال لكون العامل
حرفا وهو لا ضمير ضاربه هو مثال الضمير الذي اسند اليه صفة جرت
على غير من هي له فانه اسند اليه الصفة الجارية على زيد بحيث وقعت
خبرا لهو وهند وصفا لهند حيث قام الضرب بها وانما يصح ذلك اذا كان
هو فاعلا لا تاكيدا والا لكان فاعلا في صورة الفصل لغرض التاكيد ولكنه
تاكيد لزم لا فاعل بدليل نحو الزيدون ضاربوهم نحن ... الى
مخشري ضاربهم نحن ... يكون فاعلا كما قال ولقصارى المثال صورة
لا لبس فيها يثبت الحكم في صورة اللبس بالطريق الاولى واذا اجتمع ضميران
وليس احدهما مرفوعا احترازا عن نحو كنت انا المرفوع كالمنفصل كما
لم تحقق الفصل بين الفعل والضمير الثاني اصلا فيجب اتصاله ان كان على تقد[ير]
اجتماعهما وعدم كون احدهما مرفوعا احدهما اي احد الضميرين اعرف من
الاخر احتراز عما اذا تساويا نحو اعطاها اياه حيث يجب الانفصال في الثاني المجرد

من تقدم

من تقدم احد المتساويين من غير مرجح وقدمته اي احد الضميرين الذي
هو اعرف على الاخر احتراز عما اذا كان الاعرف مؤخرا نحو اعطيته اياك
فيلزم انفصال الضمير المتكلم في تاخير الاعرف ولا يلحقه طعن في اعطاك
علي بايراد مع خلاف الاصل وحكي سيبويه تجويز الاتصال ايضا نحو اعطيتك
ذلك الحكم اي الاختيار في الضمير الثاني ان شئت اوردته متصلا نحو
اعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بما هو متصل وان شئت اوردته
منفصلا نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد بالفصل بما يفصل وان كان متصلا
ونحو ضربتك بانه اجتمع فيه ضميران ليس احدهما مرفوعا الجزء الاول بالاضافة
وبعض الثاني بالمفعولية وقدم الاعرف الذي هو ضمير المتكلم فلك الوصل
باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بالمتصل وان الفصل نحو ضربي اياك فلا
فصل بالمتصل الا وان لم يكن احدهما اعرف ويكونه ولكن ما علمت من
اي الضمير الثاني على كل من التقديرين منفصل لا غير اما على التقدير الث[اني]
فكل لئلا يلزم الترجيح في تقديم احد المتساويين على الاخر فيما هو كالكلمة الواحدة
بلا مرجح واما على تقدير الثاني لكراهتهم تقديم الانقص على الاقوى فيما هو كا
الكلمة الواحدة نحو اعطيته اياه مثال لما لم يكن احدهما اعرف لكونهما ضميرين
غائبين او اعطيته اياك مثال لما يكون احدهما اعرف وهو الضمير المخاطب
لكن ما قدمته والمختار في خبر باب كان اي خبر كان واخواتها اذا كان ضميرا
الانفصال كما تقول كان زيد قائما وكنت اياه لانه كان في الاصل خبر المبتدأ
فيجب ان يكون خبر المبتدأ ضميرا منفصلا لان عامله معنوي ويجوز ان يكون
ضميرا متصلا ايضا نحو كان زيد قائما وكنته لانه شبيه بالمفعول وضمير المفعول

في مثل ضربته واجب الاتصال فلا امتنع ان يكون جائز الانفصال لكون الا
نفصال المختار لان رعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة بالمفعول والاكثر
في الاستعمال انفصال الضمير ما بعد لولا عسيتك محتاج في الجزم تقول لولا انت الى
اخرها بعوض لولاك لولاانتما لولاه انتم لولا انتما لولا انتن لولاهو لولاهما
لولاهم لولاهي لولاهما لولاهن لولا انا لولا نحن الا وافق بما سبق ان تقول لولا
انا لولا نحن الى اخرها لكون غير الاسلوب مشهورا على انه ليس بضروري وكذلك
الاكثر في الاستعمال انفصال الضمير المرفوع بعد عسى لكونها لان ما بعد عسى فاعلا
تقول عسيت الى اخرها وجاز في بعض اللغات لولاك وعساك الى اخرها فذهب
الاخفش الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع فان الضماير قد
يقع بعضها موقع بعض اخر كما تقول ما انا كانت فانت في هذا المقام مع انه ضمير
مرفوع وقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى انه لولا في هذا المقام حرف جر فالكاف
ضمير مجرور وقع موقعه فالاخفش تصرف فيما بعد لولا وسيبويه في نفس
الاعسال فذهب الاخفش الى انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع وسيبويه
الى ان عسى محمول على لعل لتقاربهما في المعنى وهنا ايضا الاخفش تصرف في
الضمير وسيبويه في العامل ونون الوقاية مع الياء اي ياء المتكلم لازمة
في الماضي اذا اتصلت تلك الياء به ليبقى الماضي عن الكسرة المختصة بالاسم الذي
هو اخت الجر فلذا سميت نون الوقاية نحو ضربني وكذلك نون الوقاية
لازمة في المضارع لكن لا مطلقا بل حال كونه عريا عن نون الاعراب اي عن نون
هي الاعراب نحو يضربني ليبقى المضارع ايضا عن تلك الكسرة بخلاف كسرة
تضربين لا نها في الوسط حكما وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا ونحو لم يضربا

وانت مع النون الاعرابية الكائنة فيها اي في المضارع ومع لدن وان واخواتها بنوا ان كان ولكن وليت ولعل مخير بين الاتيان بنون الوقاية
المحافظة على الحركات البنائية في غير لدن وعلى السكون في لدن و
بين تركها تحرزا عن اجتماع النونات ولو حكما كما في لعل لقرب اللام مع
النون في المخرج او حملا على اخواتها كما في ليت ويختار لحوق نون الوقاية في
ليت من بين اخوات ان لعدم مانع في ذاتها والحمل على اخواتها خلاف الاصل
وفي من وعن وقد وقط وهما بمعنى حسب المحافظة على السكون اللازم الذي
هو الاصل في البناء مع قلة الحروف وبعكسها اي عكس ليت لعل في الاختيار
المختار فيها ترك النون لثقل التضعيف وكثرة الحروف ويتوسط بين المبتدا
والخبر قبل العوامل وبعدها نحو زيد هو القائم وبعدها اي بعد العوامل نحو كنت انت ا
لرقيب صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لكان الاختلاف في كونه ضميرا
منفصلا مطابق للمبتدا افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا وتكلما و
خطابا وغيبة يسمى هذا المرفوع فصلا وذلك الوسط ليفصل ذلك
المرفوع المتوسط بين كونه خبرا او كون الخبر نعتا وقيل جاء بعلم اسم لتمييز
ما بعده وقيدها لا ليس فيه ذلك على اختلاف الاعراب وكون المبتدا ضميرا
وغير ذلك مما يحمل على صورة اللبس وشرطها اي شرط الفصل بذلك المرفوع
ان يكون الخبر معرفة ان الفصل انما يحتاج اليه فيها او افعل من كذا لان ما
بالمعرفة لامتناع اللام مثل كان زيد هو افضل من عمرو واقتصر على مثال ا
فعل من بعد دخول العامل دون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل
واستغنا بها من المثال لكثرتها فلا موضع له اي للفصل من الاعراب عند

الجليل لانه عند حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم معنى لا حظ
فيه للاعراب ولا عامل لكن الجليل استضعف الفا اسم فذهب المحققون بعض
العرب بجعله مبتدا اى مستعملا بحيث فيكم النحاة بكونه مبتدا والا فالعرب
لا يعرف المبتدا والخبر وما بعده خبره فتوهم اما مرفوع على انه خبر والجملة حال
او منصوبا عطفا على الثاني مفعولى جعل وانما يعرف من العرب جلسة دار
يرفع ما بعده فمثل كنت انا الرقيب وجعلت زيدا هو المنطلق وفى بعض
نسخ المتن مبتدا ما بعده وخبره بدون الواو مع الرفع متعين ويتقدم
قبل الجملة جوازا لفظا قيل تاكيد التقديم لان تقديم الضمير على مرجعه غير
معهود ولا يستحسن يقال مع الكلام ويقع متقدما من غير سبق مرجع وذلك
بحسب المفهوم اعم ان يكون قبل الجملة او لا فلذلك قيده بقوله قبل الجملة اى قبل
هذا الجنس من الكلام ضمير غائب يسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا رعاية
للفظا يقترب الاسم والمسمى لان الضمير راجع اليه وضمير القصة اذا كان مؤنثا
فيحسن تانيثه اذا كان العمدة مؤنثا التحصيل المناسبة بعين ذلك
الضمير الغائب لا بما هو بالجملة المذكورة بعده اى بعد الضمير من الجنس الذى
كون وانه ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة معترضة بيان للواقع ليس فيه
خلاف فى بيان القاعدة فان لا دخل للتسمية فى هذا الحكم فانه ثابت سواء وقع
هذا التسمية او لا فانه يلزم استدراك قوله يفسر الجملة بعده فعلى هذا لو
لم يجعل التقديم على ما ذكرناه انتقض القاعدة بقولنا الشان هو زيد قائم
فان يكون هو مبتدا وما بعده لا الشان وزيد قائم جملة خبره فانه
يصدق عليه انه ضمير غائب لتقدم الجملة مفسرا بالجملة بعده فانه باعتبار

الى الشان لا يخرج عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع بجملة زيد قائم كما لا يخفى
ويكون ضمير الشان والقصة متصلا او منفصلا وان كان متصلا يكون مستترا
او بارزا على حسب العوامل فان كان عامله معنويا بان كان مبتدا او كان
منفصلا وان كان لفظيا لفظ الاستتار الضمير كان مستترا والا بان بارزا
هو زيد قائم مثال المنفصل كان زيد قائم مثال المتصل المستتر وانه زيد
قائم مثال المتصل البارز وحذفه من اللفظ اى الضمير لانه منصوبا حال
كونه منصوبا ضعيف اى جائز مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز
اصلا لانه عمدة اما جوازه فلكونه على صورة الفضلات واما ضعفه فانه
حذف ضمير بلا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل فلا يدل على حذفه
بل بما يلحقه اجاده او طائلا مع ان المفتوحة وان خففت فانه اى حذفه بينه
الان هو مناسب كونه منصوبا لازم كقوله تعالى واخر دعواهم ان الحمد لله رب
العالمين وذلك لان ان خففت ان وان لفظ بالتشديد الواقع فيها وبعد
تخفيفها وهو ان المكسورة المخففة عاملة فى الملفوظ كما قال تعالى وان كلا
لما ليوفينهم ولم يجوزوا ان المفتوحة المخففة عاملة فى الملفوظ مع ان المفتوحة
اقوى شبها بالفعل من المكسورة فهى احق بالعمل فاذا لم تعد معاملة
تقدير عاملها فى ضمير الشان لئلا يزيد المكسورة عليها اعلا مع انه
احق به ولم يجز فى الظاهر لئلا يفوت التخفيف اللفظي وهكذا يدل
عليه حذف النون وسكون الزوج حذف الضمير الشان مع ان المفتوحة اذا
خففت اسماء الاشارة اى اسماء الاشارة المعدودة فى المبنيات بحسب الا
صطلاح ما وضع اى اسماء وضع كل واحد منها المشار اليه حسية بالجوارح

والاقتضاء لا لان الاشارة عند اطلاقها حقيقة في الاشارة الحسية فلا ايراد

ضمير الغائب واما اذا نها الاشارة الى معاني الاشارة هيئة لا حسية ومثل قولهم

ذا الكم اسم بحكم ما اليه الاشارة ذا حال كونها المذكر الواحد والعامل في الحال

معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدأ ولمثناه ذان رفعا وذين نصبا وجرا

اي ذان وذان حال كونهما المثنى المذكر قدم لكون المفرد اقرب لما مرجعه وعلى

هذا القياس هذا التركيب الثلاثة الباقية فقوله هو مبتدأ وقوله ذا مع ما عطف

عليه مقيدا كل واحد منها بحال خبر له ويجيء في بعض اللغات ذان في جميع الاحوال

الرفع والنصب والجر وهذه قولته ان هذان لساحران على احد الوجوه في

المؤنث الواحدة تا قيل هي الاصل في اللغات المؤنث الواحدة لانه لم يتغير منها

الا هي وذي قيل هي الاصل لكونها بازاء ذا المذكر فينبغي ان يناسبها وقولها

اصلان والقول ما قد منا وسايرها فرعها وقد يقلب الالف ياء وتمر وته

بقلب الالف والباء هاء بغير وصل الياء وهاء تهي وذهي بوصل الياء بهاء في المثنى

اي المثنى المؤنث تان في حالة الرفع وتين في النصب والجر ولا تثنى من لغاته الا

تا لكثرة دورها على السنة النحاة وتوهم بعضهم من اختلاف اواخر ذان وذين

وتان وتين باختلاف العوامل انها معربة والجمهور على انه هنا الاختلاف

ليس بسبب اختلاف العوامل بل ذان وتان موضوعان لتثنية المرفوع وذين

وتين لتثنية المنصوب والمجرور ووقوعهما على صورة اتفاقي لا بقصد الاعراب

ولجمعها اي لجمعهما اي جمع المذكر والمؤنث اولاء مدا وقصرا اي ممدودا

او مقصورا واذا كان مقصورا يكتب بالياء ولحقها اي لاحقا اسم الاشارة مع

على اوائلها على سبيل الحروف والروض عدا تنبيها هاء التنبيه وهو كلمة

فهو

تواليس في الحقيقة منها وانما هو حرف جيء به للتنبيه على المشار اليه قيل انه

الفظ كما يجيء به للتنبيه على النسبة الاسنادية بقولك ها انت قائم وها

ان ريدا قائم ويتصل بها اي باواخر اسماء الاشارة حرف الخطاب وهو

هي الكاف بيانا على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث

وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الاسم موقعها ولو كانت اسماء لم يمتنع

ذلك مثل ضربتك وبك وهي اي حروف الخطاب خمسة والقياس يقتضي

الستة واشترك خطاب الاثنين في ضبت الخمسة مضروبة في خمسة من

الفاظ اسماء الاشارة يعني المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما وهي خمسة

ما يحصل الخمسة الاشتراك جمعها وانما قلنا في انواع اسماء الاشارة لان

انواعها المفرد المؤنث يرتقي الى ستة فيكون الحاصل من الضرب ستة

وعشرين وهي اي تلك الخمسة والعشرون ذاك الى ذاكن يعني ذاك الى

اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرا وهذا اذا اشرت الى مذكر وخاطبت

مذكرين وعلى هذا القياس ذاكن وعشيت اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت

مذكرا الى ذانكن حتى تكون اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مؤنثا

وكذلك البواقي يعني تاك الى تاكن وتيك الى تيكن وتانك الى تانكن

وتينكن والاولئك بالمد واولالك بالقصر الى اولائكن واولاكن والاولئك

فقد اتى معه الزمخشري مالك وفي الصحاح لا تقل ذانك فانه خطأ ويقال

ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط واما المتوسط لان القرب

لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين فلما لم يكثر استعمال كل من هذه

الكلمات الثلاث مقام الاخرى منها لم تختلف هذه الفروق متحيا واما الى

جزء فقال ويقال وذلك وتالك وذانك حال كون هاتين الاخيرتين مخففتين

والالف باللام اى هذه الكلمات اربع مثل كلها ذالك فى اقامة السيف ولا

يبعد ان يجعل ذالك اشارة الى الكلمة المذكورة بعينها واما تالك وذانك فى

تانك مخففين واولالك بغير اللام للمتوسط وما هو المتوسط بين حذف حرف

الخطاب منه للقريب ولما ثم هنا بضم الهاء وتخفيف النون وهنا بفتح

الهاء وتشديد النون وهنالك وجاء بكسر الهاء ايضا فللمكان الحقيقى

الحسى خاصة لا يستعمل فى غيره الا مجازا على سبيل التشبيه واما ما عداها

من اسماء الاشارة فقد يستعمل فى المكان بمعونة الموصول الموصول المعنى

مع المبنيات فى اصطلاح النحاة ما لا يتم جزءا اى اسم لا يتم من حيث جزئيته

يعنى لا يكون جزءا تاما ان كان جزءا مبتدأ ولا يصير جزءا تاما ان كان يتم من

الافعال الناقصة والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج فى كونه جزءا اوليا لجزء الية

المركب اولا الى انضمام امر اخر معه كالمبتدأ والخبر والفاعل والمفعول ونحوها

وانما لم يكن جزءا تاما بلا صلة لانه اذا كان مجموع الموصول والصلة جزءا من

المركب يكون الموصول وحده ابعض جزء لكن لا اجزاء تاما اوليا الا بصلة وعائد

والمراد بصلة معناها اللغوى لا الاصطلاحى فان الاصطلاحى عبارة عن جملة تذكر

بعد الموصول مشتملة على ضمير عائد اليه فاعتبرتها موقوفة على معرفة الموصول فلو

عرف الموصول بها لزم الدور بقرينة على ان المراد بها معناها اللغوى لا

الاصطلاحى قوله وعائد فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحى لكان هذا القول

مستدركا لانه لا يخرج مثل اذ وحيث وليس لها صلة اصطلاحية ولقائل

ان يقول يمكن ان يعرف الصلة بما لا يتوقف معرفته على معرفته بان يقال الصلة

جملة مفصلة

جملة منفصلة بابعده لا يتم جزءا الا مع هذه الجملة مشتملة على ضمير عائد

اليه فعلى هذا يصح ان المراد بالصلة معناها الاصطلاحى ولا يلزم الدور

وذكر العائد مع انه ماخوذ فى مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح بما

علم ضمنا مبالغة فى الاحتراز عن نحو اذ وحيث ولما كانت الصلة بعينه

اهم بحسب المفهوم من ان تكون معرفة او غير خبرية ولا يكون بحسب الحال

تبع الاجزئية من ان يكون ظاهرا او خفيا اذ كان الضمير اعم من ان يكون

للموصول والجزء والواجب ان يكون ضمير الموصول عندنا بقوله وصلته

او صلة ما لا يتم جزءا الا بصلة جملة خبرية او ما فى معناها كما سمى الفاعل

والمفعول والعائد ضمير له اى للموصول الا غيره وصلته الالف واللام

اسم الفاعل او مفعول لان اللام الموصولة تشبه اللام الحرفية فجعلت

صلتها كان جملة معنى مفردا صورة اعتبارا فى الحقيقة والشبه جميعا

وهى اى الموصولات الذى للمفرد والجمع المذكر التى للمفرد المؤنث

واللذان للمثنى المذكر واللتان للمثنى المؤنث ويكونان بالالف فى حالة

الرفع والياء فى حالتى النصب والجر والاولى على وزن العلى لجمع المذكر و

المؤنث الا انه جمع مذكر اشهر واللذين كالذين لجمع المذكر واللاتى

بالهمزة والياء واللاء بالهمزة المكسورة فقط واللاى بالياء فقط بكون

او ساكنة لجواز الموصول حرف الوقف لجمع المذكر والمؤنث الا انه فى جميع

المؤنث اشهر واللائى واللواتى لجمع مؤنث وجاء فى اللاتى اللات

بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء وفى اللواتى اللوات بحذف التاء والياء

معا وما بمعنى الذى فيما لا يعقل غالبا ومن بمعنى ما عرفته وجاء فيما يعقل

والسماء وما بناها ومن ايضا بمعناه نحو يعقل ويستوى فيهما المفرد
والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث واى بمعنى الذى نحو اضرب ايهم فى
الدار اى اضرب الذى فى الدار وايه بمعنى التى نحو اضرب ايتهن فى
الدار اى التى فى الدار وذو الطائية اى المنسوبة الى بنى طى لاختصاصهم بها
مخصوص بلغتهم بمعنى الذى والتى قال الشاعر وبئرى ذو حفرت وذو
طويت اى التى حفرتها والتى طويتها وذا بعد ما الكائنة الاستفهام
نحو ماذا صنعت اى ما الذى صنعت والالف واللام اى مجموعهما بمعنى الذى
او التى او المثنى او المجموع والعائد للموصول اى العائد الذى لا يتم الموصول
الا به اذا كان مفعولا يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع لانه فضلة لا يجوز اذا كان
فاعلا لكونه عمدة كقوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر اى لمن
يشاؤه اعلم ان النحاة وضعوا بابا سموه باب الاخبار بالذى او ما يقوم
مقامه قصدهم من وضعه تمرين المتعلم فيما تعلم وهذا القول من
السائل وقد كثر ايامًا فانهم اذا قالوا لاحد اخبر عن الاسم الفلانى فى
الجملة الفلانية بالذى يتبعه بيانهم طريقة اخبارية لا بد له من تذكر كثير
من مسائل النحو وتدقيق النظر ويتلخص بعلم ان ذلك الاخبار عن اى اسم
يصح وعن اى اسم يمتنع واراد المص الاشارة الى هذا الباب فقال واذا
اخبرت اى اذا اردت ان تجعل خبر جملة بالذى اى بواسطة الذى او
التى او الالف واللام فان الباء ليست صلة للاخبار لان الذى جعلها
صدرتها اى وضعت كلمة الذى او ما يقوم مقامها فى صدر الجملة الثانية
وجعلت موضع المخبر عنه اى فى موضع ما هو مخبر عنه بالذى فى الجملة الثانية

يعنى فى موضعه

يعنى فى موضعه الذى كان له فى الجملة الاولى وجعلتها اى الكلمة الذى و
الفه اى المخبر عنه الضمير خبرا نصب على الحال او ظرف اخرته بمعنى جعلته
خبرا متاخرا فاذا اخبرت عن زيد من جملة ضربت زيدا تجعل الذى او ما يقوم مقامها
فى صدرها اى قدمتها فى صدر الجملة الثانية وجعلت فى موضع ما هو مخبر
عنه فى صدر الجملة اعنى زيدا والمراد بموضعه محله الذى كان له فى الجملة الاولى
وهو محل المفعول من ضربت فيبقى الذى واخرت المخبر عنه فيبقى زيدا
جملة خبر من الذى وقلت الذى ضربته زيد وكذلك اى ومثل الذى الالف
واللام فى الجملة الفعلية خاصة اى وخص الالف واللام بالجملة الفعلية خاصة
او حضورها ليصح بنا اسم الفاعل والمفعول منها فان صلة الالف واللام
لا تكون الا اسم الفاعل او اسم المفعول ويمكن ان يؤخذ اسم الفاعل المبنى
للفاعل واسم المفعول متصرفا اى متصرف نحو نعم وبئس وحبذا او على
وليس لم يجئ منه اسم فاعل ولا مفعول فلا يجز بالالف واللام عن زيد فى ليس زيد
منطلقا وشرط ان لا يكون فى اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسم
فاعل والمفعول معناها كالسين وسوف وحرف النفى او الاستفهام
فلا يخبر باللام عن زيد فى جملة سيقوم زيد فانه لو بنى اسم الفاعل من سيقوم
يكون قائما فيفوت معنى السين فان تعذر امر منها اى من الامور الثلثة
التى هى تصدير الموصول ووضع عائد الموصول مقام ذلك الاسم وتاخير
ذلك الاسم خبرا تعذر الاخبار ومن ثم اى ومن اجل انه اذا تعذر امر
منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذى فى ضمير الشان اى بان يكون
ضمير الشان مخبرا عنه لامتناع تصدير الجملة بالذى وتاخير المخبر عنه خبرا

الوجوب تقديمه على الجملة وكذلك امتنع في الموصوف بدون الصفة وفي
الصفة بدون الموصوف فلا يجوز ضربت زيد العاقل ان يخبر بالذي ضربت زيد
بدون العاقل ولا عن العاقل بدون زيد لاستلزامه وقوع الضمير صفة
موصوفا بجملة فاذا اخبر عن مجموعهما فيقال الذي ضربته زيد العاقل وكذلك
امتنع في المصدر العامل بدون المعمول فلا يجوز لانه يؤدي ان يعمل الضمير
الذي جعل في موضع دق القصار وما عمل في الثوب والضمير لا يعمل بخلاف الذي
يجب الضمير دق القصار الثوب وكذلك امتنع في الحال لان الحال يجب
ان يكون نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذي هو معرفة موقعه بالحالية
وكذلك امتنع في الضمير المستحق لغيرها اي كل الذي الامتناع بعيد ايضا
لاستلزام ذلك عود الضمير اليه فيبقى ذلك الغير بلا ضمير وكذلك امتنع في
الاسم المشتمل عليه اي على الضمير المستحق لغيرها نحو قولك زيد ضربت غلامه
فلا يصح الاخبار عن غلامه بان يقال الذي زيد ضربته غلامه لانك اذا
جعلت الضمير عائدا الى الموصول بقي المبتدأ بلا عائد وان جعلت عائدا
الى المبتدأ بقي الموصول بلا عائد وكل منهما ممتنع وما الاسمية
الى الحرفية منها اما كافة فنحو انما زيد قائم واما نافية فنحو ما ضربت
زيدا ومانافية تامة وموصولة نحو عرفت ما اشتريته واستفهامية
نحو ما عندك وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما بمفرد
نحو ما تعجب اي شيء يعجبك واما بجملة فنحو ما نكرة النفوس من
الامر له فرجة كحل العقال اي رب شيء تكرهه النفوس فاقته بمعنى شيء
مسكوغه ... والتي المعرف عند سيبويه نحو قولهم نعم ما هي اي نعم

الشي

الشيء شيئا او نعم الشيء اي صفة نحو اضربه ضربا ما اي ضربا كان ومن
اي تكون موصولة نحو اكرمت من جاءك واستفهامية نحو من غلامك ومن
ضربت وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة اما بمفرد نحو قول الشاعر كفى بنا
فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا او بجملة نحو من جاءك
فاكرمته الا في التامة والصفة فان كلا منهما لا يكون تامة ولا صفة واما الكسائي ف
اجاز الموصوف في ثبوت الامور الاربعة واستعمال التامة والصفة في الموصول
نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهام نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو
ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل قيل ان تقع صفة
اتفاقا فلم جعلنا المصنف كمن التي لا تقع صفة اصلا واجيب بان ايا الواقعة صفة
في الاصل استفهامية لان معنى مررت برجل اي رجل رجل عظيم ...
حاله لا يعرف كل احد نقلت عن الاستفهامية الى الصفة وهي اي كل من اي
وايه معربة بالاتفاق وحدها لا ينافي الاعراب عن جانب الموصول
الا مع الاختلاف في الذات والثابت وفي ... بنيت ...
فيها الاضافة الى المفرد التي خواص الاسم المتمكن فلا يصح واذا قيل الا اذا كانت
موصولة حذف صلتها نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن
عتيا نحو قول بالضم اي ايهم هو اشد وانما بنيت موصولة عند حذف صدر صلتها
صلتها التاكيد شبه الحرف من جهة الاحتياج معنى امر غير الصلة وبنيت على
الضم تشبيها لها بالغايات ما بينها وهو المضاف اليه يستغنى المضموم
الباقية مثل يا ايها الرجل كما استغنى الى حذف صدر صلتها لانه ذكر
في قسم المنادى ان كل ما يقع منادى مفردا معرفة فهو مبني على الضم ...

فلا حاجة الى الذكر الثاني ثانيا وفي قولهم ماذا صنعت وجهان احدهما ان معنا
الذي وان يكون ذا بمعنى الذي فيكون التقدير اي شيء الذي صنعت او صنعته فما
مبتدأ وما بعده خبر وبالعكس فيجيء جوابه رفع اي مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف
كما اذا قلت الاكرام اي الذي صنعته الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون
كل واحد منهما جملة اسمية والوجه الاخر ان معناه اي شيء وجعلهما عبارة عن احد
بهما ان ماذا بكمالها بمعنى اي شيء والثاني ان معناه اي شيء وذا زائد والقولان
متحدهما واحد فان المعنى قولهم انهما بكمالهما بمعنى اي شيء انه ليس لكل منهما معنى
بالاستقلال لكون كل ذا زائدة فالمفهوم من مجموعهما اي شيء فيجيء جوابه نصب
اي منصوب على انه مفعول لفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام ليكون الجواب
مطابقا للسؤال في كون كل منهما جملة فعلية ويجوز في الاول نصب والجواب
بتقدير الفعل المذكور وفي الثاني رفعه على ان يكون خبر مبتدأ محذوف ولم
يعتبر المص لفوات المطابقة بين السؤال والجواب اسماء الافعال ما كان اي
اسم كان بمعنى الامر والماضي اللذين هما من اقسام المبني الاصل فعلة بنائها
كونها مشابهة لمبني الاصل فاتبان بمعنى الجر هادة بمعنى اترجع فلانه به
تعريف وقد جعلت مخرجته بالمضارع الحال لانه المعنى على الانشاء وهيهات
ابن يبرهنه للمضارع الحال مثل رويد زيدا اي امهله مثال لما هو بمعنى الامر
وهيهات ذلك بفتح التاء في الحجاز وكسرها في تميم وبالضم في لغة بعضهم
اي بعد مثال لما هو بمعنى الماضي وتقدم الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه
لبناء والذي حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات وامثالها ليست بافعال مع انها
ومعنيها معاني الافعال امر لفظي وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تتصرف

لتصرفها الافعال

لتصرفها الافعال ومعفوعة لجنح الافعال على ان يكون من نحو مثلا موضوعا
لكلمة اسكت قال الشارح الرضي وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ ا
اسكت الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشيء
اذ العربي القح يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه
اصلا ولهذا قال المص ما كان بمعنى الامر والماضي ولم يقل ما كان معناه الا
من الماضي والمثال واراه يكون هذا بحسب الوضع فلا يشكل الضارب امس
نقصا على التعريف ويقال ما يوتية بمعنى الكائن بمعنى الان المستقر مع
الحد قياسا اي قياسا من كتراك بمعنى انزل قال سيبويه هو مطرد في الثلاثي
عليه انه لا يقال قوام ونعام بمعنى قم وانعم فلذا تاوله بعضهم قال سيبويه
بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياس لكثرة واما في الرباعي فاتفقوا على
انه لم يات الا قرقار ام عرعار بالكسرة مشتملا على الجحاف بمعنى الحج اذ
القرب قال المص رضي هو ما قيل صدر معرفة مؤنث ولم يقل لانه دليل فا
على هو تقديره ولا تانيثه مما الكونه صفة المؤنث بل فساق بمعنى يا فاسقة
مبني اي كل واحد من القسمين الاخيرين من المشابهة اي لفعال بمعنى
الامر مع لا وذلك لانه نظم واما عند لا فلما تعدت اليها القياسات افعال
بمعنى الامر بعد ول من الامر الفعل للمبالغة وهذه الصفة للمبالغة الا
من كفعال وتقول للمبالغة فاعل قال الشم الرضي ما الذي ادعاه كونه
اسماء الافعال معدولة من الفاظ الفعل شيء ولا دليل لهم عليه كيف
والاصل في كل معدول عن شيء ان لا يخرج عن النوع الذي ذلك الشيء
منه فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية وان المبالغة في نائبه

وجميع اسماء الافعال مبنية لمجيئها في كلام طويل فمن اراد الاطلاع عليه
فليرجع اليه وفعال حال كونه علما للاعيان اي لعين من الاعيان اي فاعلا
ليخرج باب فساق وانما قال للاعيان ليخرج باب فجار لانه وان كان علما
لكنه علم للمعاني لا للاعيان وقوله مؤنثا صفة علما وذكره للتنبيه على انه لم
يقع الا كذلك كقطام علم امرأة وغلاب كذلك مبني في استعمال اهل الحجاز
لمشابهته فعال بمعنى الامر عدلا ووزنا ومعرب في الاستعمال بني تميم الا في
اخره اي الا في اعلام علما للاعيان يكون في اخره را فان بني تميم اختلفوا فيه
فاكثرهم يوافقونهم واهل الحجاز في بنائه واقلهم لا يوافقونهم بل يجرونه مجرى ذات
الرا وهو فيه مستقل لكونه في حجة كالكلم فاختير فيه البناء لانه اخف اذ
سلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك طريقين الاصوات اعلم ان
الاصوات الجارية على لفظ الانسان اما منقول الى باب المصادر وليس
المصدرية فصارت اسم نحو اقول في مثل واها للهيهي وحكم حكم المصادر والثاني
مثل مه وصه وحكم حكم اسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية على ما كانت عليه
حين كونها اصواتا ساذجة ولم تقصد بها شيء من الاسماء والافعال وهي على انواع
منها ما يوجد للانسان عند عروض معنى له كقول المتندم او المتعجب وى لا
يقصد ان يحكم عليه بشيء او بحمل شيء ومنها ما يجري على لفظ الانسان على
سبيل الحكاية بان يقصد به حكاية ما يشابه صوت شيء كما اذا قلت غاق في
ناحية الاصدار ما يشابه صوت الغراب من غير ان يقصد ان
يحكم عليه او به ومنها ما يصوت به لاجل حيوان اما لزجره او دعائه او غير ذلك
كما اذا قلت نخ لاناخة البعير فانه لا يقصد ان يحكم عليه او به وهذه الانواع

الى مقرها بالحكونه باب
الكل نحو حضار علما للكوكب
وعند الاكثرين ا ق ٣

كلها

كلها مبنيات لانتفاء التركيب فيها واذا تلفظ بها على سبيل الحكاية كما
اذا قيل في زيد عند التعجب وى او عند اناخة البعير نخ او غاق صوت
الغراب فهي في هذه الحالة ايضا مبنية لكونها لا من حيث انها اصوات بل
من حيث انها حكاية عنها والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية
على ما هي عليه من نقلها على سبيل الحكاية وهي بهذا الاعتبار ليست باسماء
لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء لاجرائها ما
خذها حكمها او بحث الحق بها الحرف ما لا تركيب فيه من حروف الا
تركيب فيه من الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار وكل لفظ انما قال لفظ
ولم يقل اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت حكي به صوت اي اصدر على
لسان الانسان لا تشبيها بصوت شيء كما عرفت في القسم الثالث
من الاصوات الغير المنقولة او صوت به للبهائم يعني مثلا اي لاثارتها
ختنها او لزجرها او دعائها وتخصيص ما الى ذلك وانما قلنا مثلا لان المتأدي
من البهائم في ذات القوائم الاربع فلا يتناول ما هو الطيور بل معناه او
الانسان ايضا كالصبيان والمجانين واذا كان تذكرها على سبيل التمثيل
يتناول التعريف كلها فالاول كغاق اذا صوت به الانسان تشبيها
بالغراب والثاني كنخ مشددة او مخففة عند اناخة البعير ولم يذكر
المصنف القسم الاول وهو ما كان صوت الانسان ابتداء من غير التعلق
بالغير قبل ذلك لانه لما كان هذان القسمان مع تعلقهما بالغير ملحقين
بالاسماء المبنية كان ذكر هذا القسم كذلك اولى لكونه صوت
الانسان من غير تعلق بغيره المركبات اي الكلمات المعدودة من المبنيات

كل اسم حاصل من تركيب كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين او
حرفين او مختلفين وجعلهما كلمة واحدة ليس بينهما نسبة اصلا لا في
الحال ولا قبل التركيب وانما قلنا حقيقة او حكما لئلا يخرج مثل سيبويه
فان الجزء الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم
الكلمة حيث اجري مجرى الاسماء المبنية وقوله ليس بينهما نسبة يخرج مثل
عبد الله وتأبط شرا لان بين الجزئين كل واحد منهما نسبة قبل العلمية وكذا
يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر من العدد مع انه من افراد المحدود لان
بين جزئيه قبل التركيب نسبة العطف وتضمن النسبة على وجه يخرج
منها نسبة النسبة ويصيب من حرف القصد والصحيح ان يقال المراد با
لنسبة نسبة مفهومة من ظاهر هيئة تركيب احدى الكلمتين
مع الاخرى ولا شك انه يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية التي في عبد الله
نسبة الاضافة وفي ظاهر الهيئة التركيبية التي في تأبط شرا النسبة
التعليقية التي تكون بين الفعل والمفعول بخلاف مثل خمسة عشر فان
هيئة تركيب احد جزئيه مع الاخر لا يدل على نسبة اصلا كما ان هيئة
تركيب احد شطري بعلبك مع الاخر لا يدل عليها من غير فرق فانطبق
المعرف على حده طردا وعكسا فان تضمن الجزء الثاني حرفا او حرف
عطف او غيره بنيا اي الجزآن الاول لوقوع اخره في وسط الكلمة الذي
ليس محلا للاعراب والثاني لتضمنه الحرف كخمسة عشر فان اصله خمسة
وعشر حذفت الواو وركبت عشر مع خمسة ومثل حادي عشر و
اخواتها اي اخوات حادي عشر من ثاني عشر الى تاسع عشر الا ثاني

كل من خمسة

كل من خمسة عشر وحادي عشر وانما اورد مثالين ليعلم ان البنا
ثابت في هذا المركب سواء كان احد جزئيه العدد الزائد على العشرة
او صيغة الفاعل المشتقة منه وقيل فيه نظر لان الثاني فيه لا يتضمن الحرف
لانه لا يراد حادي وعشر وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من
اسماء العدد واحد من المشتق منه لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد
السابق على المشتق منه فان الثالث مثلا واحد من الثلاثة لكن لا مطلقا بل با
عتبار وقوعه بعد الاثنين مثل اخذ واحد العشرة من العشرات المرتبة
على ما ذكرنا انه وان فهم انه مثل ذلك من المركبات ولا يتيسر ذلك من جهة
الجزئين لان صيغة الفاعل لا تصح في جزئيهما جميعا فاقتصروا على اخذ هذين
احد الجزئين ورد اخذ بعض الحروف من كل جزء مظنة الالتباس واختيار
الاول ليدل على المقصود من اول الامر فاخذ مثلا من احد عشر المتضمن
حرف العطف حادي عشر بمعنى الواحد من احد العشر بشرط وقوعه بعد
العشرة فهو حادي عشر يتضمن حرف العطف باعتبار انه ما هو فيه من احد عشر
المتضمن حرف العطف لا باعتبار ان اصل حادي وعشر اذ لا معنى له وعلى
هذا القياس الحادي والعشرون لا فرق بينهما الا بذكر الواو وحذفها الا
اثني عشر واثنتا عشرة لا يبنى فيها الجزء الاول بل يعرب لان المتضمن ربوب
الاول لشبهه بالمضاف لسقوط النون بالتركيب وان لم يتضمن الثاني حرفا اعرب
الثاني مع منع صرفه ان لم يكن قبل التركيب مبنيا كبعلبك وبني الاول
المتوسط المانع من الاعراب وعلى الفتح لانه اخف في الاسم فضم الاعراب للثاني
مع منع الصرف وبنا الاول اي اخف في فتح اللغات وفي لغة ان اخره



احدهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني وحرف الثاني الا
الكنايات جمع كناية وهي في اللغة وفي الاصطلاح ان يعبر عن شيء معين
بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين
كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا والمراد بها هيهنا ما يكنى به الا انه
المعنى المصدري وليس كل ما يكنى به بل بعضه ولا كل بعض بل بعض معين فكا
نهم اصطلحوا في باب المبنيات ان يريدوا بها ذلك البعض المعين ولذلك
لم يقل بعض الكنايات كما قال بعض الظروف وبتعذر تعريفه بالتعريف به
مفصلا فلذلك اعرض عن تفريعاته وتعرض لذلك البعض المعين فقال
الكنايات كم وبناءها لكونها موضوعة وضع الحرف او لكونها الاستفهامية
متضمنة المعنى الحرف وحمل الخبرية عليها **وكذا** بناءها لانها في الاصل ذا من الا
اسماء الاشارة دخل عليها كاف التشبيه وصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة
بمعنى كم وبقي ذا على اصل بنائه وكل واحد منهما يكنى **للعدد** والكناية
عنه وجاء كذا كناية عن غير العدد ايضا نحو جئت يوم كذا كناية عن يوم
السبت مثلا **وكيت وذيت للحديث** اي الكناية عن الحديث
والجملة وانما بنيتا لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التي من حيث
هي لا تستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها ولم يجز خلوه
عنهما رجح البناء الذي هو الاصل في الكلام قبل التركيب ومن الكنايات
كأين واعلم انه كاف التشبيه دخلت على اي واي وان كان في الاصل
معربا لكنه انمحى عن الجزئين معناهما الافرادي وصار المجموع كاسم
مفرد بمعنى كم الخبرية ايضا وكانه اسم مبني على السكون آخره نون ساكنة

كان من ذا تنوين تمكن ولهذا يكتب بعد الياء نون مع ان التنوين لا
صورة له في الخط فرتبته في البناء منحط عن اخواتها فلذلك لم يذكره
المصنف فكم الاستفهامية المتضمنة معنى الاستفهام مميزها الذي
يرفع الابهام من جنس المسئول عنه منصوب على التمييز مفرد لانها
لما كانت للعدد وسط المعدود وهو من احد عشر الى تسعة
وتسعين مميزه مفرد منصوب جعل تمييزه كذلك لانه لو جعل كاحد
الطرفين لكان تحكما وكم الخبرية مميزها مجرور بالاضافة مفرد تارة
ومجموع اخرى تقول كم رجل ضربت وكم رجال كما تقول مائة ثوب
وثلثمائة ثوب واغا... مفردا لان العدد الكثير مميزه كذلك وانما
جاء مجموعا لان العدد الكثير فيه مبلغ حتى كان صريحا ولما كانت هذا
ليس على الصريح بالكثرة جعل جنسه مميزه كانما انبئ عن معنى الصريح
بها وينفصل بينهما اي بين مميز كم الاستفهامية والخبرية تقول كم
رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها قال الشيخ الرضي هذا في الخبرية كثير
نحو كم من ملك وكم من قرية فذلك لو افتقرطوا المميز المضاف الى
كم واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا
نثر الاول على جواز كتاب من هذا الفن لكن جوز الزمخشري ان
يكون كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة استفهامية
وخبرية ولها اي لكم الاستفهامية والخبرية صدر الكلام لا
ان الاستفهامية تتضمن الاستفهام وهو يقتضي صدر الكلام
ليعلم من اول الامر انه من اي نوع من انواع الكلام والخبرية ليفهم

على انشاء التكثير وهي ايضا نوع من الكلام فيجب التنبيه عليه من اول الامر وكلاهما الوقا
كلتا هي الكاين او نوعا اي ثابت الاستفهامية والخبرية فرعا على تاويل هذين النوعين
وحاكم الاستفهامية والخبرية اي كل واحد منهما تقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ثم
تبين كل موضع منها فكلما اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية يكون بعده
فعل او شبهه لفظا او تقديرا غير مشتغل عنه بضميره او متعلقه فهو من حيث انه
كذلك كان منصوبا معمولا على حسبه اي على حسب ذلك الفعل وعلى انه لا يكون
الا على المبني وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرفية
مع اقتضاء الفعل المفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات
تعيينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب المعنى فالاستفهامية نحو كم رجلا ضربت
في المفعول به وكم ضربة ضربت في المفعول المطلق وكم يوما سرت واعلم ان
الفعل وشبهه اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل في قاعدة النصب قبل
قولك كم رجلا ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وقدرت
بعده فعلا غير مشتغل عنه اي كم رجلا ضربت ضربته وهو من حيث ان بعده فعل
مقدر غير مشتغل عنه داخل في قاعدة النصب وان لم يجعل من قبيل ولم يقدر
بعده فعلا غير المشتغل فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل في قاعدة الرفع وكلما
قبلها اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف جر نحو بكم رجلا
اشتريت اي بكم رجلا مررت او مضاف نحو غلام كم رجلا ضربت وغلام كم رجل ضربت
فمجرور بحرف جر او الاضافة وانما جاز تقديم حرف الجر او المضاف عليها مع ان
لها صدر الكلام لان تاخر الجار عن المجرور ممتنع لضعفه فهو في تقديمها
عليها هو ان يجعل الجار اسما كان او حرفا مع المجرور ككلمة واحدة مستحقة للصدر

والا اي وان لم يكن بعده لا لفظا ولا تقديرا فعل ولا شبه فعل غير مشتغل
عنه ولا قبله حرف جر او مضاف كان معبرا عن العوامل اللفظية فمرفوع
اي فهو مرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفا نحو كم مالك على قياس من ابوك وهذا بحث
على مذهب سيبويه فانه يجوز عنده خبرية عن نكرة متضمنة استفهاما واما عند
غير سيبويه فهو خبر مقدم على المبتدأ لكونه نكرة وما بعده معرفة وخبر ان
كان ظرفا نحو كم يوما سفرك فكم هو منصوب المحل اولا داخل تحت قاعدة
النصب باعتبار اعمال الكائن فيه وداخل في قاعدة الرفع ثانيا باعتبار قيامه مقام
عامله الذي هو خبر المبتدأ وكذلك قولكم في تلك الوجوه الاربعة الاعراب
بالشرايط المذكورة اسماء الاستفهام والشرط بمعنى انه يتاتى تلك الوجوه
في جميع هذه الاسماء لان كل واحد منها وهي من وما واي واين والحق
متى مشتركة بين الاستفهام والشرط واذا مختصة بالشرط وكيف وايان
مختصتان بالاستفهام فمن وما اذا كانتا استفهاميتين يتاتى فيهما الوجوه
الثلاثة الاول نحو من ضربت وما صنعت وبمن مررت وغلام من ضربت
ومن ضربته وما صنعته ولا يتاتى فيهما الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتهما و
اذا كانتا شرطيتين فكذلك يتاتى فيهما تلك الوجوه الثلاثة نحو من تضرب
اضرب وما تصنع اصنع وبمن تمرر امرر به وغلام من تضرب اضربه
من يأتي فهو مكرم وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله
يأتي فيهما بل في جميع اسماء الشرط الرفع على الخبرية فانه لا يقع بعدها الا
الفعل ولا يصلح الفعل للابتداء وما هو لازم الظرفية من هذه الاسماء وهي
واين وكيف واني واذا ان لم يجر بجار نحو من اين فلا بد من كونها منصوبة

على الفعل فيه وعن بعضهم ان اذا قد يخرج عن الظرفية ويقع اسما صريحا نحو اذا
يقوم زيد اذ يقعد عمرو اي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو فهي مرفوع
بالابتداء انتهى الرضي وانا لم اعثر لها على شيء من كلام العرب وما هو لازم الظرفية
اذا كان خبر مبتدأ نحو متى عهدك بفلان اي متى كائن عهدك في
اي اوقات فهذه الوجوه الاربعة كلها فانها قد يقع في محل الرفع بالخبرية اي
على تقدير انتصابها على الظرفية نحو اي وقت جيئك اي اي وقت كان جيئك
فاي وقت على تقدير انتصابه بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية والوجوه الباقية
نحو ايهم ضربت وبايهم مررت وايهم قائم وفي مثل كم عمة لك يا جرير وخالة
فدعاء قد حلبت على عشاري كما سبق فيما احتمل الاستفهام والخبر وذكر المميز
وحذفه ثلثة اوجه هكذا في كثير من النسخ في بعضها وفي مثل بيني كم عمة اي ياصور
تمييز باعتبار بعض الوجوه وفي نسخة الاولى يحتمل ان يعتبر الاوجه الثلاثة في
كم اصطحابي ترفعه بالابتداء والاخرى نصبه على الظرفية وعلى المصدرية كما
اشار فيما سبق بقوله منصوبا معمولا على حسب الاكثر وجوه النصب ولا
يخفى ان هذه الصورة مما سبق من وجوه اعراب كم ويحتمل ان يعتبر في تمييزها اعني
عمة ثلاثة اوجه الرفع بالابتداء الاستفهامية كانت او خبرية والاضافة
النصب على تقدير كونها استفهامية والجر على تقدير كونها خبرية ولا يخفى
ان هذا الوجه مبني على اعتبار جواز حذف مميزها وهو غير مذكور فيما سبق
فكان الاولى بالتأخير هذه عن قوله وقد يحذف في مثل كم مالك وان النسخة
الاولى فلا يحتمل الا الوجه الاخير والبيت للفرزدق في هجو جرير وقائله فدعاء
قد حلبت على عشاري الفدعاء المعوجة الرسغ من اليد او الرجل يكون

منقلبة

منقلبة الكف او القدم يقول انها لكثرة المدمة صارت كذلك او هذا
خلقة لها ابتداء او في سواء الخلقة واذا عدي حلبت بعلى تضمن معنى تقلبت
اي كنت كارها لخدمتها استنكافا تغلبت عليَّ كرهي واختار بعضها انواع حلب
الحلب لانه خدمة الراعي وهو ابلغ في الذم عن خدمة الاناسي والعشار
جمع عشراء وهي التي اتى على حملها عشرة اشهر ثم لا تزال في اسمها حتى تلد وقيل سميت
التي حملها زيادة عشرة بعد ذكر عدد وحالة اشار فيه الشرط رضا ابتدائية واما فاذا
استفهام على تقدير الخبر على سبيل التهكم كانه جاهل عن كمية عدد عماته وخالاته
فسأل عنه وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق اي كثير من عمات وخالات
لك حلبت على عشاري واذا حذفت المميز كم مرة اي كم حلبت على التهكم او كم مرة
او حلبة على التكثير فانتفاع حينئذ على الابتداء ومحتمة نوعه بقولك دعيتها
دعيت وكم استفهامية كانت او خبرية على تقدير ارتفاع حينئذ موضع الخبر الا
الفعل الواقع بعدها مسلط عليها اي تسلط الظرفية او المصدرية واذا وقعت
رفعت خالك في قولها واذا نصبتها او انصبتها واذا خفضتها او ذلك واضح وقد
ميز كم استفهامية كانت او خبرية في مثل كم مالك وكم ضربت اي في كل مثل قاصت
بالفعل المحذوف فانه اذا سئل عن كثير مالك او اخبر عن كثرته فظاهر الحال فانه
على انه سؤال عن كميته دراهم او دنانير او اخبار عن كثرتها فتقديره كم درهما او
دنانير او كم درهم او دنانير مالك فكم في هذا المثال مرفوع على الابتداء مالك
خبره واذا سئل عن كمية ضربتك بعد العلم بوقوعه او ضربته فظاهر ان السؤال او الا
خبار عن ذلك بالنسبة الى مرات ضربك اي كم مرة او مرة ضربت او المصدر اي كم
ضربة او ضربة ضربت فكم في هذا المثال الا منصوب على الظرفية او المصدرية

والفرق بين المعنيين اذا كان المصدر للنوع فقط واذا كان للعدد فقط [illegible]

للحوق في الظرفية فلا الزمان الدال على الالفاظ الموضوعة للزمان وفي المكان

او للاحداث الدال عليه اللفظ المصدر وبجواز ان يكون المثال الثاني بتقدير كم

رجلا او رجل ضربت فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية الظرف

اي الظروف المعدودة من المبنيات المشبهة بما قصد تعدادها ببعض الظروف

ما اي ظرف قطع من الاضافة بحذف المضاف اليه من اللفظ دون المعنى

المنوي فان منه نسيا منسيا اعرب مع التنوين نحو ضربت به كان حينئذ من قبل

وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات لان غاية الكلام كانت

ما اضيفت هي اليه فلما حذف صيرت غايات ينتهي بها الكلام وانما بنيت لتضمن

معنى حرف الاضافة وشبهها بالحرف في الاحتياج الى المضاف اليه وانما بنيت

على الضم ليجبر النقصان كقبل وبعد وما اشبهها من الظروف المسموعة قطعها عن الا

ضافة مثل تحت وفوق وقدام وخلف وحسب لانها [illegible] عليها ما

معناها ويجوز في هذه الظروف على قلة ان يعوض التنوين من المضاف اليه

نحو قال الشاعر فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات

فلا فرق بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة وما بني منها قال بعضهم

بل انما اعرب لعدم تضمنها معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا اي قديما قال الشيخ

الرضي والاول هو الحق واجري مجراه اي مجرى الظروف المقطوعة عن الاضافة

لا غير وليس غير في صفة المضاف اليه والبناء على الضم وان لم يكن غير من

الظروف لشبهه بالغايات في الابهام الذي فيه كالغايات ولا يحذف منه

المضاف اليه الا بعد لا وليس نحو افعل هذا لا غير وجاءني زيد ليس غير لكن

استعمال

استعمال غير فيهما اي في لا وليس قليل اجري مجرى الظروف المبنية حسب لشبهها

بغير في كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة ومنها اي من الظروف المبنية

حيث للمكان وقال الاخفش قد يستعمل في الزمان ولا يضاف الا الى الجملة اسمية

كانت او فعلية في الاكثر اي اكثر الاستعمالات وقد جاء اضافته حيث سهيل

طالعا نجم يضيء كالشهاب ساطعا فحيث فيه مضاف الى مفرد وهو سهيل بمعنى

[illegible] اي ما ترى مكانا حيث سهيل طالعا وانما بنيت على الضم كالغايات لا

[illegible] الاضافة الى الجملة كلا اضافة اذ هي في الحقيقة مضاف الى المصدر الذي

تضمنه الجملة فكانت في الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة اليه

فشابهت الغايات المحذوف ما اضيفت اليه فبنيت على الضم مثلها ومع الاضافة

الى المفرد يعربه بعضهم لزوال علة البناء اي الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه

بناء لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها اي من الظروف المبنية اذا زمانية

كانت او مكانية وانما بنيت لما ذكرنا في حيث وهي اذا كانت زمانية

للمستقبل اي للزمان المستقبل وان كان داخلا على الماضي وذلك لان

الاصل في استعمالها ان تكون لزمان من افراد المستقبل مختص من بينها

بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمالها

في الاغلب الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كورت

ولهذا اكثر في الكتاب العزيز الاستعمال القطعي علام الغيوب بالامور المتوقعة

وقد استعمل في الماضي كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا

ساوى بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا وفيها اي في اذا معنى

الشرط وهو ترتب مضمون جملة على اخرى فتضمنت حرف الشرط فلذلك

على الجزائي لبنائهما ولذلك اي لكون معنى الشرط فيها اختير اي جعل مختارا
بعدها الفعل لمناسبة الفعل الشرط وجوز الاسم ايضا على وجه غير مختار
لعدم تاصلها في الشرط مثل ان ولو وقد يكون اي اذا للمفاجأة مجردة
عن معنى الشرط يقال فاجأه الامر مفاجأة من قولهم فجئه بالفتح اذا
لقيته وانت لا تشعر به فيلزم المبتدأ بعدها فرق بين اذا هذه وبين
اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتدأ غلبة وقوعه بعدها فلا ينافي ما سبق
من عدم وجوب الرفع بعدها في باب اضمار على شريطة التفسير نحو خرجت
فاذا السبع اي فاذا السبع حاضر او واقف ونحوهما فحذف الخبر والعامل في اذا هذه
معنى المفاجأة وهو عامل النصب لا يظهر وقد استغنوا عن اظهار الفعل
لما فيه من الدلالة عليه واما الفاء فهي للسببية فان مفاجأة السبع مسببة
عن الخروج قيل والاقرب على التحقيق انها للعطف من جهة المعنى اي خرجت
ففاجأت وهو حاصل معنى خرجت ففاجأة زمان وقوف السبع كما ذهب اليه
المبرد فانها عنده مكانية وقولنا زمان وقوف السبع او مكانه مفعول
به للمفاجأة مفعول به والاخفش يخرج اذا عن الظرفية بل يجعلها حينئذ مفعولا
به محذوف اي فاجأت في زمان وقوف السبع او مكانه اياه اي السبع وقد
يكون الجر الى الزمان نحو اذا احمر البشر وقد اجاز ابن البرهان
ان يستعمل اسما مجردا من معنى الظرفية نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو
وقد سبقت اليه اشارة ومنها اي من الظروف المبنية اذ الكائنة
للماضي وبناؤها مر في حيث لكونه وضعا وضع الحروف وقد تجيء
المستقبل كقوله تعالى فسوف تعلمون اذ الاغلال في اعناقهم ويقع

بعدها

بعدها الجملتان الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضي
اختصاصها بالفعلية مثل كان ذلك اذ زيد قائم واذ قام زيد وقد يجيء
للمفاجأة نحو خرجت فاذا زيد قائم ولقلة مجيئها لم يذكر للمصنف ومنها
اين وانى للمكان استفهاما وشرطا اوجها لكونهما للاستفهام
والشرط نحو اين تضرب واين تكن اكن وانى زيد وانى تجلس اجلس
وقد جاء انى زيد بمعنى كيف وانى القتال بمعنى متى ومنها متى للزمان اي
في الاستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها ايان للزمان
استفهاما مثل متى نحو ايان يوم قيام زيد وايان قدوم الحاج بخلاف متى فانه
غير مختص بها والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرها ايضا ومنها كيف
الكائنة للحال استفهاما اي حال شيء وصفته والمراد بالحال صفة الشيء
لا زمان الحال كما توهم بعض الشارحين ولا صاحب المفصل وكيف جار
مجرى الظرف وفيه معنى السؤال عن الحال تقول كيف زيد اي على اي
حال هو وقد يستعمل الشرط مع ضعفه عند البصريين نحو كيف ما تجلس
اجلس اي على اي هيئة تجلس اجلس ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف
تجلس اجلس فان كان بعده اسم فهو في محل الرفع بالخبرية نحو ان كان
بعده فعل مثل كيف جئت فهو في محل النصب على الحالية اي على اي حال جئت
راكبا ام ماشيا ومنها اي من الظروف المبنية مذ ومنذ بنيا لمشابهتهما
مذ ومنذ حرفين ويكونان اسما بمعنى اول المدة اي اول مدة زمان
الفعل المتقدم عليهما نحو ما رايته مذ ومنذ يوم الجمعة اي اول زمان
عدم رؤيتي يوم الجمعة فيليهما ان يقع بعدهما اي بعد مذ ومنذ المفرد اي الاسم

المفرد لا المثنى والمجموع حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ يومان
اللذان صاحبنا فيهما الحقيقة عدم رؤيته هذان اليومان فما دام لا يلاحظ
هذان اليومان امرا واحدا لا يحكم عليهما باولية المدة لان المدة انما يكون امرا
واحدا لا شيئين او اشياء فالمثنى او المجموع اذا وقعا في اول المدة يكونان
في حكم المفرد المعرفة حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ يوم [illegible]
فيه حصول التعيين المقصود بكونه معرفة وان كان التعيين مقصودا
لانه لا فائدة في جعل الوقت المجهول اول مدة نفي الفعل لان اوليته وقت ما للنفي
مدة الفعل معلوم بالضرورة وتارة يكونان بمعنى جميع المدة فمان الفعل
قبلهما او بعد هذين المقصودين اي الزمان الذي تضمن جانبه ما تكوينه
منقطعا المعدود اي بمعنى المستغرق جميع اجزائه بحيث لا يشذ منه
شيء نحو ما رايته مذ يومان اي جميع اجزاء مدة فقدان عدم رؤيتي
يومان لانه لا نقص وقد يقع بعدها المصدر نحو ما خرجت مذ
ذهابك او الفعل نحو ما خرجت مذ ذهبت او ان كانوا اي ما كانت
على هذه الصورة متفعلة كانت او مقدرة نحو ما خرجت مذ ان ذهب
ذهب او ما خرجت مذ ان ذهبت والجملة الاسمية نحو ما خرجت
مذ زيد مسافر ولم يقل الجملة فيقدر بعدها زمان مضاف
الى ما بعدهما ليصح حمل ما بعدهما عليهما لكان التقدير في ما خرجت
مذ ذهابك مذ زمان ذهابك وعلى هذا القياس فيما بقي وهو اي
كل واحد منهما اي مذ ومنذ اسمين مبتدا هما معرفتان لكونهما في
تاويل المضاف لانهما اما بمعنى اول المدة او جميع المدة وخبره ما بعده اي حين

كل منهما

كل منهما ما يقع بعده خلافا للزجاج فانهما عنده خبر لمبتدا او المبتدا ما
بعدهما فيرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدا او خبرا فيها اسما تصف
مثل قولك منذ يومان نكرة والخبر معرفة وذلك ضعيف جائز في علم
انما اذا كانا مبتدأ او خبرا فهما اسمان صريحان لا ظرفان فلا يتوهم
عدهما من الظروف المبنية الا انه يراد بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان
لا انهما يقعان ظرفا في تراكيبهم ومنها اي من الظروف المبنية لدى بالا
لف المقصور ولدن بفتح اللام والدال وسكون النون ولدن بضم
اللام وسكون الدال وكسر النون ولد بفتح اللام وسكون الدال
ولد بضم اللام وسكون الدال ولد بفتح اللام وضم الدال وبناؤها
لوضع بعضها وضع الحروف وحمل البقية عليه وكلها بمعنى عند في
العرف انه يقال المال عند زيد فيما يحضره وفيما غاب عنه وان
كان غائبا عنه لا يقال لدى زيد او لدن زيد الا فيما يحضره
وحكمها ان يجر بها على الاضافة نحو المال لدى زيد وقد ينصب
في بعض اللغات العرب بلدن غدوة فقط فانه نصبها سماعا
لشبهها بنون التنوين في مثل رطل زيتا ولذلك يحذف عنها في
بلغت ولكن غدوة اكثر استعمالها منه من سحر وغيرها ومنها قط
مفتوحة القاف مضموم الطاء المشددة وهذا اشهر لغاته وقد
يحقق الطاء المضموم وقد يضم القاف اتباعا لضم الطاء المشددة او
المخففة ويجابه قط ساكنة الطاء مثل قط الذي هو اسم بمعنى حسب
٣ الوقت للماضي المنفي اي لاجل الفعل الماضي المنفي او الزمان الماضي

المنفي فلو وقع شيء فيه ليستغرق النفي جميع الازمنة الماضية نحو ما رايته قط
وبناء المخففة لوضعه وضع الحروف وبناء المشددة لمشابهتها لاختها المخففة
وقيل حملا على اخته عوض وعوض بفتح العين وضم الضاد وقد جاء فتح
الضاد وكسرها للمستقبل اي لاجل الفعل المستقبل المنفي او الزمان المستقبل
المنفي فيه فلو وقع شيء فيه ليستغرق النفي جميع الازمنة المستقبلة نحو لا اراه عوض
وبناؤه على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه
مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اي دهر الداهرين ومعنى الدهر العائض
الذي يعوض الدهر والظروف المضافة الى الجملة ولفظ اذ المضاف الى الجملة
يجوز بناؤها لاكتسابها البناء من المضاف اليه ولو بواسطة على الفتح المخفف نحو
قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم وقوله تعالى من خزي يومئذ فيومئذ
مبني على الفتح ويجوز اعرابها ايضا لكونها اسماء مستحقة للاعراب ولا يجب
اكتساب المضاف من المضاف اليه البناء وكذلك اي كالمذكور من الظروف
في جواز البناء على الفتح والاعراب مثل وغير مع ما وان مخففة
ومشددة مثل قيامي مثل ما قام زيد وقيامي مثل ان يقوم او مثل انك تقوم
لمشابهتها الظروف المضافة الى الجملة نحو اذ وحيث وبهذه المناسبة ذكر
ها في بحث الظروف المضافة ويجوز اعرابها لكونهما اسمين مستحقين للاعراب

المعرفة والنكرة اي هذا بيان باب المعرفة والنكرة من
اقسام الاسم المعرفة اي اسم وضع لموضوع جزئي او كلي لشيء متلبس
بعينه اي بذاته المعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما فالشيء
مقيد بحيثية المعلومية والمعهودية اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع

له اسم

له اسم فهو المعرفة واذا وضع له اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه
الحيثية فهو النكرة فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه
مخرج للنكرة وهي اي المعرفة ستة انواع بالاستقراء وانما رتبها في الذكر
الى ترتيبها بحسب المراتب فالاول المضمرات فانها موضوعة بازاء معان معينة
مشخصة باعتبار امر كلي ذات الواضع لا لفظا ولا مفهوم المتكلم الواحد من
حيث انه يحكي عن نفسه فلا يحصل الا للاخبار ولا يفهم الا واحد بخصوصه
دون القدر المشترك فمعنى ذلك الافراد جزئي مخصوص من حيث المشترك له لانه وضع
لان الموضوع له فان وضع كلي والموضوع له خاص مشخص والثاني الاعلام
الشخصية كالاشخاص كاشخاص زيد ووضع لفظ زيد بازائه من حيث انه معلوم
معينة او الجنسية كانه مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس
وضع بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا
الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسي ومعرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء
هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر عن المعلومية والمعهودية فانه بهذا الا
عتبار النكرة والثالث المبهمات يعني اسماء الاشارة والموصولات ف
انما سميت مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم وكذا الموصول
من غير صلة وهذا القسم من قبيل الوضع العام والموضوع له خاص فانها
موضوعة بازاء معان معينة معلومة معهودة من حيث معلوميتها
ومعهوديتها وضعا عاما كليا فان الواضع اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه
المفرد المذكر وعين لفظا بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم كان هذا
وضعا عاما لان المفهوم المتعقل فيه عام من تلك الافراد ولا المفهوم

المشترك بينهما والرابع والخامس ما عرف باللام العهدية او الجنسية او الاستغراقية

وانما لم يقل ما دخله اللام لئلا يدخل فيه ما دخل اللام الزائدة التي في اللفظ

المبهم فانه ليس من اقسام المعرفة فان المعرف به لامر اللام فلا يعد ما دخلته منها

لكن من المعارف ما عرف بالنداء نحو يا رجل اذا قصد به معين بخلاف يا رجلا

لغير معين فانه نكرة ولم يذكره المصنف لرجوعه الى ذي اللام اذ اصل يا رجل

يا ايها الرجل والسادس المضاف الى احدها اي احد الاسماء الخمسة المذكورة

ولا يستلزم صحة الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد

انها لا يصح الا بالنسبة الى الاربعة الاول فان المنادى لا يضاف اليه فبطل كان

عليه ان يقول والمضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف الى المضاف اليه المعرفة

ابعد نحو غلام ابيك والجواب ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون

بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك نقلا على ما سبق ان المضاف اذا كان

لفظ الغير او المثل والشبه فهو مستثنى من هذا الحكم معنى او اضافة معنى

اضافة معنوية فقوله معنى مفعول مطلق ... مضاف واحترز به عن

المضاف الى احد هذه الاسماء اضافة لفظية فانها لا يفيد تعريفا ولما سبق

تعريف المضمرات والمبهمات ومعنى المضاف الى احدها معنى ظاهر والمعرف ب

النداء مستغنى عن التعريف خص العلم بالتعريف فقال العلم اسما كان او

لقبا او كنية لانه ان صدر بالاب او الام او الابن او البنت فهو كنية و

الا فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم ما

وضع لشيء بعينه شخصا او جنسا واحترز به عن النكرات والاعلام الغالبة

التي تعينت لفرد معين بغلبة الاستعمال فيه وادخل في التعريف لان غلبة الاستعمال

المستعملين

المستعملين بحيث اختص العلم الغالب بفرد معين بمنزلة الوضع من واضع

معين من هؤلاء المستعملين وفهم مراد الشيخ منا ولم يقل وضعا لكونه

في المشترك بحيث الاسم الموضوع لشيء بعينه غير متناول لغيره ذلك الاسم

الموضوع لشيء بعينه غير متناول غير ذلك الشيء باستعمال فيه واحترز به

عن المعارف كلها فانها لوضع واحد اتفاقا والموضع واحد فلا تخرج الا الاعلام المشتركة

ثم اشار الى ترتيب انواع المعارف في الاعرفية توجيها للذكر ارادة التنبيه

على ترتيب اضافتها فقال واعرفها او اعرف المعارف

... ليس عند المخاطب من حيث اضافتها المضمر المتكلم

بعد وقوع الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب ... في المتكلم الا

ترى انك اذا قلت انا لم يلتبس بغيره واذا قلت انت فانه يلتبس بالحاضر

فيتوهم ان المخاطب ليس المراد فالاعرفية الاكثر المعرفة ابعد من اللبس

ثم المضمر الغائب ولم يذكره لانه علم من اعرفية المتكلم والمخاطب انه ادونه

منها واقتصر على بيان النسبة بين اقسام المضمرات ... سائر المعارف

لا تفاوت اضافتها الا المضاف الى احدها فانه فيه تفاوت باعتبار تفاوت

المضاف اليه ولهذا ما اثبت التفاوت بين اضافته بيان بين انواع المضاف

اليه واضافته وهذا الترتيب الذي ذكره هو مذهب سيبويه فان فيه

اختلافا كثيرا النكرة ما وضع لشيء لا بعينه اي لا باعتبار ذاته المعينة

المعلومة المفهومة من حيث هو كذلك فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة

والنكرة وبقوله لا بعينه خرج جميع المعرفة اسماء ... بذلك

لان لها كلها ... تعينها ... وضع او الفاظ ويعرف النكرة الا

الاشيا متفرقة كانت تلك الاحاد او مجتمعة فالاشيا هي المعدودات و
احادها كل واحد منها وكثير الاحاد ما يجاب به اذا سئل عن واحد
الامور اكثر من واحد من تلك المعدودات بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك
الكميات اي كل واحد واحد منها موضوعا لكمية واحدة منها اسما العدد
فالواحد موضوع لكمية احاد الاشيا اذا اخذت متفرقة فاذا سئل عن معدود
معدود منها بكم يجاب بالواحد والاثنان موضوع لكميتها اذا اخذت مجتمعة
متكررة مرة واحدة فاذا سئل عن معدودين معدودين يجاب بالاثنين في
هذا التعريف وهكذا الى ما لا نهاية له فظهر بهذا التقرير ان لفظ الواحد والاثنين
داخلان في هذا التعريف لانهما من اسما العدد في عرف النحاة وان لم يكونا عند
بعض اهل الحساب من العدد ولما كانت المتبادر من هذه العبارة ان نفس
الكمية او الموضوع ومن غير اعتبار معنى اخر لا تنتقض التعريف بمثل رجل ورجلين
وذراع وذراعين ومن ضمنين حيث لا يفهم منها الوحدة والاثنينية فقط اصولها
اي اصول اسما العدد التي يتفرع منها باقيها اما بالحاق تاء التانيث كواحدة
واثنتين او باسقاطها كثلث اي تسع او التثنية كاثنين والفين او بالجمع كمات
والوف وعشرين او بالتركيب اضافيا كثلث مائة او امتزاجيا
كخمسة عشر او بالعطف كخمسة وعشرين اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة
ومائة والف تقول في الاعداد مذكرة ومؤنثة ومركبة ومعطوفة واحد اثنان
لمعدود المذكر ومثنيه وجمعه اثنتان وثنتان في معدود المؤنث ومثنيها
على ما هو قياس ويقول المذكر ثلثة الى عشرة بالتاء لجماعة المذكر باعتبار
التانيث لجماعة المذكر باعتبار التانيث لجماعة نحو ثلثة رجال الى عشرة رجال

تقول الى عشر بدون تا لجمع المؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث نحو ثلث امرأة
او عشر امرات ولم يفعل الامر بالعكس لكون المذكر اسبق واقول اربعا
عشر احد عشر اثنى عشر في المذكر نحو احد عشر رجلا احدى عشرة اثنتا
عشرة وثنتا عشرة في المؤنث نحو احدى عشرة امرأة على الاصل في تذكير المذكر
تانيث المؤنث وغير الواحد الى احد والواحدة الى احدى للتخفيف وتقول
ثلثة عشر الى تسعة عشر في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا ثلث عشرة الى تسع عشرة
في المؤنث نحو ثلث عشرة امرأة ابقا الجزء الاول فيها على حاله قبل التركيب وتذكير
الثاني في المذكر كراهة ان يتضمن من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة
بخلاف احدى عشرة اثنتا عشر لحمل على التذكير في ثلثة عشر والتا في ثنتا
بدل من اللام الكلمة فلم يمحض للتانيث واذا حكمنا عليه بانه جنس اخر من
واثنتان فاما تانيث جزء الثاني في المؤنث لانه لما وجب تذكيره للمذكر كما
عرفت وجب تانيثه للمؤنث لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين المذكر
المؤنث وتمام تكرار الشين عند التركيب في المؤنث اي من عشرة نحو
اربع فتحات مع ثقل التركيب في احد عشر واثنا عشر او
عشرة الى تسع عشرة والحجازيون يسكنونها وهي لغة الفصحى لان السكون
اخف من فتح وتقول عشرون واخواتها بكسر التاء لانه منصوب بالعطف على
عشرين المنفي حملا بمفعولية القول وهي غير ونصبت وعشرون الى
تسعين فيهما اي في المذكر والمؤنث من غير فرق وهو معمور وتقول
لكل عقد من تلك العقود وعشرين في المذكر احد
وعشرين في المؤنث لما عرف الواحد والواحدة حينما بين التركيب لان العطف

والمعطوف عليه في صورة التركيب لم يكن استعمالهما بالعطف على صورة لفظهما
تقدم بعينه فلذلك لم يذكرها في قاعدة العطف بلفظ ما تقدم بأنهما
بأعيانها فقال ثم بالعطف اي عطف نيف العقود على الترتيب مثلهما كما ذكرنا ذلك
الزائد بلفظ ما تقدم من اسماء العدد بعينه من غير تغيير فتقول اثنان
وعشرون في المذكر واثنتان وثنتان وعشرون في المؤنث وثلاثة وعشرون
في المذكر وثلاث وعشرون في المؤنث هكذا الى تسعة وتسعين بالترتيب
وتسعين وتقول فيما زاد على تسعة وتسعين مائة والف في الواحد مائتان
والفان في التثنية بها اي في المذكر والمؤنث من غير فارق بينهما ثم تقول فيما زاد
على مائة والف وما تفرع عنهما بالعطف اي باستعمال الزائد عليهما وعطفها
على الزائد بما ذكرت الزائد وانها على صورة ما تقدم من اسماء الاعداد من
غير تغيير بدليل فتقول مائة وواحد او واحدة ومائة واثنان او اثنتان و
مائة وثلاثة رجال وثلاث نسوة ومائة واحد عشر رجلا واحدى عشرة امرأة
ومائة واثنتان واحد وعشرون رجلا او احدى وعشرون امرأة ومائة وا
ثنان وعشرون رجلا او اثنتان وعشرون امرأة ومائة وثلاثة وعشرون
رجلا وعشرون امرأة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا وتسع وتسعين امرأة
وكذا الحال في تثنية المائة والالف وجمعه ويجوز ان تعكس العطف في الكل
فتقول واحد ومائة الخاص ما ذكرنا والاصل في ثماني عشرة فتح الياء لبناء
صدر الاعداد المركبة على الفتح كثلاثة عشر وهاء اسكانها او اسكانه
الياء لثقل المركب بالتركيب كما في معدي كرب وشذ حذفها اي حذف
الياء بفتح النون لانها اذا حذفت فالوجه بقاء الكسرة كما في قول الشاعر

القاضي

القاضي قاض اذا حذفت الياء الا ان الذي سوغ ذلك فيه كونه مركبا فرد
بزيادة استثقال الجمل موضع الكسرة فحذفوها الثالث من الرفع وجه ذكرها
ليدل على الياء المحذوفة لان الفتح اولى لتوافقه اخواته لانها مفتوحة الا واحد عشر
مع العشرة ولما فرغ من بيان حال اسماء الاعداد شرع في بيان حال مميزها وابتدأ
من الثلاثة لانه لا مميز للواحد والاثنين كما سيصرح به فقال ومميز الثلاثة الى العشرة
والثلاث الى العشر مخفوض اي مجرور ومجموع لفظا نحو ثلاثة رجال او معنى نحو ثلاثة
رهط اما كونه مخفوضا لانه لما كثر استعماله اثروا فيه خفض التمييز بالاضافة
للتخفيف لانها تسقط التنوين والنون واما جمعه فليطابق المعدود العدد
الا في ثلثمائة الى تسعمائة استغنا من قوله مجموع لانهم جمعوا مائة حين اضافوا ثلثا
واخواته وكان قياسه ان يجمع فيقال مئات او مئين لان المائة جمعت احدها
جمع المذكر السالم وهو مئون والثاني جمع المؤنث السالم وهو مئات ولا يجوز
اضافة العدد لجمع المذكر السالم فلا يقال ثلاثة مسلمين فلم يبق الا مئات
لكنهم كرهوا ان يلي التمييز المجموع بالالف والتاء المجرور بعد ما هو
في صورة الجمع بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد مع
كونه اخص ومنها احد عشر الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين
منصوب مفرد اما نصبه فلتعذر الاضافة اذ لا يستقيم ابقاء
النون معها اذ هي في صورة نون الجمع ولا حذفها اذ ليست هي في الحقيقة
نون الجمع واما افرادها فلانهم كرهوا ان يصير ثلثه اشياء كالاسم
الواحد ولا يرد عليه خمسة عشر لانه المضاف اليه مميز لما كان غير
المميز العدد لم يمتنع امتزاج ذلك التمييز فلم يلزم صيرورة ثلثه اشياء شيا

واحد وانما جوز وانتهم مائة امرأة مع ان فيها ضميرا وانظائر انتيا
شيئا واحدا ليطرح بمائة امرأة واما اهل فلان مما صار يفصل بها
ضار فصل نا عن افراده ليكون الفضل قليلا وممتزها ماه والف
وممتزتين امتزجمعا اوجمع الالف وانما لم يقل جمعا كما قال في
تثنيتها لان استعمال الجمع مائة مع ميزها في الاعداد مرفوض
لا يقال ما نات رجل مثل الف رجل محفوظ مقرر لانه لما كانت مائة
الف من اصول الاعداد كالاحاد ناسب ان يكون ميزها على طبق
ميز الكثير لما كانت الاحاد في جانب القلة من الاعداد والمائة والالف في جانب
الكثرة منها اختير في ميزها الجمع للكثرة وفي ميزها المفرد الدال على القلة
رعاية التعادل واذا كانت المعدود مؤنثا واللفظ المعبر عنه
مذكر كلفظ الشخص اذا عبرت بها عن المؤنث وبالعكس بان يكون
المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظ النفس اذا عبرت بها عن المذكر
فوجهان اي فيه اي في العدد وجهان التذكير والتانيث فان شئت قلت ثلث
اشخص وانت تريد النساء اعتبارا باللفظ والجوا الكثر في كلامهم وان شئت
قلت ثلثة اشخص اعتبارا بالمعنى ولا ميز لواحد والاثنان وا
ثنتان بمين فلا وورد الواحد مع ميزه كما يقال واحد رجل والاثنان
كما يقال اثنا رجلين بل يذكرون ما يصلح ان يكون تمييزا لهما على تقدير
ذكر التميز معهما ويطرحون الواحد والاثنين استغناء بلفظ التميز اي
الصالح لان يكون تميزا على تقدير ذكره معهما الدال بجوهره على الجنس
وبصيغته على الوحدة والتثنية عنهما اي عن الواحد اذ كان التمييز مفرد
او عن الاثنين اذا كان مثنى مثل رجل ورجلان فان من صيغته
رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان الجنس والاثنينية
فبذكرها استغنا عن المميزان قلت هبك تميز الواحد مفهوم
منه لكن لا نسلم ان ميز الاثنين كذلك نعم اذا كان ميزه مثنى يفهم
منه لم لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال شيئا رجل قلت لما التزموا
لجهية في ميز ساير الاعداد بقي ان يعبر فيما لم ينسب الجمعية فيما هو اقرب
اليها وهو الاثنينية ولا يبقيان يقال معنى الكلام انه لا ميز واحد والا
ثنان استغنا بلفظ التميز في الجوهر عن ذكر المقصود بلفظ خاصة الماهية
للحوق علامة الافراد بها اعني التنوين او علامة الاثنينية اعني حرف
التثنية فاذا فهم مع علامة التثنية استغني به عن ذكر الاثنين ملحوق
فافاد لحوق العلامة التي هي الفضل اذ كرها ولا شك ان رجلان
افصح من اثنا رجل وذلك لا لاستغنا انما يكون والافادة اي افادة
لفظ التميز المطلق للقيم او التنصيص على العدد الصريح به الذي يقصد
ذلك التنصيص والصريح بالعدد اي بذكر اسم العدد فاما افاد
التميز ذلك التنصيص استغنى فافادته عن ذكر العدد على حدة ويقول
في المؤنث المتضحا اي في الواحد من المعدود اعتبار بعضه اي
السبب اعتبار تصريح اي تعيين اي تعيير ذلك القول انما هو باعتبار
تصيره الواحد اثنين بانضمام اليه اخيه واما اخيله من المثان اذ ليس
قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد مصيره واحدا والثانية في المؤنث على هذا القياس وهكذا الى العاشر
لا غيره اي لا تقول غير ذلك فلا يجري مثل ذلك فيما تحت الاثنين الا ما في المذكر والعاشرة في المؤنث

فوق العشرة اذ فوقه مركبات لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل منها وتقول
في المفرد باعتبار حاله اي مرتبته من العدد من غير اعتبار معنى التصيير
الاول والثاني او الاولى او الثانية في المذكر والاولى والثانية
في المؤنث كذلك من غير اعتبار معنى التصيير فانه لم يقل الواحد والواحدة
لانها لا تجب لان على المرتبة فاستعمل منها الاول والاولى للدلالة عليها وكذا
الى العاشر والعاشرة والحادي عشر في المذكر والحادية عشرة في المؤنث وكذا
الثاني والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة واعلم ان حكم اسم الفاعل
من العدد سواء كان بمعنى التصيير او لا حكم اسماء الفاعلين في التذكير والتأنيث
فتقول في المذكر الثاني والثالث والرابع الى العاشر وتقول في المؤنث
الثانية والثالثة الى العاشرة وكذا في جميع المراتب من المركب والمعطوف
نحو الثالث عشر ومؤنث الاسمين في المركب كما تذكرهما للمذكر نحو الثالث
عشر واما ذكرهما الاثنين لانه اسم لواحد مذكر فلا معنى للتأنيث فيه
بخلاف ثلاث عشرة رجلا فانه الجماعة وتقول في المعطوف الثالث والعشرون
والثالثة والعشرون تعددت ثم اي من اجل اختلاف الاعتبارين اعتباره حالة
اختلف استعمالها فاستعمالها اضافتها قبل الاول او في اخرى من
العدد والمقول باعتبار تصيره ثالث اثنين بالاضافة على الانقص
مدرجه اي مصيرها اي ثلاثة من قولهم ثلثتهما بالتخفيف اي صيرت
الاثنين ثلاثة وقيل في الثلثاء اي في المفرد من العدد باعتبار حاله ثالث
ثلاثة اي اول ثلاثة او حصة بالاضافة الى عدد وسياتي عدمها وكونه
فوقه اي احدها لكونه لا اعتبار له باعتبار وعدم في المرتبة الثالثة او الرابعة

او الخامسة والاربع جوابه ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة وذلك
مستبعد جدا وتقول في اضافة مازاد على العشرة حادي عشر احد عشر
باضافة المركب الاول على المركب الثاني الا واحد من احد عشر ثالث عشر ثلاثة عشر
درجات بناء على الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال خاصة لان الاعتبار الاول
لا يتجاوز العشرة كما عرفت وان شئت قلت [illegible] بهذا المعنى حادي احد عشر
بحذف الجزء الاخير من المركب الاول استعمالا واختصارا [illegible] في المركب الثاني
وهكذا تقول الى تاسع تسعة عشر فتعرب الجزء الاول من المركب الاول
لانتفاء التركيب الموجب وبقي الثلاثة الباقيات لوجود موجب البناء فيها
وهو التركيب الثاني والمؤنث [illegible] بالعدد ولا تعلق بمبحث الى
ذكر المذكر والمؤنث وقدم المذكر لاصالته واخر تعريفه لانه عدمي [illegible]
تعريف المؤنث وحده المؤنث ما فيه اي اسم كان فيه علامة التأنيث لفظا
اي ملفوظا سواء كانت تلك العلامة حقيقية كامرأة وناقة او غير حقيقي او حكما
كغرفة [illegible] الحرف الرابع في المؤنث وحكمها التأنيث ولهذا لا يظهر التاء
في تصغير الرباعي من المؤنثات السماعية او تقديرا اي مقدرة غير ظاهرة
في اللفظ كدار ونار ونعل وقدم وغيرها من المؤنثات السماعية والمذكر
بخلافه اي اسم يتلبس بخلاف المؤنث لم يوجد فيه علامة التأنيث لا
لفظا ولا تقديرا او علامة التأنيث التاء والالف مقصورة [illegible]
كحبلى [illegible] كحمراء [illegible] وقد ذكر بعضهم الياء في قولهم
ذي [illegible] وزعم انها التأنيث وليس كذلك [illegible] ان يكون صيغة موضوعة
للمؤنث [illegible] والمؤنث حقيقي ولفظي فالحقيقي ما اي اسم بازائه

اى فى مقابله ذكر من جنس الحيوان كامراة فى مقابله رجل وناقة فى مقابله
جمل واللفظى بخلافه اى ملتبس بخلاف المؤنث الحقيقى اى ليس بازائه ذكر
من الحيوان بل تانيثه منسوب الى اللفظ بوجود علامة التانيث فى لفظه
حقيقة او تقديرا وحكما بلا تانيث حقيقى فى معناه كظلمة مثال للتانيث
اللفظى حقيقة وعين مثال للتانيث اللفظى تقديرا لان تاء التانيث مقدرة
فيها بدليل تصغيرها على عيينة ولم يورد مثالا للمؤنث اللفظى المحكى كعقرب القلم
معموعة واذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل اليه اى الى المؤنث مظهرا حقيقيا
ولفظيا ومظهرا ومضمرا فالتاء اى فذلك الفعل متلبس بالتاء وجوبا اى اثباتا
تا نيث الفاعل من اول الامر الا اذا كان مستعملا للظاهر غير الحقيقى فانه على
الاختيار فى الحاق التاء وعدمه كما الى بيان ذلك بقوله وانت فى ظاهر غير الحقيقى
بالخيار فهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة فلذلك تقول فى طلعت الشمس
طلع الشمس بلا تاء الشمس وطلعت فانه لا يجوز في الشمس طلع لكون التانيث
فيه لفظيا واستغنائه عن الحاق التاء في لفظه من الاستغناء من خلاف
معنى او ليس فيه ما يشعر بتانيثه وجعل بعض الشارحين الضمير راجعا الى
المؤنث الحقيقى واعتبر المؤنث اللفظى بقرينة قوله وانت فى ظاهر غير الحقيقى
بالخيار ولو كان يستفاد من هذه القاعدة صورة الفصل ايضا لئلا يحتاج
الى التقييد بقولنا بلا فصل لكان احسن ليستفاد الاحكام جميع الا
قسام نحو صورة الفصل ايضا لك الخيار فى الحاق التاء بالفعل وتركه
تقول حضرت القاضى امراة وحضر القاضى امراة وطلعت اليوم الشمس
الا اذا كان المؤنث الحقيقى منقولا عما غلب في اسماء المذكر كزيد اذا

حضرت به امراة

حضرت به امراة فانه مع الفصل يجب اثبات التاء نحو جاءت اليوم زينب للا
لتباس وحكم الظاهر الجمع لا ضمير فان الحاق التاء او ضمير الجمع فيه
نحو الرجال جاءت او جاءوا غير الجمع المذكر السالم لانه لو كان الجمع المذكر
السالم لم تجز تانيثه فلا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت مطلقا
اى سواء كان واحده مؤنثا نحو جاءت المؤمنات او مذكرا نحو جاءت
الرجال حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقى فانت بالخيار ان شئت الحقت التاء به
وان شئت تركها نحو جاءت الرجال وجاء الرجال وضمير الجمع المذكر ا
العاقلين من جموع التكسير غير الجمع المذكر السالم فانهم اذا جمعوا سالما
فان ضمير جمع الواو نحو يقال الزيدون جاءوا ولا يقال جاءت نعت او ضماير
فعلت وهو الساكن فيه والمقرون بالتاء الساكنة للتانيث نحو الرجال
الجماعة نحو الرجال جاءت وفعلوا اى ضمير فعلوا نحو الواو ولكن هذا مخصوص
لهذا النوع من الجمع والنساء والايام اى ضمير النساء وما يماثلها او كونه
جمع المذكر غير العاقل فعلت وفعلن او ضمير فعلت مقرونة بتاء
التانيث بتاويل الجماعة وضمير فعلن اى بالنون ولا في جمع المؤنث
نظرا لان هذه النون مخصوصة واما في جمع المذكر غير العاقل كالايام
فلانه لا اصل في التذكير كالرجل مراعى حقه فاجرى مجرى المؤنث
وفى الحواشى الهندية موافقا الشرح الرضى ان النون موضوعة
لجمع غير العقلاء كالواو وضعت لجمع العاقلين فاستعمالها في النساء
للحمل على جمع غير العقلاء اذ الاناث لنقصان عقولهن يجري مجرى
غير العقلاء المنتى والحق انه اولى وهو متعلق بالمضاف او بلاه

بين قوله وقوله مكسورة قولنا ابع لحواقر والا لاتحد في التعريف الا
على مثل مسلم من مسلمان ومسلمين كما لا يخفى ولو اكتفى بظهور المراد
الاستغنى عن هذه التكلفات الفصحا لزالوقع اويا مفتوح ما قبلها
اي مفتوح حرف كان قبل اليا حالتي النصب والجر لتا فرعن صيغة الجمع
ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة الفتحة ونون عوضا عن الحركة او التنوين
مكسورة لئلا يتوالى الفتحات في صورة الرفع وهي تحذف ما قبل الالف
او مع اللحوق ولا باس باشتماله على لحوق النون وعدم ولا لحوقنا
حروف الثلاثة على تقدير تسليم اذ اول امره من ما صوما الثلاثي شيئ
صح ان يقال منه الاسم الثلاثي والتعليم ما في الباب ان يكون دلالتها
بواسطة هاذين الامرين على انه صحراي صح مضمن مثل في العدد بعني
الواحد والكونه والاثنين من جنسه اي جنس معرفة باعتبار دخوله
تحت المبنى الموضوع له من جنس واحد مشترك بينهما او واو بقوله مثل
ما جاء في الوحدة والجنس جميعا لاستغنى من قوله من جنسه وقوله ليدل
اشارة الى فائدة منع الحرفين بالاسم المفرد والى انه لا يجيء تثنية الاسم
باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرآن ويراد بهما الطهر والحيض بل
يراد بها طهران او حيضان على الصحيح خلافا لبعضهم فان قلت هذا مشكل
بالابوين للاب والام والقمرين للقمر والشمس فانه ثنى الاب
باعتبار معنيين مختلفين هما الاب والام وكذلك ثنى القمر
باعتبار معنيين مختلفين هما القمر والشمس قلنا هذا من ان يجعل
اللام مسماة باسم الاب لما فرق التناسب بينهما ثم ياول الاسم بحق

المسماة بهيكل

المسماة به لهيكل مفهوم بينهما ولما فهم انسان فيثنى باعتبار ذلك
مصر الابوين الحسنين بالاب وكذا الال في الشمس بالنسبة الى القمر فان قلت
فليتعين مثل هذا التاويل في القرا ايضا بلا احتياج الى دعا را سميته للطهر
او الحيض فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة ولنا قول بالمسمى لحصل
مفهوم بينهما ولما ثنى باعتباره قلنا الاشبه في صحة هذا الاعتبار لكن
الكلام في جواز تثنية لمجرد اشتراك اللفظ بينهما وهو الذي اختلف فيه و
اختار منهم جوازه وبهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام المشتركة حقيقة انما
ادعاء وجمعها فزيد مثلا اذا كان علما لكثرة باول بالمسمى بزيد ثم يثنى و
يجمع وكذا عمر واذا كان علما ادعاء بالاب يكى بأول بالمسمى بعمر ثم يثنى
ويجمع ووقفه بعضهم وقال الاولات في الاعلام لكثرة استعمالها وكونه
الحقيقة مطلوبة فيها يكفي تثنيتها وجمعها لمجرد الاشتراك في الاسم بلا اعتبار
الاجناس نقل قول هذا البعض ينبغي ان لا يذكر في التعريف التثنية قوله من
جنسه ولما كان اخر الاسم المفرد الذي لحقه علامة التثنية بعض الواحد
ما يتطرق اليه التغيير او المصرات ينبغي حكم ما يتطرق اليه التغيير ان حكم
ما وارده نعلم من تعريف المثنى فقال والمقصور اي الاسم المقصور وهو
ما في اخره الف مفردة لا زمة ويسمى مقصورا لانه قصر الامد والا يجيء
من الحركات والقصر الحبس ان كان الفه منقلبة عن واو حقيقة كعصى
او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالذي في المثنى المسمى بال وهو
ثلاثي اي طلبا ان ذلك المقصور ثلاثي عن ما فيه اربعة احرف فصاعدا
من الرباعي ما الثلاث المزيد فيه قلبت الفه واوا باعتبار الاصل حقيقة او

وخفة المثلاث بخلاف ما فوقه حيث لا يرد به لمكان الثقل والا اي وان لم يكن كذلك بان كان الف منقلبة عن يا حقيقة كرجيات في رجل او حكايات كان يجمع الاصل او هيتم وتراميل كيتات في جمع حبارى علا او كان على ابدية احرف فصاعدا اصلية كانت الالف كالاعلى والمصطفى مسلم او زائدة كحبلى فبا اليا اي مخالفة مقلوبة بالبا رعاية الاصل فيما اصله اليا حقيقة او حكما او تحقيقا فيما زاد على ثلثة احرف فالاسم الملك وكانت همزة اصلية اي غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية او زائدة ثبتت الهمزة في الاشهر لاصالتها كقراء مبلغ القاف وتشديد الرا المجيد القراءة والنسك من قراء اذا انتسك وحكى ابو علي عن بعض العرب قلبها واوا وان كانت الهمزة للتانيث اي منقلبة من الالف التانيث كحمراوات اصلها كان حمرا بالفين احدهما للمد في الصوت والثانية للتانيث فقلبت الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة وليت واوا فيقال حمراوات كان الهمزة حرف الثقل من حيث الالف فينبغي ان لا يقع بين الالفين مع امتناعها اصلية والواو اقرب الى الهمزة من اليا ولهذا قلبت الواو همزة في مثل اقتت واجوه وربما جوزت تصحيح حمراءات وحكى المبرد عن المازني قلبها يا نحو حمرايات والعرب قلبها واو الا اي وان لم يكن همزة اصلية ولا للتانيث بان يكون للالحاق كعلباء فان همزته للالحاق بوزن قسطاس او منقلبة عن واو او يار اصلية ككساء ورداء فان اصلهما كساو ورداي فالوجهان المذكوران جائزان احدهما ثبوت الهمزة ويقاء وهما لان الهمزة في الصورة الاولى المنقلبة عن زائد يلحق بالاصل والاخرى عن اصلية فتشابهت همزة قراء فثبتت

في الصورتين

في الصورتين كما في قراء وثانيهما قلب الهمزة واوا لان بعض الهمزة في الصورتين ليست باصلية فشابهت همزة حمراء فقلبت مثلها وان في الترجمة الشريفية ان الظاهر من هذه العبارة انه لا يجوز ان يقال في رداء الا رداءات بالهمزة او رداوات بالواو ولكن المشهور رداءات باليا فكان ينبغي ان يقول المصنف والاولى فيهما يعني لام العهد فيكون على حرف اثبات الهمزة ويرجعها الى الاصل الاشارة الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر من الكلام لكنا ما وجدنا في كتب اللغات كالمفصل والمفتاح والعباب فيما وجد فانها انما حكم باستعارة عين ما يقع في شرح الوجيز من انه قد يقلب الهمزة من اصل يا ... بكونه هذا الاصل واو او يار ويحذف نونه اي نون التثنية للاضافة اي لاجل الاضافة لانها منها مقام التنوين توجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج فلتنافيهما وحذفت تا التانيث التي فيها اي لا يحذف من اخر المثنى كثمرتان وتمرتان في حصان والا على خلاف القياس مع جواز اثباتها فيها على القياس اتفاقا ووجه ذلك ان كل منهما واحد من الحقيقين والاليتين لما اشتد اتصالهما بالاخرى بحيث لا يمكن الانتفاع بها بدون اخرى صار بمنزلة مفرد والتانيث لا يقع في حشو ... الى مستعملان وهما لغتان في حقيقتين وان كانا اقل استعمالا منهما ولهذا حذف التنوين منهما مع انه اي في بيانه بالفصل الضابط للقلة الاشتراك حذف تا التانيث او ليس له قاعدة بل وقع على خلاف القياس في مادة مخصوصة فلهذا

في بيانه بالفصل الثاني المجموع ما دل اي اسم دل على جملة آحاد مقصودة
اي متعلق بها القصد في ضمن ذلك الاسم بحروف مفرده اي بحرف وهي
مادة المفرد الذي هو الاسم الدال على واحد واحد من تلك الآحاد حال كون
تلك الحروف مبنية بتغير ما بحسب الصورة اما بزيادة او نقصان او اختلاف
في الحركات والسكنات حقيقة او حكما فالجار في قوله بحروف مفرده اما
متعلق بقوله مقصودة او بقوله دل او بهما على سبيل التنازع وقوله بتغير
ما ظرف مستقر حال من الحروف وتقيل في قوله بتغير ما جمع السلامة لان الواو
والنون في آخر الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء فتغيرت الكلمة بهذه الزيادة
او حكم منفصلا اخرى وقوله ما دل على آحاد جنس يشمل الجموع واسماء الاجناس
كتمر ونخل فانها وان لم تدل عليها وضعا فقد تدل عليها استعمالا واسماء الجموع
كرهط ونفر وبعض اسماء العدد كثلاثة وعشرة وبقوله مقصودة بحروف مفرده
خرج اسماء الاجناس فاذا قصد بها الفرد الجنسي لا الافراد فبقوله مقصودة
وانما قصد الافراد استعمالا بقوله بحروف مفرده وكذا لك بقوله بحروف
مفرده خرج اسماء الجموع والعدد فخرج ما كان الفارق بينه وبين واحده
التاء وفيه تركيب ما هو مما هو اسم جمع ليس بجمع على الاصح بل الاول اسم جنس
والثاني اسم جمع كالجامل والباقر فقد علمت انهما مثلان خارجان عن حد الجمع
والفرق بينهما ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف اسم
الجمع فان قيل الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين وهو جنس فيقول انه ذهب
الاستعمال لا بالوضع على انه لا حرج في التزام كون الكلم اسم جمع ايضا فانه
قال على الاصح وهو قول سيبويه لان الاخفش قال لجمع اسماء الجموع التي لها آحاد

من تركيبها كجامل وباقر وركب جمع فقال الفراء وكذا اسماء الاجناس
كتمر وتمرة ونخل ونخلة واما اسم جنس او جمع لا واحد له من لفظه نحو
ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق ونحو فلك مما الجمع والواحد فيه متحدان بالصيغة
جمع لصدق الحد عليه فان التغير الماخوذ فيه اعم من ان يكون بحسب
الحقيقة او بحسب التقدير فنحو فلك اذا كان مفردا ضمه كضمة قفل واذا كان
جمعا ضمة كضمة اسد وهو اي المجموع نوعان صحيح ومكسر فالصحيح اي الجمع الذي
يكون للمذكر تارة ويكون للمؤنث فالجمع الصحيح المذكر ما لحق آخره
اي آخر مفرده واو مضموم ما قبلها في حالة الرفع او ياء مكسور ما قبلها
في حالتي النصب والجر ونون عوض عن الحركة او التنوين على سبيل منع
الخلو مفتوحة لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة ليدل ذلك الحرف
او اللاحق فقط او مع الحرف على ان معه اي مع مفرده الواحد من جنسه
في معناه اكثر ولم يقل من جنسه اكتفاء بما ذكر في التثنية فان قيل اسم
التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه ولا كثرة في الواحد
قيل ثبوت اصل اما ان يكون محققا او على سبيل الفرض كما يقال فلان
افقه من الحمار واعلم من الجدار فان كان آخره اي آخر مفرده ياء ما قبلها
كالقاضي او مقدرة كقاض قبلها كسرة حذفت اي الياء لالتقاء الساكنين
وعلى هذا القياس والتاء النصب والجر نحو قاضين فان اصله قاضيين
حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرة بالياءين فحذفت لالتقاء الساكنين
وان كان آخره اي آخر الاسم الذي اريد جمعه مقصورا اي الفا مقصورة حذفت
الالف لالتقاء الساكنين وبقي بعد الحذف ما قبلها اي حرف كان قبل الالف

على ما كان عليه مفتوحا ولم يغير لتدل الفتحة على الالف مثل مصطفون
في حالة الرفع مصطفين في حالتي النصب والجر واصلها مصطفيون ومصطفيين
قلبت اليا الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء الساكنين
وشرطه وشرط اسم اريد جمعه جمع الصحيح المذكر يعني شرطه صحة جمعه
ان كان ذلك الاسم اسما اى اسما مجردا من غير معنى وصفية فيه ان يكون
علما اى كونه مذكرا على العاقل من حيث مسماه لا من حيث لفظه وانما
اشترط ذلك لكون هذا الجمع اشرف الجموع لقربه من الواحد فيه والمذكر
العلم العاقل اشرف من غيره فاعطي الاشرف فان فقد الكل فيه كالعين
والغنان كالامرأة وواحد نحو عوج للفرس لم يجمع هذا الجمع واراد بالمذكر
ما يكون مجردا عن التا ملفوظة او مقدرة لخروج عنترة طلحة فانه لا يجمع بالواو
والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان فانهم اجازوا طلحون بسكون اللام
وابن كيسان بفتحها ويدخل فيه نحو ورقا وسلمى واسمى وحبلين فانها
تجمعان بالواو والنون اتفاقا لان علم التانيث هو التا لا الالف فلا يجمع
من الجمع بالواو والنون لان الحد وهو تقلب وان نحوهن علامة التا
نيث والمقصور يحذف وتبقى الفتحة قبلها دالة عليها وشرطه اى شرط الا
سم الذى اريد جمعه جمع مذكر الصحاح ان كان صفة من الصفات غير علم كاسم
الفاعل والمفعول ان يكون مذكرا يعقل اى له شروط فالشرط الاول كونه مذكرا
يعقل لما مر والشرط الثاني ان لا يكون ذلك الاسم الكائن صفة افعل
فعلاء اى مذكرا غير مستوى في صفة الصفة الكائن ذلك الاسم اياها مع المؤنث
بل يكون المذكر على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء مثل احمر حمراء للفرق

يستوى بين التفضيل كافضلون ولم يعكس لان صفة فى افعل التفضيل
كامل لدلالته على الزيادة والشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم
فعلان فعلاء اى مذكرا غير مستوفي تلك الصفة مع المؤنث بل يكون
المذكر على صيغة فعلان والمؤنث على صيغة فعلى مثل سكران فان سكرى
فانه لا يقع فيه سكرانون للفرق بينه وبين فعلان فعلانة نحو ندمان ندمانة
ولم يعكس لان فعلان فعلانة يحصل فيه الفرق بين المذكر والمؤنث
لانه يميز بالتا وعدمها والشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا
مستوى فيه اى في هذه الصفة بالمقابل الوصف مع المؤنث مثل جريح وصبور
نيق وصل صريح وصبور فلا يجمع بالواو والنون ولا بالالف والتا لانه
لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يجوزوا ان يجمع جمعا يختص باحدهما بل
المناسب ان يجمع جمعا مختص بما يستويان فيه مثل جرحى وصبر والشرط الخامس
ان لا يكون الاسم المذكر متصلا بتاء التانيث مثل علامة كراهة اجتماع
في صيغة جمع المذكر وتاء التانيث ولو حذفت التا لزم اللبس وقيل
نونه اى نون الجمع لا مفتوحة في التثنية وقد شذت في سنين
بكسر سين جمع سنة بفتحها وارضين بفتح الراء وقد جاء اسكانها
جمع ارض بسكونها اى حكم بشذوذهما لانتفاء التذكير
والعقل وعدم كونهما علما او صفة وقد اورد صاحب اللباب بعض
هذه الاسماء تحت قاعدة كلية اوردها من الشذوذ منها سنين
واخواتها وابقى بعضها على الشذوذ منها ارضين واشباهها على
ان لا تفصيل فى ذلك فليرجع اليه المؤنث اى الجمع الصحيح المؤنث الملحق

اى جمع لحق اخره مزيده الف وتاء وشرطه اى شرط الجمع الصحيح للمؤنث
ان كان مفرده صفة وله اى لذلك المفرد مذكر فان يكون مذكر اى المذكر ذلك
المفرد جمع بالواو والنون لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وان لم يكن له اى
لمفرده مذكر جمع بالواو والنون لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وان لم يكن له اى
لمفرده مذكر جمع بالواو والنون فان لا يكون اى فشرطه صحة جمعه بان لا يكون مجردا
عن تاء التانيث كالحائض لانه يقال في جمعها حائضات فلو قيل في جمع
حائض لم يتحقق حائضات لزم الالتباس والعطف على قوله ان كان صفة اى
وان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما جمع هذا الجمع مطلقا اى من غير اعتبار
شرط مثل طلحات وزينبات في جمع طلحة وزينب وفي شرح الرضى ان هذا الا
طلاق ليس بجيد لان الاسماء المؤنثة سماعا مقدرة كقدر وشمس وعين ونحوها
من الاسماء التي تانيثها غير حقيقي لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء بل هو
فيها مسموع كالسموات والكائنات وذلك لخفاء في هذا التانيث لانه
ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة جمع التكسير ما تغير اى جمع تغير بناء
واحده من حيث نفسه او من حيث الداخلة فيه كما هو المتبادر فلا ينتقض
بجمع السلامة لتغيير بناء واحده بلحوق الحرف الخارج الزائد به واجيب
المتبادر من تغيير تغيير يكون لحصول الجمعية فلا نقض اصلا مثل
مصطفون فان تغيير الواحد فيه يلزم بعد حصول الجمعية واما ال
التغيير المذكور في تعريف الجمع مطلقا فهو اعم من ان يكون من حيث
ذات الواحد او من حيث الاعم المقارن بالزائد كما يدل عليه بالا
بهامية المفيدة للعموم في قوله بتغيير ما سواء كان ذلك التغيير حقيقيا

كرجال وافراس او اعتبارا بالفك كالفلك جمع الفلك وهو ما يطلق على
ثلاثة وعشرة وما بينهما افعل او جمع يكون على وزن افعل كانفس جمع
نفس وافعال او جمع يكون على وزن افعال كافراس جمع فرس وفعلة
بهذا القياس معنى الحلق وافعلة كارغفة جمع رغيف وفعلة كغلمة
جمع غلام والجمع الصحيح مطلقا كان كالمسلمين او مؤنثا كالمسلمات وفي
شرح ان الظاهر ان المراد جمع السلامة المطلق اعم من غير نظر الى العدد
والكثرة فيظهران لها وما عدا ذلك المذكور من الاوزان والجمع الصحيح
جمع الكثرة يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له وقد يستعار احدهما
الآخر بمعنى موضع الآخر كقوله تعالى ثلاثة قروء وهو ما قرأ المصدر اسم
الحدث بمعنى الحدث معنى قائم بغيره سواء كان صادرا عنه كالضرب
والمشي او لم يصدر عنه كالطول والقصر [illegible] الفعل والذي يجري اسم
مع الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه [illegible] اى بيانا لنوع عدد
عدده مثل جلست جلوسا وجلسة وجلسة مثل الفاسية والاقامة
وحتى وبلاشه [illegible] ما لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا ولان كان
الاعتبار مفعولا مطلقا واى المصدر من الثلاثي المجرد سماعي اى كل
سماعي [illegible] الى السماع في المعرف
اى غير الثلاثي المجرد وهو الثلاثي المزيد فيه والرباعي المزيد فيه
والمجرد قياس اى قياسي كما تقول كل ما كان ماضيه على افعل فمصدره على
افعال وكل ما كان على استفعل فمصدره على استفعال [illegible]

واشترط النحويون المغايرة لانه ما لم ينسلخ عن شبهه بمعنى لها العمل بالقطع

عمل نحو المشتق منها لكونه ماضيا نحو الجيش ضرب زيد عمرا امس في

حال كونه عينا اي حيرانا في مستقبلا كالمضارع الا نحو الجيش اكرام زيد عمرا

وحال كونها غدا والاولى ذلك العمل لما بينه الاشتقاق بينهما لا اعتبار الشبه

فلذلك لم يشترط فيه الزمان كما في اسم الفاعل اذا لم يكن مفعولا مطلقا نحو عمل

المصدر من فعله بالقطع مشروطا بان لا يكون مفعولا مطلقا فيجيء حكمه ولا

يتقدم معمولا اي معمول المصدر عليه لكونه بتقدير الفعل مع ان وشيء

ما في حيز ان لا يتقدم عليه فلا يقال الجيش عمرا ضرب زيد ولا يضمر اي معموله

فيه او يكون الظرف معمولا له لما مر ولانه لو اضمر في المثنى والمجموع فيما

في الواحد فيلزم اجتماع تثنيتين والجمعين نظرا الى المصدر والفاعل معا كما

تثنية الفعل وجمعه والجمعين في الحقيقة الى الفاعل وكذلك اسم الفاعل

والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم فيها محذور بخلاف المصدر فان له

في نفسه تثنية وجمعا ولا تثنية الافعال فيه يلزم الاشتباه فانه اذا

كان بازائه لم يكن مضمرا فيه بل مظهرا فلا حاجة الى اعتبار وتقييد الاستثناء

على حدة لخروج مثل ضرب زيد حاصل ولا يلزم ذكر الفاعل وفاعل المصدر لا يحذف

مظهرا لا مضمرا نحو الجيش ضرب زيد هذا لان النسبة الى الفاعل ما هو ملحوظ في

مفهومه فلا يتوقف تصور مفهومه عليه بخلاف الفعل واسم الفاعل والمفعول

والصفة المشبهة ويجوز اضافته الى الفاعل سواء كان المعنى اولى لانه اقوى

مشابهة للفعل لكونه نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس ونحو الصفا في المصدر

الى المفعول

الى المفعول سواء كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا له بالنسبة الى الفاعل

نحو ضرب اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة وضرب التاديب واعمال اي

اعمال المصدر باللام اي المعرف بلام التعريف لانه شبه جملة مقدرة بان مع

الفعل فكما لا يدخل لام التعريف على ان مع الفعل ينبغي ان لا يدخل المصدر

المقدر به ولكن جوز ذلك على قلة فرقا بين نحوه وبين المقدرة بفعل

لا ان في الغالب نحو مع المصادر المعرفة باللام عاملا او عاملا في فاعل او مفعول

صريح بل بواسطة حرف الجر كقوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء فان كان اي المصدر

مفعولا مطلقا ماضيا من غير مشتق ابدلته العامل فالعمل للفعل من غير وجه

ان يكون المصدر الا بجواز اعمال ضعيف وصار العامل سواء كان

الفعل مذكورا نحو ضربت زيدا او محذوفا عن اللازم نحو ضربا زيدا وان كان

المصدر مفعولا مطلقا واقعا بدلا مشترا اي من الفعل وهو ما حذف فعله لان ما هي

سقيا لزيد كالمصدر وجهان اي يجوز فيه وجهان على عمل الفعل لا صالة

وعمل المصدر النيابة ونقل عمل المصدر المصدرية وعمل الفعل نحو

وجهان وجهان ان فصل بين شيء للمصدر من مالم يكن مفعولا كان اليه

بالجهل المعتبر بينه ليبيان بعض احكام عمل المصدر لان عمل المصدر في قسم الاول

اكثر واظهر فلو خرج من القسمين توجه شغلها بالقسمين على سواء اسم الفاعل

المشتق اي اسم المشتق من فعل اي حدث موضوعا ذلك الاسم لمن قام اي الفعل

به اي بذات ما قام بها الفعل او قال ما قام به الفعل كون او ما هو الى

لفظ ما لعله قصد التغليب من الحدث يعني بالحدث ما بعد وجوده الى

قيامه به مقيد باحد الازمنة الثلثة قال الامام في شرحه قوله ما اشتق من فعل

فيه المجرد وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة لان الجمهور ليس لمن قام
به وصفه بمعنى الحدوث بخرج الصفة المشبهة لان وضعها على ان يدل على معنى
ثابت به والظاهر ان اسم التفضيل داخل في جميع الذي حكم عليه بانه ليس لمن قام به
والحق ان الثلاث المتبادر من قوله اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا لمن قام به
ويكون من قام به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة ونقصان فلو خرج الاصل
الفعل معنى لمن كان زيادة فيه ووضع له اسم يصدق على هذا الاسم انه موضوع لمن
قام به الفعل مع الزيادة على اصل الفعل وخالف كثير ذلك وعين المصنف واسند
اخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث كما اسند واخراج صفة المشبهة اليه
قلنا نعم ان الاشتقاق لمن قام به شامل الاسم التفضيل ولم ينتبهوا ان الا
يتضمن معنى الموضوع كما علمت فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به بل له مع
الزيادة ويجد ان صيغة المبالغة على هذا التقدير يخرج من التعريف فلا يبعد
يلتزم ذلك ويدل عليه حصر صيغ اسم الفاعل فيما حصر وجعل احكام اسم الفاعل
فيما حصر وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل في ترجمة الشريفة ما
معناه ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل وصادق كقائل وصاحب
والمراد كل ما اشتق من المصادر الثلاثي المجرد ولمن قام به لا على هذه الصيغة
فليس باسم فاعل بل هو صفة المشبهة وافعل التفضيل او صيغة المبالغة
كحسن واحسن ومضراب وصيغة اي صيغة اسم الفاعل من المجرد الثلاثي
على زنة فاعل ومن غيره ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه على صيغة
المضارع المعلوم بميم اي مع الميم مضمومة موضوعة في موضع حرف المضارع
سواء كان حرف المضارع مضمومة اولا ومع كسر ما قبل الآخر ان لم يكن في

قبل آخر المضارع

ما قبل آخر المضارع كسر اي كما في يتفعل ويتفاعل ويتفعلل نحو متدحرل
فيما وضع الميم لحرف المضارع للفتوحة وستغفر فيما وضعه موضع
المضارعة المفتوحة لو اقيم متفاعل مقام مستغفر كان مثل الكسر الفرق الواقع
في آخر المضارع ليه مذكورا لكي يكون الحمل من فتح الكسر ايضا مثال ويعمل اي
الفاعل عمل فعله ان كان فعله لازما يكون هو ايضا لازما ويعمل عمل فعل اللازم
كان متعديا الى المفعول واحد يكون ايضا متعديا الى مفعول واحد وان
كان متعديا الى الاثنين يكون هو ايضا كذلك وكما ان فعل يتعدى الى
ظرف والحال والمصدر والمفعول له او المفعول معه سابق الفصل كذلك
هو يتعدى اليها بشرط معنى الحال والاستقبال اي يعمل اسم الفاعل
حال كونه متلبسا بشرط شيء اي بشرط تلبسه من معنى هو زمان الحال او
الاستقبال فالاضافتان بيانيتان وانما الشرط احدهما لان عمل الشبه با
لمضارع فيلزم ان لا فيه الفرق في الزمان نحو زيد ضارب غلامه عمرو الان او غدا
والمراد بالحال والاستقبال اعم من ان يكون تحقيقا او حكاية كقوله تعالى
وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط ههنا وان كان ماضيا لكن المراد
او حكاية الحال ومعناها ان يقدر المتكلم باسم الفاعل بمعنى الماضي كانه
موجود في ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه موجود الان
الاعتماد اي اعتماد اسم الفاعل على صاحبه اي على التصحيف به وهو المبتدا
او الموصول او الموصوف او ذي الحال المفعول بحرف الفعل من كونه
مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء الضارب ابوه وجاء
ضارب ابوه وجاء زيد راكبا فرسه اي اعتماده على الهمزة الاستفهامية وحرف

من الفاظ الاستفهام او ما النافية و نحوها من حروف النفي كلا وان
لان الاستفهام والنفي بالفعل اولى فاذا دخلا عليه اشبه الفعل نحو اقائم
زيد واقائم الزيدان زيد وما قائم الزيدان فان كان اسم الفاعل المعتمد
للماضي اي للزمان الماضي بالاستقبال او في حين الاستمرار وان يذكر
مفعوله وجبت الاضافة اي اضافة اسم الفاعل الى المفعول معنى اي اضافة
معنوية اذا وجدت الشرائط الاضافة اللفظية نحو زيد ضارب عمرو امس خلافا للكسائي
فانه ذهب الى عدم وجوب اضافته لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي
او الحال والاستقبال فيجوز ان يكون منصوبا على المفعولية على تقدير اضافته
ليست اضافته معنوية لانها من قبيل اضافة الصفة الى معمولها و تمسك
الكسائي بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وقد تقدم الجواب عنه
فان كان له اي لاسم الفاعل معمول آخر غير ما اضيف اسم الفاعل اليه فبفعل
مقدر اي فانتصابه بفعل لا باسم الفاعل نحو زيد معطي عمرو درهما
امس فدرهما منصوب باعطى المقدر فانه لما قيل معطي عمرو قيل ما اعطاه فقيل
درهما اي اعطاه درهما فان دخلت اللام الموصولة على اسم الفاعل استوى الجميع
اي جميع الازمنة في عمله تقول مررت بالضارب ابوه زيدا امس كما تقول
مررت بالضارب ابوه زيدا الآن او غدا لانه فعل بالحقيقة نقل عن صيغة
الفعل الى صيغة الاسم لكراهة ادخال اللام وما وضع منه اي من اسم الفاعل
بتغيير صيغته الى اخرى بحيث يحصل من صيغة اسم الفاعل المبالغة في الفعل المشتق
منه كضراب وضروب ومضراب بمعنى كثير الضرب وعليم بمعنى كثير العلم
وحذر بمعنى كثير الحذر مثل اسم الفاعل في العمل واشتراط ما اشترط به

عليه على هذا تقدير ان يكون صيغ المبالغة محولة عن صيغة اسم
الفاعل واما اذا كانت داخلة فيه فمعنى هذه العبارة ان صيغ اسم الفاعل
اذا كانت للمبالغة فهي مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد
ضراب ابوه عمروا الآن او غدا او امس وما فيه من معنى المبالغة
ناب مناب ما فاتت من المشابهة اللفظية والمعنوية من اسم الفاعل ومما
وضع منه للمبالغة وكذلك الجمع منها صحيحا كان او مكسرا مثله اي مثل
اسم الفاعل اذا كان مفردا في العمل وشروطه لعدم تطرق خلل الى
صيغة المفردة من حيث ذاتها بالحاق علامتي التثنية والجمع تقول الزيدان
الضاربون عمرا الآن او غدا او امس ويجوز حذف النون اي
نون التثنية والجمع مع العمل في معموله بنصبه على المفعولية بخلاف
ما اذا كان مضافا اليه فان حذفها واجب ومع التعريف تخفيفا
مفعول له للحذف اي يجوز حذفها بوجود هذين الشرطين لقصد التخفيف
لطول الصلة بالقراءة من قرأ المقيمي الصلوة بنصب الصلوة على المفعولية
واما على تقدير التنكير فكقوله تعالى لذائقوا العذاب بالنصب
في قراءة ضعيفة لان اسم الفاعل لم يقع صلة اللام والقراءة
بها لاعتماده عليه اسم المفعول هو ما اشتق من فعل اي حدث
موضوعا لمن وقع عليه اي لذات ما من حيث وقوع الفعل
عليه فمضروب موضوع لذات ما وقع عليه الضرب وامثاله
اقامه مقام ما من اسم الفاعل فقوله مشتق من فعل شامل
لجميع الامور المشتق من المصدر وقوله لمن وقع عليه يخرج ما عدا

المحدود كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل فانه سوا
صيغ لتفضيل الفاعل او لتفضيل المفعول فانه مشتق من فعل
لموصوف به باعتبار الغير في ذلك الفعل اسم المفعول موضوع لمن
وقع عليه الفعل فقط وصيغته على الثلاثي المجرد على زنة مفعول
ومن غيره اي غير الثلاثي المجرد على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل
الآخر لخفة الفتحة وكثرة المفعول كمستخرج بفتح الراء وامره اي شانه
وحاله في العمل اي العمل النصب والاشتراط اي اشتراط عمله باحد الى ما بين
والاعتماد على صاحبه او المقدم اي كامر اسم الفاعل اي مثل شانه وحاله
اذا كان معرفا باللام يعمل بمعنى الماضي ايضا نحو يرفع ما يقوم مقام
الفاعل ولو كان هناك مفعول آخر ينصبه نحو زيد معطى
غلامه درهما الآن او غدا او امس الصفة المشبهة باسم الفاعل
من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث ما اشتق من فعل اللازم
احترز عن اسم الفاعل والمفعول المتعديين لمن قام به على
معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث احترز عن نحو قائم وذاهب مما اشتق
من فعل اللازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم فاعل لا صفة
مشبهة واللازم اعم من ان يكون لازما بالابتداء وعند الاشتقاق
كرحيم فانه مشتق من رحم بالكسر المتعدي بعد نقله الى رحم بضمها فلا
يقال رحيم الا من رحم بضم الحاء اي صار الرحيم طبيعة ككريم بمعنى
صار الكريم طبيعة والمراد بكونه بمعنى الثبوت المذكور كذلك بحسب
اصل الوضع والحدوث عرض لها الثبوت بحسب الاستعمال وصيغتها اي صيغها

الصفة المشبهة

الصفة المشبهة مع اختلاف انواعها مخالفة لصيغة اسم الفاعل اي
بصيغة الفاعل الذي هو بمنزلة اسم الفاعل منه الثلاثي
المجرد فلا يجيء صيغة من صيغتها على هذا الوزن قطعا على حسب
السماع اي كائنة على قدره بحيث لا تجاوزه فالظرف منصوب
على انه حال منه المستكن في مخالفة او صفة لمصدر محذوف
اي مخالفة كائنة على قدر السماع وصفتي مخالفتها بصيغة اسم
الفاعل بالبيان مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة
اختصاصها باسم الفاعل لكونها مشبهة به ولكون عملها
لمشابهتها اياه فيما ذكر كحسن وصعب وشديد وفعل ويعمل عمل
فعلها مطلقا اي من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى
الاشتراط فيها واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها الا ان الاعتماد على
الموصول لا يتاتى فيها لان اللام الداخلة عليها ليست بموصول
بالاتفاق وتقسيم مسائلها اي جعلها اقساما وبيان حكم
كل قسم وسمي كل قسم مسألة لانه يسأل عن حكمه ويجاب عنه
ان تكون الصفة متلبسة باللام او مجردة عنها وعلى كل من التقديرين
معمولها مضاف او متلبس باللام او مجرد عنها عن اللام والاضافة
فهذه الاقسام ستة حاصلة اي من ضرب الاثنين في الثلاثة المعمول
اي معمول الصفة المشبهة في كل واحد منها اي من هذه الاقسام الستة
مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور تارة اخرى فعلى هذا صارت
اقسام مسائلها ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب الاقسام الثلثة

التي للمعمول من حيث الاعراب في الاقسام او صلة من قبل فالرفع
في المعمول على الفاعلية اي فاعلية للصفة والنصب على التشبيه اي
تشبيه المعمول الصفة بالمفعول في المعمول المعرفة وعلى التمييز اي جعل
معمول الصفة تمييزا في المعمول النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون
بل هو على التمييز في الجميع لانهم يجوزون تعريف التمييز قال بعض النحاة
على التشبيه بالمفعول في الجميع قال الشيخ الرضي والاولى التفصيل
والجر في المعمول على الاضافة اي اضافة الصفة اليه وتفصيلها اي تفصيل
هذه الاقسام في حسن الثمانية عشر قسم حسن وجهه بتنوين الصفة
مع رفع وجهه بالفاعلية او نصبه على التشبيه بالمفعول او على التمييز
وحسن وجهه بالاضافة فهذا التركيب ثلثة ووجهه اي ثلثة امثلة من الا
مثلة المقصودة وذكرها لتوضيح الاقسام باعتبار اختلاف معمول
الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذلك اي مثل هذا التركيب في كونه
ثلثة حسن الوجه الوجوه المذكورة وحسن وجه عطف على حسن
الوجه اي حسن وجه في الوجوه المذكورة الثلثة ثلثة الحسن وجهه بادخال
اللام على الصفة ورفع وجهه على الفاعلية او نصبه بالتشبيه او جره
بالاضافة وانما غير الاسلوب بترك العاطف اشارة على انه شرع
في قسم اخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة
لان مفهوم الاول وجودي والثاني عدمي وعكس الترتيب
تفصيلها لان اقسام ذات اللام الصفة المجردة لان مفهوم اشرف
لان يكون قسما واحدا منها تختلف فيه سائر الاقسام صحيح لان اقسام

ذات اللام

ذات اللام فان تسعين منها ممتنع كما قال الثاني منها اي من تلك
الاقسام ممتنعان احدهما ان يكون الصفة باللام مضافا الى معمولها
المضاف او ضمير الموصوف بواسطة او بغير واسطة مثل الحسن وجهه
والحسن الوجه غلام لعدم افادة الاضافة فيه خفة لان الخفة في الصفة
المشبهة اما لحذف التنوين او النون كحسن وجهه بالاضافة او لحذف
ضمير الموصوف من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره
في الصفة مثل الحسن الوجه والحسن وجه الغلام او لحذفهما معا لا خفة
فيه بواحد منها وثانيهما ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها
المجردة عن اللام مثل الحسن وجه او وجه غلام لان اضافة الحسن الى
وجه وان افادة التخفيف بحذف الضمير واستتاره في الصفة لكنها لم يجئ
بها لان اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية ضعيفة للتخفيف
لكنها في الصورة تشبه عكس المعهود من الاضافة واختلفوا في حسن
كانت الصفة فيها بلا تجرد عن اللام مضافا الى معمولها المضاف الى ضمير
الموصوف مثل حسن وجهه فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها
على قبح في ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة
الاستقباح انهم انما ان يكون الاضافة لقصد التخفيف فيقتضي الحال
ان يبلغ فيه بكل ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر على ادنى التخفيفين اعني
حذف النون ولا يقتضي لاعظمها مع امكانه وهو حذف الضمير
مع انه يستغنا عنه بما استكن في الصفة والكوفيون اجازوها بلا قبح
لحصول شي من التخفيف للمعلم وهو حذف التنوين في الموافق

من الاقسام الثمانية عشر القسم خرجت منها الاقسام الثلثة المذكورة
وهي خمسة عشر قسما ما كان فيه ضمير واحد منها اما في الصفة او في
فهو سبعة اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره
والحسن وجه بنصبه وحسن الوجه بجره وحسن وجها وحسن وجها
وحسن وجه بجره اما في المعمول مثل الحسن وجهه وحسن وجهه بنصبه فقط
فيها اذ هما قسمان والمجموع تسعة احسن لان ضمير فيه بقدر الحاجة من
غير زيادة ونقصان وما كان فيه ضميران منها احدهما في الصفة
والاخرى في المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه فيها اربعة اقسام
حسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه فقط حسن لاشتماله على ضمير زائد على
قدر الحاجة وما لا ضمير فيه منها وهو اربعة اقسام الحسن الوجه وحسن
الوجه وحسن وجه والحسن وجه برفعه فيها قبيح لعدم الرابطة بالموصوف
لفظا ولما كان وجود الضمير الظاهر في الصفة مثل ظهوره في المعمول
احتاج الى قاعدة يظهر بها وجوده وعدمه فقال ومتى رفعت معمول
الصفة بها فلا ضمير فيها اي في الصفة لانه معمولها حينئذ فاعل لها فلو
كان فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل في ذلك لصفة كالفعل كما
ان الفعل لا يثنى ولا يجمع بتثنية فاعله وجمعه كذلك تلك الصفة
لا تثنى ولا تجمع بتثنية معمولها وجمعه والا اي وان لم ترفع معمول الصفة بها
بل نصبته او جررته فيها فتقول الموصوف ليكون فاعلا فمؤنث
الصفة بتانيث الموصوف بتثنيته مثل فتقول هند حسنة وجها و
حسنة وجها وتثنى اي الصفة اذا كان الموصوف مثنى مثل الزيدان حسنا

وجها وحسنا

وجها وحسنان وجها وتجمع اي الصفة اذا كان الموصوف مجموعا في جمعها مثل
الزيدون حسنون وجها وحسنوا وجوها واسما الفاعل والمفعول
غير المتعديين اي اسم الفاعل الغير المتعدي الى المفعول واسم
المفعول الغير المتعدي الى مفعول لاشتقاقه من الفعل المتعدي
الى مفعول واحد فاذا بني اسم المفعول منه اقيم ذلك المفعول مقام
الفاعل فبقي غير متعد الى مفعول مثل الصفة المشبهة في ذلك
اي فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر في بيان الفاعل ومفعول
ما لم يسم فاعله رفعا ونصبا وجرا فانك اذا قلت زيد قائم الاب في مضروب
الاب برفع الاب ونصبه وجره اذا كانا متعديين لا يجوز اضافتهما
اليهما ولا نصبهما لئلا يلزم الالتباس بالمفعول اذ قلنا مثلا زيد معطي
اباه درهما معطي اباه لم يعلم ان اباه في المثال الاول مفعول الضارب او فاعله
او نصب تشبيها بالمفعول وفي المثال الثاني انه مفعول ثان للمعطي او مفعول في
ابهم هذا القائل تشبيها بالمفعول والمفعول التام وكذلك مثل الصفة
المشبهة المشتق نحو زيد حسن الاب نصبا وجرا وهكذا اسم التفضيل
اي اسم اشتق من فعل لموصوف قام به الفعل او وقع عليه في التعميم
القصد ... اسم التفضيل المفيد للفاعل وللمفعول بزيادة على
غيره في اصل ذلك الفعل والثاني قوله بزيادة اما ظرف لغو او
متصفة بتلك الزيادة فقوله اشتق من فعل مبالجمع الصفات للموصوف
نحو اسما الزيادة كذلك لان المراد بالمعنى ذات مبهمة والمراد
تلك الاسماء على زيادة على غيره نحو اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة اي اسم

التفضيل من حيث صفة افضل المذكر وفعلى المؤنث وان كان يجب الاصل فيه
فيه غير شيء لكونه في الاصل اخر واشد تخفيفا بالحذف لكثرة الاستعمال وعدم استعماله
على الاصل وغير ذلك ان يبنى اسم التفضيل من فعل ثلاثي لان الرباعي مجرد لا يمكن بنيه
ليمكن بنا افعل من حروفه وقوله مثلا ان البناء من الرباعي والثلاثي المزيد فيه مع
مع المحافظة على تمام اسقاط متعذر لان هذه الصيغة لا تتسع الرباعي ولا الثلاثي المزيد
ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعي والثلاثي
والمزيد فيه لان هذه الحروف الثلاثة تحتمل ان يكون تمام حروف الثلاثي مجرد او بعض
حروف الرباعي مجرد كلها اصول او يكون حروف المزيد فيه اما من اصوله او من
زوائده او ممتزجا منهما فلا يتبين ما هو المشتق منه فلا يتعين المعنى ليس بلون
اي من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب ظاهري لان منهما اشتق
افعل صفة لغيره اي لغير اسم التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق اسم
التفضيل ايضا منهما لالتبس بالمراد دفعه نحو ما ادب المحمرة
والعود وهذا التعليل انما يتم اذا ثبت ان افعل الصفة متقدم بناؤه
على افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم
بالطبع على ما يدل على زيادة على الآخر في الصفة والاولى موافقة الوضع
الطبع فلا يقال زيد افضل الناس فان الافضل اشتق من ثلاثي مجرد ليس
بلون ولا عيب وهو الفضل فان قصد غيره اي غير الثلاثي المجرد بان
باشد ونحوه يراد به على انه لاحد زيادة فيه على غيره توصل اليه
اي الى غير الثلاثي المجرد باشد ونحوه نحو هو اشد منه استخراجا مثال
للثلاثي المزيد فيه وبياضا مثال اللون وعمى مثال للعيب وعيبا وقبحا

العيب بالظاهر

العيب بالظاهري لا يرد نحو اجهل وابلد ولكن يرد انه صح على
هذا التقدير اشتقاق احمق على معنى التفضيل فانه لا فرق بين
الجهل والبلادة والحمق لكنهم حكموا بشذوذه في نحو احمق من ابن حبنقة
والجواب ان المراد بالحمق ما يبدو من اثر البلادة في الظاهر كما حكي عن
ابن حبنقة من تعليق قرنات وعظام وخزف على عنقه وهو ذو لحية
طويلة فسئل عن ذلك فقال لا اعرف بها نفسي ولا اضل وتقلدها ذات
ليلة اخوه بقلادته فلما اصبح قال اخي انت انا فمن انا فقيد شاهد من
حمق ابن حبنقة فانه تقتضي ... انما شذ اشتقاق احمق من حمق لا يكون بيانا
الظهور قياسا وان يكون اشتقاق اجهل وابلد لمن يكون اثار جهل
وبلادته ظاهرة على سبيل الشذوذ ولا تقول بذلك عاقل والشارح
الرضي عد احمق من قبيل ابلد حيث قال وينبغي من الالوان والعيوب
الظاهرة فان الباطنة يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان
واحمق وقياسا اي القياس الواقع في اسم التفضيل اشتقاقه من الفاعل
لا للمفعول فانه لو اشتق لكل منهما قياسا مطردا لكثر الالتباس فا
قتصروا على الاشرف وقد جاء للمفعول على خلاف القياس في مواضع
قليلة نحو اعذر ... لمن هو اشد ... والزم لمن هو اشد ...
وعلى هذا القياس اشغل واشهر واعرف وقد تستعمل اي اسم التفضيل
على احد ثلثه اوجه وهي استعماله بالاضافة او بمن او باللام على سبيل
الانفصال الحقيقي فلا بد من واحد لان الصفة لتفضيل الشيء على
غيره فلا بد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه وذكره مع من الا

ظ واما مع اللام فهو في حكم المذكور ظاهرا لانه يشار باللام الى معين
بتعيين المفضل عليه مذكور قبل لفظا او حكما كما اذا طلب شخص افضل
من زيد قلت عمرو الافضل اي الشخص الذي قلنا انه افضل من زيد
فعلى هذا لا يكون اللام في افعل التفضيل الا للعهد فيجب ان يستعمل اما
مضافا نحو زيد افضل الناس او بمن نحو زيد افضل من عمرو او معرفا
باللام نحو زيد الافضل فلا يجوز الجمع بين اثنين منها نحو زيد الافضل من
عمرو فلا يكون ذكر اللام او من لغوا واما قوله لست بالاكثر منهم حصى
انما العزة للكاثر فقيل من فيه ليست تفضيلية بل تبعيضية اي لست من
بينهم بالاكثر حصى ولا يجوز خلوه عن الكل الا نحو قولك الرضخ نحو زيد
افضل الا انه يعلم المفضل عليه مثل الله اكبر ويجوز ان يقال في مثله المحذوف
هو المضاف اليه اي اكبر كل شيء وان من مع مجروره اي اكبر من كل شيء فاذا
اضيف واسم التفضيل فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان اي احدها
زيادة موصوفه المقصود به على من اضيف اليه اي على ما اضيف اسم
التفضيل اليه باعتبار تحققه في ضمن بعضهم ولا يلزم تفضيل الشيء على
نفسه وانما كان هذا الاستعمال اكثر لان وضع افعل التفضيل الشيء على
غيره فالاحتياط ذكر المفضول فيشترط اي استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفه
بعضا منهم واخلفهم بحسب مفهوم اللفظ وان كان خارجا عنهم بحسب
الادلة لان المقصود من استعمال هذا التفضيل موصوفه على مشاركه في هذا
المفهوم العام مثل زيد افضل الناس اي افضل من شاركه في هذا النوع
فلا يجوز بهذا المعنى قولك يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم اذ

باضافته اليه والثاني ان يقصد زيادة مطلقة اي ثابتة ففيه
زيادة مقصودة مطلقة غير مقيدة بان يكون على المضاف اليه
وحده ويضاف اسم التفضيل الى ما اضيف اليه للتوضيح اي لتوضيح
اسم التفضيل وتخصيصه كما يضاف سائر الصفات نحو مصارع مصر
وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز
بهذا المعنى بصفة الجماعة هو داخل فيهم نحو قولك نبينا افضل
قريش اي افضل الناس من بين قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه
ليس داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فانه يوسف لا يدخل
في جملة اخوة يوسف وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اي
اعلم ممن سواه وهو مختص ببغداد لانها منشاؤه او مسكنه ويجوز في النوع
الاول من نوعي اسم التفضيل وان كان مثنى او مجموعا وكذلك التذكير
وان كان موصوفه مؤنثا نحو زيد او الزيدان او الزيدون او هند او
الهندان او الهندات افضل الناس وهذا لانه يشبه افعل من الذي
ليس فيه الا الافراد والتذكير في كون المفضل عليه مذكورا معه
المطابقة اي مطابقة اسم التفضيل افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا
لمن هو اي اسم التفضيل صفة له نحو الزيدان افضلا الناس والزيدون
افضلوهم وهند فضلى النساء او الهندات فضليات والفضليات فضلا
تسوية لشبهه بما فيه الالف واللام في كونه معرفة واما النوع الثاني
من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به زيادة مطلقة والقسم
المعرف باللام منه فلا بد فيهما من المطابقة اي مطابقة الصفة لموصوفها

مع عدم قيام المانع وهو امتزاجه لمن تفضيله لفظا او معنى لعدم ذكر
المفضل عليه بعدها اى اسم التفضيل الذى استعمل بمن موضعه مذكر
غير اى لا غير المذكر لكن اختص الى فائدة التثنية والجمع التانيث المختصة
بالاخر بما هو فى حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن تفضيله لكونها الفارقة
بينه وبين احمر لكانها تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل فى اسم مظهر
الرفع بالفاعلية فى غير الاستثناء وانما اختص المظهر لانه يعمل فى المضمر
ضعيف لا يظهر اثره فى اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما خص الفاعل
لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا بل ان وجد بعده ما يوهم
ذلك فاضمر ما له على الفعل الناصب له فى قوله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله
اى اعلم من كل واحد يعلم من يضل واما الظروف والحال والتمييز فيعمل فيها
ايضا بلا شرط لان الحال والظروف يكفيها ادنى من الفعل نحو زيد احسن منك
اليوم راكبا والتمييز ينصبه ما يخلو من معنى الفعل ايضا نحو رطل زيتا وانما
لم يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة انما هو عمل الفعل وهو لم
يعمل عمل الفعل لانه ليس له فعل بمعناه فى النيابة يعمل عمل ولانه لما كان بنا
ما الاصل فيه وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بعد مشابهته
عن اسم الفاعل فلا يعمل الا ... الا اذا كان اسم التفضيل صفة
اى وصفا سببيا هو فى اللفظ لشئ معتمدا عليه بان يقع نعتا او خبرا
عنه او حالا وهو فى المعنى صفة لسبب مشترك بين ذلك الشئ وبين
غيره مفضل ذلك السبب باعتبار الاول او باعتبار تقييده بذلك الشئ
الذى اعتبر الاول على نفسه اى نفس ذلك السبب باعتبار غيره اى باعتبار

تقييده بغيره او غيره اى الاول فيكون باعتبار الاول
مفضلا وبالثانى مفضلا عليه منفيا خبر بعد خبر لكان او حال من
اسم او صفة المصدر محذوف اى تفضيلا منفيا مثل ما رايت رجلا
احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد فرجلا هو الشئ الذى ثبت
له اسم التفضيل فى اللفظ والكحل سبب مشترك بين عين الرجل وبين
زيد مفضل باعتبار عين الرجل ومفضل عليه باعتبار عين وانما اشترط
ان يكون فى اللفظ ثابتا لشئ وفى المعنى السببية ليحصل لصاحبه بعده
عليه ويحصل له ظهور تعلق بذلك الصاحب حتى يتيسر عمله فيه كالصفة
المشبهة لانحطاطها عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل فى مظهر
بعده سواء كان من متعلق الموصوف او لم يكن مثل زيد ضارب عمرا
وانما اشترط ان يكون ذلك السبب مشتركا مفضلا من وجه ومفضلا
عليه من وجه اخر بعد اتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل قولك ما رايت
رجلا احسن كحلا منه من كحل عين زيد فانهما مختلفان بالذات
بخلاف الكحل الملحوظ مع المقيد تارة بهذا وتارة بذلك فانه واحد
بالذات مختلف بالاعتبار ولئلا يبقى على ما هو الاصل فى اسم التفضيل
وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ليسهل اخراجه
من المعنى التفضيل الى النفى كما ستعرف فائدة وانما اشترط ان يكون اسم
التفضيل منفيا لانه عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله وانما
قلنا انه عند كونه منفيا بمعنى الفعل لانه اى احسن فى هذا المثال بمعنى
حسن وكذا كل افعل فى الموارد الاخر بمعنى فعل ومن ثمة العبارة تحمل معنيين

احسن من ان يكون احسن مثلا بعد النفي بمعنى حسن لانه اذا تسلط
النفي على معنى اسم التفضيل توجه النفي الى قيده الذي هو الزيادة فيفيد
انه ليس حسن الكحل في عين رجل زائدا على الكحل في عين زيد فيبقى اصل حسن
عين رجل مقيسا الى زيد اما بان يكون مساويا له او دونه والمساواة
باباها المقام المدح فرجع المعنى الى انه حسن في عين كل احد الكحل دون
حسنه في عين زيد فيكون احسن مع النفي بمعنى حسن وثانيهما ان
يجعل احسن قبل تسلط النفي الى احسن عليه مجردا عن الزيادة وهذا
لان نفي الزيادة لا يلايم المدح فنفي اصل الحسن ويتوجه النفي الى حسن في عين رجل
مقيسا الى حسن زيد اما بالمساواة او بكونه دونه القياس بكونه
دونه لا يناسب المقام فرجع المعنى الى ما رايت رجلا احسن في عينه
الكحل مثل حسنه في عين زيد فانتفى المساواة والزيادة بطريق الاولى لما
اقتضاه المقام فلا يبعد ان يقصد بنفي المساواة نفي الزيادة ايضا
لانه الذي يعلى شيء ما يساويه مع زيادة فيصح ان يقصد به عرفا نفي
المساواة مطلقا ولعدم جنس الزايد فانتفى الزايد ايضا فحصل من جميع ذلك
ان حسن الكحل في عين كل رجل دون حسن الكحل في عين زيد وذلك كمال
المدح فان قلت لو كان زوال الزيادة والتفضيل بالنفي يقتضي جواز عمل
اسم التفضيل في الظاهر ينبغي ان يكون عمله في مثل ما رايت رجلا افضل
ابوه من زيد جائزا كما جاز في المثال المذكور قلنا فرق بين
المثالين فان المفضل والمفضل عليه في المثال المذكور متحدان بالذات
والاصل ان يكون المفضل والمفضل عليه فيه مختلفين بالذات في

الاثر

الاثر ضعيف مع التفضيل فاذا ازال بالنفي زال بالكلية ولم يبق
له قوة ان يعمل حكما بعد الزوال بخلاف ما رايت رجلا افضل ابوه
من زيد فان المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات فلا
ضعف في معناه التفضيلي فلا قوة ان يعمل حكما بعد الزوال بخلاف
ما رايت وهو علم جواز عمله في الظاهر مع انهم لو رفعوا احسن
بالخبرية والكحل بالابتداء فقالوا بتقديم الخبر احسن ومعموله اي
بين ما عمل فيه احسن من حيث انه اسم التفضيل فيه معنى الفعلية
وذلك المعمول قوله منه في عين زيد باجنبي وهو الكحل اذ كل ما
ليس معمولا له من هذه الحيثية فهو اجنبي له من هذه الحيثية ولا يجوز
تخلل بينه وبين معموله من هذه الحيثية فلا نخرجه عن هذه الاجنبية
ما عرض له من معنى الابتداء العامل في المبتدا والخبر العامل في
الحقيقة معنى الابتداء لا لاسم التفضيل فلا اعمال له في الكحل با
الفاعلية فان لم يبق اجنبيا فانه من معموله من حيث انه اسم التفضيل
ولو تقدم قوله منه في عين زيد على الكحل لم يلزم الفصل بين احسن
ومعموله من حيث انه اسم تفضيل ولكن في معناه تعقيد ركيك
وكذا لو قيل بهذه العبارة ما رايت رجلا احسن من الكحل في عينه
منه في عين زيد لا يخلو عن ركاكة وتعقيد ايضا مع انهما
ليسا من قبيل العبارة المشهورة الواردة في اداء مثل هذا المقصود
والكلام فيها فلما قرر مسألة الكحل وبين شرايطها وما يرد عليها
على وجه يطابق المقصود بلا زيادة ونقصان اراد ان يبين علة ان

التمييز عنها غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة اخصر
منه على ترتيب غير ترتيبه وينقل بها التقريب الى ما انشده سيبويه
واستشهد به في اثبات هذه المسئلة ويطبق بعض هذه الصور
عليه فقال وذلك انه تقول ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من
غير زيد باقامة من عين زيد مقام منه في عين زيد وهو اخصر
منه عند ارتضيه منه وكلمة في ولو رفع لفظ العين من البين وا
كتفى بمن زيد كان اخصر مع ظهور معنا المقصود على كل تقدير والمعنى
على ما كان عليه قبل هذا التغيير لانه اصله من كحل عين زيد والمعنى
على حذف المضاف فانه لو كان كذلك لا يكون من قبيل تفضيل الشيء
على نفسه اذ يتعدد الكحل فان قدمت على اسم التفضيل ذكر العين
التي كان الكحل فيها مفضلا عليه قلت ما رايت كعين زيد احسن
فيها الكحل كان اصله ما رايت عينا احسن فيها الكحل منه في عين زيد
فلما ذكر عين زيد مقدما عليه استغنى عن ذكره ثانيا وتقديره
ما رايت عينا كعين زيد في كونها احسن فيها الكحل منه في غيرها ويلزم
من هذا على المبالغ وجدان الكحل في عين زيد حسنا ليس في عين غيره
وانما جازت هذه الصورة وان لم تكن فيها فصل ظاهر لو قعتا فعل
بالابتداء لانها فرع الاولى كان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة
فيها ايضا كما ذكرنا مثل والاوفى منصوب على انه صفة مصدر محذوف
او قلت ما رايت كعين زيد الخ قولا بما مثل قول الم الوصفي وانما ترك
هذه البدل ليكون مبنيا بما هو مبتدأ المائة وترك موصوفه احسن

في المثال وان كانت المماثلة الكاملة في ذكره اذ هو في مقابلة قوله
وادبا وهو مذكور لانه كان في مقام بيان الاختصار في المثال
المذكور اولا وتمام البيت مع ما يليه مررت على وادي السباع و
لا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تاية و
اخوف الا ما وقى الله ساريا كان اصله لا ارى واديا اقل به ركب منهم
في وادي السباع فقدم وادي السباع واستغنى عن ذكره ثانيا الركب
اسم جامع الركبان وهو مخصوص براكب الابل والتاية من اتى
اتاوات كالتحية من حيى وهو المكث والثاني وساريا من السرى
وهو السير في الليل فقوله ارى اما من رؤية البصر او من رؤية القلب
فعلى الاول واديا مفعوله وكوادي السباع حال منه قدم عليه
وعلى الثاني واديا مفعوله الاول وكوادي السباع مفعوله الثاني
وعلى التقديرين حين يظلم ظرف التشبيه المستفاد من الكاف
والعامل في لا ارى اما ارى نفسه او حالية واقل صفة واديا والجار
في به متعلق باقل المجرور راجعا الى واديا وركب فاعل اقل وجملة
اتوه صفة له وتاية تمييز عن نسبة اقل الى الركب او منصوب
على المصدرية اي اتيان تاية واخوف عطف على اقل وهو بمعنى
المفعول اسند الى ضمير واديا والمعنى واديا اقل به ركب منهم بوا
دي السباع واخوف منه وما في ما وقى مصدرية وساريا اي ركبا
ساريا مفعول وقى والاستثناء مفرغ اي واديا اقل واخوف في كل
وقت الا في وقت وقاية الله ساريا بقوله مررت على وادي ملتبس

على السباع لكثرتها فيها او الحال اى لا ادرى مثل وادى السباع حين
احاط به الظلام واديا يكون توقف الركب به اقل من توقفهم بواد
السباع ويكون ذلك الوادى اخوف من وادى السباع فى كل وقت
الا وقت وقاية الله سبحانه ركبا ساريا ساروا بالليل فيه عن الا
فات والمخافات ولو عبرت بالعبارة الثانية لقلت ولا ارى
واديا اقل به ركب اتوه من وادى السباع ولما تم المعنى الكلام الى
اقسامها الثلثة على وجه من دليل ولا انحصار على كل واحد منها
لم يكتف بذلك القدر بل صنف مباحث الاسم بتعريفه اولا و
صلت النوبة على مباحث الفعل سلك تلك الطريقة وصدرها بتعريفه
فقال الفعل ما دل اى كلمة دلت على معنى كائن فى نفسه اى فى نفس
ما دل يعنى الكلمة والمراد بكون المعنى فى نفس كلمة ولد تنها عليه
من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها الاستقلال بالمفهومية ويمكن
ارجاع الضمير فى نفسه الى المعنى ويكون المراد بكون المعنى فى
نفسه وكونه فى نفس الكلمة على امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية
لكون المطابق لما ذكر فى وجه حصر ارجاع الضمير الى ما دل كما لا
يخفى اعلم ان الفعل يشتمل على ثلاثة معان احدها الحدث الذى
هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة الى الفاعل فيها
ولا شك ان النسبة الى الفاعل ما معنى حرفى هو الة لملاحظة طرفيها
فلا يستقل بالمفهومية فالمراد بمعنى بنفسه ليس تلك النسبة ولما كان
ذلك المعنى بالاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث فالمراد

حرف التوقع والتقريب قد سمى بهما لمجيئها لهما فان هذا الحرف اذا دخلت
على الماضى او المضارع فلا بد لها من معنى التحقيق ثم انه يضاف فى بعض المواضع
الى هذا المعنى فى الماضى التقريب من الحال مع التوقع اى يكون مصدره متوقعا
للمخاطب واقعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اى حصل
عن قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة ففيها اذن
ثلثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب وقد يكون مع التحقيق التقريب
من غير توقع كما تقول قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه وهى فى المضارع
المجرد من ناصب وجازم وحرف التنفيس للتقليل اى يضاف الى التحقيق فى الاغلب
التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد يستعمل للتحقيق مجردا عن معنى
التحقيق نحو قد نرى تقلب وجهك فى السماء ويجوز الفصل بينها وبين
الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت وقد لعمرى بت ساهرا وحرفا الا
ستفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام لا يتقدم عليهما ما فى حيزهما
لدلالتهما على احد انواع الكلام كما مر وتدخلان على الاسمية
والفعلية تقول فى الاسمية ازيد قائم وفى الفعلية
اقام زيد وكذلك هل تقول فيهما هل زيد قائم وهل قام زيد
لان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها
اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد
قام الا على الشذوذ وذلك لان اصلها ان يكون بمعنى قد كما
جاءت على الاصل فى قوله تعالى هل اتى على الانسان اى قد اتى فلما كان
اصلها قد وهى من لوازم الافعال فان رات فعلا فى حيزها تذكرت

عقبوا بالحرف بحسب الالف الاولى فعادلة وان لم تأت بخبرها سكت
عن جاهلة والهمزة اعم تصرفا اى التصرف فيها باعتبار استعمالها فى
موضع استعمالها اكثر من التصرف فى هل فتقول ازيدا ضربت
بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف هل زيدا ضربت الا على قبح
فتقول اتضرب زيدا وهو اخوك باستعمال الهمزة للانكار ما دخلت عليه
على وجه الانكار دون هل تضرب زيدا لان المستفهم عنه فى مثل هذا الموضع
مصدق بالحقيقة لان الرجل يضرب زيدا وهو غير مستحسن منك وهل
ضعيفة فى الاستفهام فلا يجوز حذف فعلها بخلاف الهمزة فانها قوية
فيه فتقول ازيد عندك ام عمرو وتجعل الهمزة معادلة لام
المتصلة اذ لا تقصد الاستفهام عن احد الامرين لتقدم استفهام عنه فى سؤال
الهمزة التى هى الاصل فى باب الاستفهام والاقوى فيه السؤال بهل فتقع
من ام المنقطعة لان المستفهم عنه فى صورة ام المنقطعة لم يتعدد لانها
للاضراب عن السؤال الاول واستئناف سؤال آخر مقدر بالهمزة فان
قولك هل زيد عندك ام عمرو تقديره بل اعندك عمرو فتقول اثم
اذا ما وقع آمنتم به وافمن كان بادخال الهمزة على
ثم والفاء والواو من الحروف العاطفة بخلاف هل لكونها اقوى فى الصدارة ولا
يتفق تقدمها حروف الشرط ان ولو واما لها صدر الكلام
لا مر فان للاستقبال وان دخل على الماضى ولو بعكسه يعنى لو
للماضى وان دخل على المستقبل وفى بعض النسخ فان للاستقبال ولو للمضى
ومعناه ان للاستقبال سواء دخلت على المضارع او الماضى وان تكن

اكرمك وان

اكرمك وان اكرمتنى اكرمتك فيفيد انه الثانى الاول يعنى ان يقع منك اكرام فى
الاستقبال فيقع منى ايضا اكرام فيه وكذلك لو للماضى على انهما دخلت نحو لو
ضربت ولو تضرب ضربت معناه انه لو وقع منك ضرب فى الماضى فقد وقع
منى ضرب ايضا فيه وقد يستعمل كان فى المستقبل نحو قوله تعالى ان كنتم فى
شك ولو يحكم واعلم ان لو المشهور ان لو لانتفاء الثانى لانتفاء الاول ولذا
المنهم معناه فانها موضوعة لتعليق حصول امر فى الماضى بحصول امر آخر مقدر فيه
مما كان حصوله مقدرا فى الماضى كان منتفيا فيه قطعا فيلزم لاجل انتفائه انتفاء
ما علق به ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتنى لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام فى الماضى
بحصول المجيء مقدرا فيه فيلزم انتفاؤهما فيكون انتفاء الاكرام بسبب الانتفاء
المجيء نعم الشيخ وسعد الدين بهذا المعنى هو الكثير الشائع فقد يستعمل على قصد
تفهيم الثانى للاول مع انتفاء الاول ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله تعالى
لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو ههنا مثلا على لزوم الفساد لتعدد الآلهة
وعلى ان الفساد منتف فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال
توهم المصنف ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثانى عكس المشهور وبيان ان ما ذكره
معنى يقصد اليه فى مقام الاستدلال بانتفاء الاثر المعلوم على انتفاء الملزوم
المجهول وان المعنى المشهور بيان سببية معلوم بين الخارج الواقع فلا يتصور
هناك استدلال فانك اذا قلت لو جئتنى لاكرمتك لم تقصد ان يعلم المخاطب
انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام بسبب الانتفاء المجيء فيهما استعمالان ثالث
ان يقصد بيان استمرار شيء وربط ذلك الشيء بابعد النقيضين عن كونه
لك انما اتى لأكرمك لبيان استمرار وجود الاكرام وعلى هذا اى اوان على الفعل

لفظا كان من الانشاء او تقديرا نحو ان وان احد من المشركين استجارك فلو انتم تملكون اى وان
استجارك احد فلو تملكون انتم واحد وانتم مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين المحذوفين
يفسرهما الظاهران اما احدهما فظاهر واما انتم فلانه كان ضميرا مستترا فلما حذف الفعل صار
منفصلا بارزا فاوليس تاكيدا للفاعل الفعل المحذوف لان حذف الفعل والعامل
بعد من حذف الفعل وحده ومن ثمه اختص اى من اجل لزوم الفعل بعد لو
قيل بعد لو المحذوف فعلها انك بالفتح لا بالكسر لانه اى مع معمولها فاعل الفعل
المقدر بعد لو والصالح للفاعلية هو ان المفتوحة لا المكسورة وقيل ان انطلقت
بالفعل اى بصيغة الفعل موضع منطلق اى في موضع يليق ان يقع فيه منطلق
لان الاصل في خبر ان بعد لو ان يكون الفعل المذكور موضع اسم الفاعل
كالعوض من الفعل المحذوف فقالوا لو انك انطلقت ولا يقولون لو انك منطلق
وانما قال كالعوض لان الفعل المقدر لا بد له من مصدر ان لكونها دالة على
معنى التحقيق والثبوت تدل على معنى ثبت المقدر بينهما فهو عوض عنه من حيث
المعنى والفعل الواقع خبر عوض منه من حيث اللفظ فليس شيء منهما عوضا
حقيقة من الفعل المقدر بل كالعوض حينئذ اذا كان الخبر مشتقا يمكن اشتقاق
الفعل من مصدره وان كان جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل منه جاز
وقوع ذلك الاسم الجامد خبر التعذر اى لتعذر وقوع الفعل في موضع الخبر
كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام فان الاقلام ليس مشتقا
توضع فعله في موضعه واذا تقدم القسم اول الكلام اى في اول زمان التكلم
بالكلام فيصح تمكنه لكونه ظرف زمان واحترز به عن توسط القسم بتقديم
غير الشرط على الشرط متعلق بتقدم لزم الماضي اى لزم القسم ان يكون الشرط

الواقع بعد

الواقع بعده ماضيا لفظا او معنى فيكون على وجه لا تعمل فيه ادوات الشرط المطابق
اى الشرط الجواب حيث يبطل عمل ادوات الشرط فيه اى في الجواب وكان الجواب
للقسم فقط لفظا لا للقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون مخبرهما غير مجزوم
وهو محال واما معنى فهو جواب للقسم لكون اليمين عليه والشرط ايضا لكونه شرطا
بالشرط مثل والله ان اتيتني مثال للماضي لفظا وان لم تأتني مثال للماضي معنى
لاكرمتك وان توسط اى القسم بين اجزاء الكلام بتقديم الشرط عليه او غيره
او تقديم غير الشرط جاز ان يعتبر القسم ويلغى الشرط وان يلغى القسم ويعتبر الشرط
ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط ويلغى القسم وان يلغى الشرط ويعتبر
القسم كقولك انا والله ان تأتني آتك فعلى معنى الاول هذا مثال التقديم
غير الشرط وجواز الغاء القسم فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما مثالا على
غير ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني هذا مثال التقديم غير الشرط وجواز اعتبار
الشرط فيكون الشرط باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف وباعتبار الشرط
على ترتيبه وان اتيتني والله لاتيتك وانما اورد في هذا المثال الشرط بصيغة
الماضي على خلاف المثال الاول اشارة الى اشتراط الماضي في الشرط في صورة
اعتبار القسم على تقدير توسطه كاشتراطه على تقدير التقديم فعلى المعنى
الاول هذا مثال التقديم وجواز اعتبار القسم فهو باعتبارهما جميعا
مثال على ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني مثال التقديم الشرط وجواز الغاء
الشرط باعتبار الاول على ترتيب اللف وباعتبار الثاني على غير ترتيبه
فهو كل من المثالين يصلح من حيث المعنى الثاني
احتمالان بين اعتبارهما بخلاف المعنى الاول فالحمل عليه اولى

على تقديم الدال عليه وان كان رعاية كون الشرط مقتضى تقديم المثال الثاني
على الاول لكن اراد امتثال المثال بالمثل لم يقدمه الامكان على تقدير تقديم
ليقين على الشرط من حيث انهما وتقديم القسم كان لفظا اي كان التلفظ
به او مقدرة كالمفوض في صدر الكلام فلزم في الشرط الذي بعد القسم وكان
الجواب للقسم نحو قوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون اي والله لئن اخرجوا
فالشرط ماض ولا يخرجون جواب القسم اذ لو كان جزاء الشرط لكان الجزم
بحذف النون اعلى بان لم يخرجوا وكذا قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون
اي والله ان اطعتموهم انكم لمشركون فالشرط ماض وانكم لمشركون جواب
القسم اذ لو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية
الواقعة جزاء يجب الفاء واما للتفصيل اي تفصيل ما اجمل المتكلم في الذكر
نحو قولك جاءني اخوتك اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت
او اجمل في الذهن فيكون معلوما للمخاطب بواسطة القرائن وقد جاءت للا
شيئا من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة في اوايل الكتب ومتى
كانت لتفصيل المجمل وجب تكرارها وقد يكتفي بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور
ضد الغير المذكور لدلالة احد الضدين على الاخر كقوله تعالى فاما الذين
في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه فان ما يقابل اما المذكور هيهنا غير
مذكور لكنه مقدر يعني واما الذين ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات
ويرجعون اليه المتشابهات والحكم بان كلمة اما للشرط لزوم الفاء في جوابها
وشرط الاول للثاني والثاني حذف فعلها الذي هو الشرط تعوض
بينها اي بين اما وبين فائها الواقعة في جوابها جزء مما في حيزها اي

[illegible]

او حيزها فانها او خبرا لان خبر الفاء ايضا حيزها سواء كان ذلك الجزء مبتدأ نحو اما
زيد فمنطلق واما معمول لما يقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق مطلقا اي
نحو زيد فمنطلقا غير مقيد بالغير تقديم ذلك الجزء على الفاء ومذهب سيبويه في
مذهب سيبويه لا خلاف في جواز التقديم لا يمتنع تقديمه مطلقا وقيل ما القايل
المبرد هو اي ما يقع فيما بين فاء انها معمول الشرط المحذوف ما اطلقا اي عمومه
مطلقا غير مقيد بالجواز التقديم وعدمه مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق
فان تقديره على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة حذف
فعل الشرط الذي هو يكن من شيء واقيم اما مقامه مهما اعد يوم الجمعة فزيد
منطلق كما ترى واما على مذهب الثاني فتقديره مهما يكن من شيء يوم الجمعة فزيد
منطلق فيوم الجمعة معمول الفعل الشرط فلما حذف فعل الشرط صار اما يوم الجمعة فزيد
منطلق فهذا القايل لا يجعل الا خلاف في جواز التقديم اصلا وقيل اي القايل
الثالث ان كان ما يتوسط بين اما وفائها جاز التقديم على الفاء مع قطع النظر
عن الفاء كالمثال المذكور من قبيل القسم الاول وهو ان يكون المتوسط جزء الجزاء
قدم على الفاء والا اي وان لم يكن جاز التقديم مع قطع النظر عن الفاء بل انضم
اليها مانع اخر مثل اما يوم الجمعة فلان زيدا منطلق فان ما في خبر ان لا يعمل فيما
قبلها من قبيل القسم الثالث وهو ان المتوسط معمول الشرط المحذوف وهو القايل
[illegible] ان لا يكون عدا الفاء مانع اخر بان يكون عدا الفاء مانع بان
يكون فصل لا قوة سبع الحكم الا امتناع عن الاول دون الثاني التقديم الكلام
اذا كان ما بعده منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقديره على
المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط

ويتوسط بين اما والفاء كما ذكر فصار اما زيد فمنطلق فارتفاعه على الابتداء
كما كان اولا وعلى المذهب الاول والثاني فيما يكون زيد منطلق فزيد فاعل الفعل المحذوف
واما تقديره على تقدير الرفع فيهما بذكر زيد فهو منطلق بصيغة الفعل الغائب المجهول
على ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل المحذوف وتقديره على تقدير النصب
فيهما تذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم على ان يكون يوم الجمعة منصوبا
بانه مفعول به للفعل المحذوف فوجه جوازها مع ان قدر جوازنا اما زيد فمنطلق
بالنصب بتقدير تذكر على صيغة المعلوم المخاطب وجوازنا اما يوم الجمعة فزيد منطلق
برفع يوم الجمعة بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغائب مع عدم جوازهما بلا
خلاف واما مثال المقصود ما يكون الواسطة بين اما والفاء منصوبة لظهور اشغاله
كونها مفتوحة لكثرتها حرف الردع كلا الردع وهو الزجر والمنع
فتقول شخص فلان يبغضك فيقول كلا اي ردعا لك اي ليس الامر كما تقول وقد
يجيء بعد الطلب لنفي اجابة الطالب كقولك لمن قال لك افعل كذا كلا اي لا
يجاب الى ذلك وقد جاء اي يجيء كلا بمعنى حقا والمقصود من تحقيق مضمون
الجملة كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى واذا كان بمعنى حقا جاز ان يقال
انه اسم مبني لكون لفظه كلفظ كلا الذي هو حرف ولمناسبته معناه لمعناه ولذلك
شرح الطالبين بقول بعضهم فحقيقة الظرف لكن النحاة حكموا بالحرفية اذا كان بمعنى حقا
ايضا لما فهموا من ان المقصود به تحقيق مضمون الجملة كالمقصود بان لم
يخرجوا ذلك عن الحرفية تاء التأنيث الساكنة لا المتحركة لانها تختص بالاسم
يلحق الفعل الماضي ليكون من اول الامر علامة لتأنيث المسند اليه فاعلا
كان او مفعولا ما لم يسم فاعله وانما جعلت هذه الساكنة للفعل لا الاسم

لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فمن اول الامر يكون
هذه على بناء الحقيقة وحركة تلك على اعرابها ولانها كالحرف الاخير مما لحقته
فان كان اي المسند اليه اسما ظاهرا غير مؤنث حقيقي فخيره اي فانت مخير
بين الحاق تاء التأنيث وبين عدمه او فهو اي الحاق تاء التأنيث مخير فيه
على الحذف والايصال وهذه المسألة قد تقدمت الا انها ذكرت فيما تقدم
من حيث انها من احكام المؤنث وههنا من حيث انها من احكام تاء التأ
نيث واما الحاق علامة التثنية والجمع اي جمع المذكر والمؤنث في مثل
قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء فضعيف لعدم احتياجها اليه
بعد الاسناد لان احتياج المسند اليه علامة التأنيث لان تأنيثه قد
يكون معنويا او سماعيا وعلامة التثنية والجمع غالبا ظاهرة غاية الظهور
واذا الحق على ضعفها فليست بضمائر لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر من غير
فائدة بل هي حروف اتى بها للدلالة من اول الامر على احوال الفاعل كما
التأنيث وفي شرح الرضي هذا ما قاله النحاة ولا منع من جعل هذه الحروف
ضمائر وابدال الظاهر منها والفائدة في مثل هذه الابدال ما في بدل
الكل من الكل او يكون الجملة خبر المبتدا المؤخر والغرض كون الخبر مهما
التنوين في الاصل مصدر نونته اي ادخلت فيه نونا فسمي به
النون تنوينا اشتقاقا للصوت من باب اطلاق المصدر على معنى المحدث
ولهذا سمي بعض المصدر حدثا وفي الاصطلاح نون ساكنة اي نون
منها فلا تضر الحركة العارضة مثل عاد الاولى وحينئذ لم تزل من لدن
ولم يكن واشتالها واخراجها بنقل حركة الاخرى حركة اخر الكلمة

فان قلت لو قال تلك الكلمة لا تتابع حركة او اخرها وانما قال تتبع حركة الآخر
ولم يقل تتبع الآخر لان المتبادر من متابعتها الآخر لحوقها به من غير فاصل
الشيء وههنا الحركة فاصلة بين آخر الكلمة والتنوين فان قلت فآخر الكلمة
هو الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت المتبادر من الآخر الحرف الاخير ولم
يقل آخر الاسم ليشمل تنوين الترنم في الفعل لا التاكيد الفعل فخرج نون التا
كيد الخفيفة ولا ينقض التعريف بالنون في نحو اضربن ولا نطلق فان المراد
تبعيتها حركة الآخر لفظا لها في الوجود لفظا الغاير نحو المرور ونحو وليس نون
انطلق تابعا لحركة لام الرجل بهذا المعنى وهو اى التنوين التمكن ما يدل
على امكنية الكلمة اى كون الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين في منع
الصرف فتح لا يتصور معناه في غير المنصرف والتنكير وهو الفارق بين المعرفة
والنكرة فهو دال على ان مدخوله غير معين نحو صه اى اسكت سكوتا في وقت
ما واما صه بغير التنوين فمعناه السكوت الآن واما التنوين في نحو
احمد وابراهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن قال الشارح الرضي ولا مانع
هنا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فان قول التنوين في
رجل يفيد التنكير ايضا فاذا جعلته علما للتمكن والعوض وهو ما لحق الا
سم عوضا عن المضاف اليه لتعاقبهما على آخر الكلمة كيومئذ اى يوم اذ كان
كذا فاليوم مضافا الى اذ واذ كانت مضافة الى الجملة التي بعدها فحذفت
الجملة للتخفيف الحق بها التنوين عوضا عن الجملة لئلا يبقى الكلمة ناقصة
وكذا حينئذ وساعتئذ وقد فعلنا بعضهم فوق بعض درجات وكل
قائما اى كل واحد وامثال ذلك والمقابلة وهو ما يقابل نون الجمع المذكر

السالم كمسلمات

المذكر السالم كمسلمات فان الالف والتاء في الجمع كالواو والنون في الجمع
المذكر السالم ولم يوجد فيه ما يقابل النون فلذلك زيدت التنوين في آخره
ليقابل التنوين وتوهم بعضهم انه للتمكن وهو خطأ لانه اذا سمي
بمسلمات مثلا امرأة فالتنوين فيه لو كان للتمكن لزال للعلمية والتانيث
الظاهر انه ليس تنوين التنكير لوجوده فيما كان علما كعرفات ولا تنوين العوض
لعدم ما عوض عنه ولا تنوين الترنم لوجوده في غير اواخر الابيات
والمصاريع فتعين ان يكون للمقابلة لانها معنى مناسب يحمل التنوين
عليه والترنم وهو آخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد ولاحق يسهل به
ترديد الصوت في الخيشوم وذلك من اسباب حسن الغناء وانما اعتبر
ان لحوق اواخر الابيات والمصاريع دون ما لحق بالحروف والكلم الواقعة في اثنائها
جائز بل واقع كان الشاهد من اصحاب الغناء لان محل السواء انما هو المقطع
سكتات النغم يجعل للترنم كلام الابيات والمصاريع ولا يلحق بها الكاف الغاية
المطلقة وهي ما لا يكون آخرها متحركا ساكنا باشباع حركة واحدا من الالف والواو والياء
وسميت هذه الحروف حروف الاطلاق لاطلاق الصوت بامتداده حتى
القافية انما يكون بابدال حروف الاطلاق بها كما قال الشاعر اقلي اللوم عاذل والعتابا
وقولي ان اصبت لقد اصابن فوزن هذا البيت الباء وحصل باشباع فتحها الالف
ونحو من الالف فابدل النون به فقال التنوين واما لحوق التاي المقيدة وهي ما كان
روية حرفا ساكنا صحيحا كان او غير صحيح فسيبقى ليفيد الصوت بها ولا تساع
الامتداد لانه ليس هناك حركة تحصل من اشباعها حروف الاطلاق لبداية الصوت
كقول الشاعر واتم الاعماق خاوي المخترق مشتبه الاعلام لماع الخفق فان معنى القافية

في هذا البيت الف في الكثير لا يبكي هذا الحرف بعلامة حركة عند الوقف بالفتح او الكسر والضم

بها النون المخترق والحصر وتسمى هذا القسم من التنوين الغالي لان الغلو هو التجاوز عن

الحد وهذا تجاوز البيت بلحوق هذا التنوين عن حد الوزن ولهذا يسقط عن التقطيع

وليس للقسم الاول اسم مخصوص بعد ان علم ان تنوين الترنم ليس موضوعا بازاء معنى من المعاني

بل هو موضوع لنوع من الترنم لان معناه التغني كان حروف التهجي موضوعة لنوع من التركيب لا

بازاء معنى من المعاني فعد تنوين الترنم من اقسام الحروف التي هي من اقسام الكلمة المعتبر

فيها الوضع تساهل وتسامح فاما التنوينات الاخر فوقع اعتبار الوضع في بعضها [illegible]

ويحذف اي التنوين وجوبا من العلم حال كونه موصوفا بابن حال كون الابن مضافا الى

علم اخر نحو جاءني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين احدهما موصوف به وا

خر مضاف اليه فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الالف من ابن

وكذلك فلان هذا فلان ابن فلان لانه كناية عن العلم ويعلم منه انه لو كان صفة لغير العلم

او كان مضافا الى غير العلم نحو جاءني رجل ابن زيد وزيد ابن عالم لم يحذف التنوين من اللفظ

والف ابن من الخط لعدم الاستعمال ويعلم من قوله موصوفا انه لا يحذف اذا لم يكن

الابن صفة نحو ابن زيد عمرو على ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد وحكم ابنة حكم الابن في

جميع ما ذكرنا الا في حذف همزتها فانها لا يحذف حينئذ لانه لا يلتبس ببنت في مثل

هذه هذا تمام نون التاكيد قسمان خفيفة ساكنة لانها مبنية والاصل

في البناء السكون ومشددة مفتوحة لثقلها وخفة الفتحة مع غير الالف

اي غير الف التثنية نحو اضربان والف الجمع اي الالف الفاصلة بين نون جمع المؤنث والنون

المثقلة نحو اضربنان لانها مكسورة معها لشبهها حينئذ بنون التثنية تختص [illegible]

تكون بالفعل المستقبل الخالي من الاخبار نحو اضربن بالتخفيف واضربن

بالتشديد

بالتشديد والنهي لا تضربن والاستفهام نحو هل تضربن والتمني نحو ليتك تضربن

والعرض نحو الا تنزلن بنا فتصيب خيرا والقسم نحو والله لافعلن بالتخفيف والتثقيل في جميع

هذه الامثلة وانما اختص هذه النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب دون الماضي

والحال لانه لا يؤكد الا ما يكون مطلوبا وقلت اي نون التاكيد في النفي [illegible]

من الاول لا علم من معنى الطلب وانما جاء فيه قليلا تشبيها له بالنهي [illegible]

في مثبت القسم اي في جواب المثبت للقسم لمحل التاكيد فكرهوا ان يؤكدوا الفعل

بامر منفصل عنه وهو القسم من غير ان يؤكدوا بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته له

وفي قوله في ما اشارة الى ان زيادة نون التاكيد في ما عداه مثبت القسم غير لازم

بل جائز مع كثرته او نون التاكيد في نحو اما تفعلن اي الشرط المؤكد حرفه بما فانه لما

اكد الحرف قصدوا تاكيد الفعل ايضا لئلا ينقص المقصود من غيره وما قبلها اي

ما قبل نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة مع ضمير المذكرين وهو الواو مضموم ليدل

على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين ان اشترط في التقاء الساكنين على حده ان

يكون الساكنان في كلمة واحدة فان النون المشددة كلمة اخرى او لثقل الواو بعد

الضمة وقبل النون المشددة اذ لم يشترط في التقاء الساكنين ما ذكر ومع ضمير

المخاطبة وهو الياء مكسورة ليدل على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين او لثقل الياء

بعد الكسرة وقبل النون المشددة وما قبلها فيما عدا ذلك المذكور من ضمير المذكرين

وضمير المخاطبة وهو الواحد المذكر غائبا كان او مخاطبا والمؤنث الغائبة مفتوح مطلقا

للخفة مطلقا اي ما عدا ذلك المذكور يشمل التثنية وجمع المؤنث وحكمها غير ما

ذكر فنقول فتقول في التثنية وجمع المؤنث اضربان واضربنان بمنزلة الاستثناء

عنه وتقول في المثنى اضربان باثبات الالف لئلا يشتبه بالواحد واضربنان في جمع المؤنث

بزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل النون التاكيد لئلا يجتمع ثلث نونات متواليات
فلا يدخلها اى التثنية والجمع المؤنث النون الخفيفة للزوم التقاء الساكنين
على غير حده خلافا ليونس فانه يجوز التقاء الساكنين على غير حده ويجعل عفوا
كما في المعرفة وليس بمرضى عند الاكثرين وهما اى النون الثقيلة والخفيفة وغيرها
اى غير التثنية وجمع المؤنث مع الضمير البارز اى واو جمع المذكر وياء المخاطبة كا
لمنفصل اى كالكلمة المنفصلة يعنى يجب ان يعامل اخر الفعل مع النونين معاملة
مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء او تحريكهما كما ذكر او فهم من الكلام
بيان الافعال المعتل الاخر عند الحاق النون بها ومن كلامه ان النونين حكمها
مع المثنى والجمع المؤنث ما ذكر ومع غيرها على ضربين اما مع ضمير بارز فهو
شيئان جمع المذكر نحو اغزوا وارموا واخشوا والواحد المؤنث نحو اغزى وارمى و
اخشى ومع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر نحو اغزو وارم واخش فالنون مع الضمير
البارز كالكلمة المنفصلة نحو اغزن وارمن يا قوم بحذف الواو كما حذف في اغزوا
الكلمة وارموا الغرض وكذا اغزن وارمن يا مراة بحذف الياء كما حذفت في
اغزى الحلق وارمى الغرض وتضم الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشون كما ضم مع
المنفصل نحو اخشوا الرجل وبكسر الياء المفتوح ما قبلها كما كسر مع المنفصلة
نحو اخشين كما اخشى الرجل فان لم يكن اى ضمير البارز وهو في الواحد المذكر نحو
اغزو وارم واخش فكالمتصل اى فالنون كالكلمة المتصلة ويرد بها الف التثنية
نحو لعارمين واخشين برد اللامات وفتحها كما قلت اغزوا وارميا واخشيا ومن ثمة
اى لاجل انه مع غير الضمير البارز كالمتصل ومع الضمير البارز كالمنفصل قيل
هل ترين في هل ترى كما يقال ترتا بهذا امثال الضمير البارز الذى حركت لانه بالفتح

وهل تريّن

وهل ترون في هل ترون باسقاط النون الجمع والحاق نون التاكيد وضم الواو كقوله
ولم تروّن القوم هذا امثال ما فيه بارز يضم لاجل النون وهل ترين مثل هل ترين
باثبات الياء وكسرها كما يقال لم ترى الناس هذا امثال ما فيه بارز يكسر لاجل النون
واغزون عطف لا ترين الى ترين لا على ترين اى ومن ثمة قيل اغزون برد الواو
المحذوفة كما يرد مع ضمير التثنية في اغزوا اغزوان في اغزوا المحذوف الواو والمضموم ما قبلها
كما قيل في اغزوا القوم واغزن في اغزى بحذف الياء المكسورة ما قبلها كما في اغزى القوم
فهذه الامثلة وقت على ترتيب الواقع في نسخ التعريف بعضها لما هو مع الضمير
البارز كالمنفصل كما اشار اليه والنون الخفيفة تحذف للساكن اى لالتقاء الساكنين
المذكور بعدها وفي بعض النسخ للساكنين اى لالتقاء الساكنين كقول الشاعر لا تهين
الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه اى لا تهينن حذفت النون الخفيفة
لالتقاء الساكنين التي بعدها وابقيت فتحة ما قبلها لتدل عليها والامثال الواجب ان يقال
لا تهن الفقير لتحركها اى لتحرك التنوين فرقا بينهما وانما لم يعكس خلافا لما
تقل الفعل من حيث ما يدخل الاسم لكون الاسم اصلا والفعل فرعا ويحذف ايضا
الخفيفة في حال الوقف على ما الحقت به فتحة اذا ضم او كسر ما قبلها كما يحذف التنوين
كذلك نحو اما حذف لاجل الخفيفة كما اذا الحقت الخفيفة باغزوا واغزى فقلت
اغزن اغزن بحذف الواو والياء فاذا وقفت عليها يجب ان يرد المحذوف وقلت
اغزوا واغزى بخلاف التنوين فانه لا يرد ما حذف لاجله لان التنوين لازم
في الاصل والخفيفة ليست بلازمة فجعل اللازم مرجحا بابقائه اثره على ما ليس
بلازم والخفيفة المفتوح ما قبلها قلبت الفا كقولك في اضربن اضربا تشبيها
لها بالتنوين فان التنوين اذا انفتح ما قبلها فقلب الفا واذا انضم او انكسر

بحق من حسبت خيرا واصابتي خيرا اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا ولا تجعلنا ممن تبدو شروره وتخفى خيره واجعل نفثات نقايصنا خفيفة كانت او ثقيلة في مواقف المذاكرة منقلبة الغاوات بجود يتلك كاملا على نهج الاستقامة وصل على من كلمة شفاعته عنوان تمام الضلالات كافية ومعين صفة اسقام العالم لجهات الانكاية ثنية وعلى آله واصحابه وعلى من تبعهم في زمرة احبابه قد استراح من الانتهاء لنقل هذا الشرح من السواد الى البياض العبد الفقير عبد الرحمن الجامي وفقه سبحانه في وظايف عبوديته الاعراض عن مطالبة الاغراض والاغراض ضحوة تلك في التسويد هذا الكتاب في يوم عشر شهر جمادى الاولى [illegible]

جناب سر دستمام كرويل در محل رسته سليمان كرم قوم ارفروه وطن خان در سنه ١٢٦ دروه قبرد اسطانه

اى با خدا بحق حقى — شش چيز مرا بده غريستى
علم عمل فراخ دستى — ايمان عطا و تندرستى

در مملکت عمر خود پریشان بودن با کبر بهوده بجم خویشان بودن
با خواهر زاده پریشان بودن بهتر که برين قوم خويشان بودن
هر که خواند دعا طمع دارم زانکه من بنده گنه کارم
خط من باشد پریشان تا حیف اینین کاغذ که من کردم سیاه
شد بتوفیق حضرت باری این کتابت تمام بی ساری
یک سیاهی یکی و بعد سیاهی بود این مثل گویند
لانی ملاهی مرزن تمت تمام شد روز جمعه ماه جمادی الاولی ١٢٦٦